جمهورية العراق المدنية

المقدمة

الفصل الاول

التميز بين الدولة والسلطة

المبحث الاول

معنى الدولة والتعريف بالسلطة

المبحث الثاني

الدولة المدنية المعنى والدلالة

المبحث الثالث

الجذور التاريخية للدولة المدنية

المبحث الرابع

الدولة في الفكر الاسلامي

المبحث الخامس

تطبيقات الدولة الدينية في العالم

الفصل الثاني

الدولة المدنية ومستلزمات التكوين

المبحث الاول

اسس واركان الدولة المدنية

المبحث الثاني

تطبيقات الدولة المدنية في العالم

المبحث الثالث

تمظهرات وملامح الدولة العراقية

2020 ـ 1920

الفصل الثالث

الدولة المدنية المقترحة لجمهورية العراق

المبحث الاول

روافع الديمقراطية في الدولة المدنية

المبحث الثاني

ملاحظات عامة على دستور الدولة المدنية

المبحث الثالث

الوضع الاقتصادي الحالي وطموح الدولة المدنية

الخاتمة

الاهداء

أهدي كتابي هذا "جمهورية العراق المدنية" الى شقيقي الدكتور صائب ابراهيم العبيدي الاستاذ في علم الاقتصاد الصناعي. اعتزازاً مني بجهوده العلمية، لخدمة وطننا العزيز.

المؤلف

خليل ابراهيم العبيدي

المقدمة

على عكس ما يقال اليوم، فان تداول مفهوم الدولة المدنية قد بدأ ولو بشكل خجول ـ او ملمح به ـ منذ اواسط الستينات من القرن الماضي، في خضم الانقلابات العسكرية التي توالت على العراق وقيام العسكر بتشكيل الوزارات من الضباط المشتركين بالحركات الثورية او الانقلابات، وقد تم تداوله علميا في البحوث الصفية في قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد بعد العام 1964، للتمييز بين السلطة الدستورية وبين السلطة الانقلابية ـ بين السلطة المدنية وسلطة رجل الثكنة العسكرية ـ فبعد قيام ثورة 23 يوليو في مصر عام1952، جاءت ثورة 14 تموز في العراق عام 1958 تلتها ثورة اليمن عام 1962 على الامام محمد البدر، غير ان انقلاب شباط على ثورة 14 تموز عام 1963 تلاه انقلاب المشير الركن عبد السلام عارف على انقلاب شباط في تشرين الثاني في العام نفسه، هذه الانقلابات ولسهولة قيامها على ايدي الجيش شجع العسكر على التحول الى حكام في العراق توارى عندهم حكم المدنيين، وهذا ما تم ايضا في الكثير من الدول العربية, ففي عام 1963 جرى انقلاب عسكري بقيادة حزب البعث السوري (سمي آنذاك بثورة اذار) وفي السودان جرى انقلاب عسكري بقيادة الجنرال ابراهيم عبود عام 1958, وفي عام 1965 قام اللواء جعفر محمد نميري بالانقلاب على اسماعيل الازهري, وهو شخصية سياسية مرموقة, اما في العراق فقد عاد البعثيون في انقلاب 17 تموز عام 1968 على الرئيس الفريق عبد الرحمن محمد عارف, الذي ولي الحكم من قبل عشيرة الجميلات بعد وفاة اخيه المشير الركن عبد السلام محمد عارف في حادث الطائرة المعروف عام 1966[1], وهكذا توالت الانقلابات العسكرية في العراق والدول العربية وصولاً الى ليبيا, ففي عام 1969 انقلب الملازم معمر القذافي في انقلاب الفاتح من سبتمبر على الملك ادريس السنوسي, وتلاه عام 1970 انقلاب حافظ الاسد على حكام سوريا الثلاثة وهم من الاطباء, وهم من بعث اليسار, وسرت في حينها عدوى الانقلابات الى امريكا اللاتينية وبعض دول قارة افريقيا, وصولا الى تركيا العلمانية حيث اطاح الجيش بالزعيم السياسي المعروف عدنان مندرس عام 1960.

وفي كل هذه الانقلابات كان العامل المشترك هو حكم العسكر, على وفق منهاج عسكري متسلط قوامه قوة الجيش وأوامر الثكنة العسكرية, مما دفع بالقوى السياسية للأخذ بزمام المبادرة لمقاومة اشكال النظم العسكرية, وهكذا كان تداول مفهوم الدولة المدنية كرد على قوة الانظمة العسكرية أو جواب على معارك العسكريين فيما بينهم, فعندما قاد مثلاً العميد الطيار

[1] ان تعمدي للإشارة الى الرتبة العسكرية للتمهيد في تفصيل حكومة دولة العسكر للفترة من 1958- 1968.

عارف عبد الرزاق انقلاباً عسكرياً عام 1965 ضد المشير الرئيس عبد السلام عارف الذي كلفه برئاسة الحكومة بدلا من الفريق طاهر يحيى, فبالرغم من كونه رئيساً للوزراء وقائداً للقوة الجوية, فقد قاد الانقلاب برعونة وفشل فيه وعاد مرة ثانية للانقلاب على الرئيس الفريق عبد الرحمن محمد عارف عام 1966 وحكومة عبد الرحمن البزاز المدني الذي ترأس الوزارة استثناءاً آنذاك. وهكذا كان تداول مفهوم الدولة المدنية تداولاً طارئاً لكثرة الحكومات العسكرية, وبسبب الخشية من بطش العسكر وانضباطهم صاحب البيرية الحمراء, وللتأريخ لم يكن الفريق عبد الرحمن عارف متسلطاً غاشماً بل كان يود ان يقيم حكماً مدنياً ولو وفق ديمقراطية بدائية, الا انه ابعد عن السلطة من قبل حزب البعث كما بينا عام 1968. لقد كان السياسيون يطالبون _ وخاصة الحزب الشيوعي العراقي _ بالتحول من النظم العسكرية الى نظم الدول الديمقراطية, والتي يفهم من ورائها قيام النظم السياسية التي تدار من قبل المدنيين. غير ان تداول مسمى الدولة المدنية جرى بشكل واضح وملموس خلال او بعدما يطلق عليه بالربيع العربي. بثوراته الشعبية التي انطلقت من تونس لتكون تعبيراُ عن مطالب الناس بحكم مدني في دولة ديمقراطية, بخلاف دعوات بعض قيادات الربيع العربي الاسلامية الداعية الى تأسيس الدول الاسلامية. الى "الدولة الدينية". فجبهة النهضة في تونس مثلاً, كانت ولا تزال تطالب بقيام الدولة الاسلامية وارادت ان تحول ثورة غصن الزيتون التونسية صوب افكار الاخوان المسلمين. وزعيم الجبهة الغنوشي, وكما هو معروف ان الغنوشي هو احد قادة التنظيم العالمي لجماعة الاخوان المسلمين, وبعدها في مصر جاء الاخوان المسلمون بالرئيس محمد مرسي الى السلطة ليعلن الحرب على كل شيء مدني في مصر, فحاربت هذه الجماعة وهي في السلطة للوهلة الاولى الثقافة والفن ورموز التأريخ وعناوين الجغرافية وحرمت وأحلت وفق هواها, حتى دفع عملها هذا بالشعب المصري للانقلاب عليها بعد مطالبته للجيش بأسقاط حكومة محمد مرسي وأبعاد الاخوان عن قيادة الدولة والمجتمع. وفي سوريا بدأ السلفيون يقاتلون الجيش السوري للإتيان بحكم الدولة السلفية, وتوالت الاحداث لتقوم في غفلة من الزمن دولة سلفية تريد توحيد العراق وسوريا تحت راية الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) لتضرب كل القييم السماوية والارضية لتأسس دولة الظلامة والقهر الاجتماعي متجاوزة حتى الاصول السلفية للإسلام الحقيقي, وكذا الحال اليوم في ليبيا واليمن, تجري الحروب لأسباب دينية او مذهبية, اما في العراق فقد كانت المطالبة بالدولة المدنية نتيجة لممارسات بعض الاحزاب الدينية الخاطئة وفشل البعض الاخر تقديم النموذج الاسلامي الصحيح لحكم الدولة الاسلامية المقام على فكرة الامامة عند البعض منها أو ولاية الفقيه عند البعض الاخر. فقد فشل

الاسلاميون في العراق رغم انهم هيمنوا على كل الحلقات المهمة في الدولة وفي مقدمتها رئاسة السلطة التنفيذية. باعتبارها سلطة القرار في النظام البرلماني, لقد فشلوا في تقديم الجديد أو انهم تعاملوا مع مشاكل البلد على انها مشاكل ثانوية امام تثبيت سلطتهم وفق ما اسموه العملية السياسية, وقام الكثير من اعدائهم وهم لا يعلمون بالعمل على افشال مشروعهم الاسلامي وهم لاهون بأضواء السلطة وجنوحهم نحو المظهرية السياسية وانضوائهم تحت تأثير شاشة الفضائيات وخضوعهم لأساليب الاعلام ليتحولوا بعد ذلك الى قادة فاشلين لدولة فاشلة, والسبب في فشل كل الاحزاب السياسية الدينية منها وغير الدينية[2] انها لم تكن احزاب مدارس، ولم تعد القادة الاداريين للتصدي للسلطة وادارة الدولة. كل هذه العوامل اضافة الى عوامل اخرى دفعت بالناس للمطالبة بالدولة المدنية (الحريصة على احترام الدين ورجل الدين) وبعد ان كنا نحن في الستينات نطالب بالدولة المدنية لإبعاد العسكر من خلال بحوثنا الصفية في موضوعة النظم السياسية في قسم العلوم السياسية جامعة بغداد. أما مفهوم الدولة المدنية صار واضحاً، في انه يقوم على ابعاد العسكر عن الحكم وتجنيب رجل الدين مباشرة السلطة، وهنا يظهر فرق واضح الا وهو ان تجنيب رجل الدين لايعني مطلقاً ابعاد الدين عن مفهوم الدولة المدنية وانشطتها وقوانينها ودساتيرها، بل سيكون جزءاً رائداً فيها (على الاقل في الدول الاسلامية مثل العراق) غير ان هذا التوجه لا زال غير واضح لدى رجال الدين، لانهم يرون او رأوا ما جاء به حكام الدولة الشمولية او العسكرية او الدكتاتورية من مظالم لحقت بالدين والشعوب وانما نتج من حكم الزعامات العربية والاسلامية جاء متناقضاً مع مسلمات الدين الاسلامي الحنيف منذ بيعة السقيفة او عند البعض الاخر منذ انتهاء العصر الراشدي والسبب انهم لم يكونوا حكاما عادلين ولم يكونوا ليؤمنوا بحق الشعوب في تقرير مصيرها وهو ما يعرف اليوم بالديمقراطية الشعبية. ان مفهوم الدولة المدنية عند رجال الدين في كافة انحاء العالم وعند كل الاديان يقوم على ان هذه الدولة اينما وجدت فهي معادية للدين وللأصول الشرعية. غير انهم يدركون جميعاً ان هذا المفهوم جاء على اثر سيطرة الكنيسة ورجال الدين المسيحيين على موارد ومقدرات الشعوب الاوربية _ خاصة في العصور الوسطى _ وتقاسمهم (اي رجال الدين) مع الاقطاع موارد الارض واضطهاد عامة الناس وتجويعهم وخلق طبقة العبيد, بعد عصر الرق, كل ذلك تم حتى قيام المصلح مارتن لوثر[3] بحركة الاصلاح الديني عام 1517 المعروفة،للتحرر من الكنيسة

[2]باستثناء الحزب الشيوعي العراقي، فهو مدرسة لأعداد الكادر الحزبي للتصدي للوظيفة العامة. سيما وظيفة بناء الاقتصاد.

[3]مارتن لوثر 1482 -1546 .راهب الماني اعترض على صكوك الغفران التي كانت تصدرها الكنيسةالكاثوليكية , بعد نشر رسالته الشهيرة التي دعت الى التحرر من سلطة الكنيسة والبابا واهم ماجاء في رسالته ان الخلاص من الخطيئة هو امر من الله لا من البابا .

والبابا وسلطتهما وما يتبع ذلك من حيف نتيجة لبيع صكوك الغفران، وما حل بالناس نتيجة لحكم سلاطين آل عثمان على شعوب العالم، اذ عاش سلاطين هذه الدولة المترامية الاطراف على البذخ والرفاهية العالية عكس حياة الشعوب في الويلات والامصار وما لحق بها في ظلم باسم الاسلام ومساندة الشيوخ وعلماء الدين الاسلاميين الامر الذي دفع بالعرب والاتراك الى المطالبة بدستور جديد للدولة العثمانية يختلف عن دستور السلاطين الاسلاميين, وهكذا كان جواب الزعيم مصطفى كمال اتاتورك اعلان الجمهورية التركية العلمانية عام 1922. ولكي نعطي هذا الموضوع الحساس جوانبه العلمية المطلوبة, كان لابد لنا من رفع اللبس الحاصل عند السياسيين العرب خاصة والناس عامة, جراء الخلط بين مفهوم الدولة ككيان قانوني وبين مفهوم السلطة "كأشخاص" يمارسونها ضمن الكيان القانوني الا وهو الدولة. ان الخلط بين المفهومين واستغلال ذلك لتحويل الدولة الى اقطاعيات تابعة لسلطة الفرد "السياسي" ودفعاً للتميز العلمي بينها تميزاً واضحاً, لأنه سيكون بمثابة المؤشر او الحد الفاصل بين قوة الدولة وسلطة الحاكم, وهذا ما سيكون محور الفصل الاول, حيث سنتطرق في المبحث الاول منه الى التعريف بالدولة ومعناها العلمي والقانوني, والنظر الى السلطة ومعناها. التخويل المعطى للفرد الحاكم. اما المبحث الثاني فسيتم التعريف بالدولة المدنية من حيث المعنى والدلالة والتمييز بين هذه الدولة المدنية والدولة العلمانية رغم الفاصل الفني الضييق بينهما, اما في المبحث الثالث فسنتناول جذور الدولة المدنية واصولها التاريخية, مؤكدين ان هذه الدولة اي ان الدولة المدنية, بمفهومها الحديث, كانت ولا زالت حيادية في امور كثيرة وفي مقدمتها الدين, اما في المبحث الرابع فسيتم التعرض لمفهوم الدولة في الفكر الاسلامي, محاولين فيه عرض وجهات النظر المتباينة عند المذاهب والفرق الاسلامية وما نتج عن هذه الخلافات من معارك طائفية او مذهبية كان يمكن للدولة المدنية في حالة قيامها تجاوزها في مسألة بناء المجتمع الجديد. وقد حاولنا جهدنا في المبحث الخامس التعرض لتطبيقات الدولة الدينية في العالم واثر اعلان الدولة الدينية على السلم في العالم نتيجة للخلافات العميقة بين الاديان بعيدا عن تعاليم السماء. اما في الفصل الثاني وفي مبحثه الاول فسنعرض اسس الدولة المدنية والاركان التي لابد من بنائها كي يقام الهيكل القادر على مواجهة عوامل التعرية والتغيير السياسي, وفي المبحث الثاني سنتطرق الى تطبيقات الدولة المدنية في العالم, والفائدة من ذلك هو للوقوف على تجارب الشعوب واختيار الافضل لبلدنا. وفي المبحث الثالث سنتعرض الى المصائب والكوارث التي جرت على العراق جراء تلون السلطة ومن ورائها الدولة بألوان الحكام أو بتعبير ادق بنوازع من هو ممسك بالسلطة منذ التأسيس عام 1921,

حيث سيظهر البحث ان العراق مر أولا بالدولة العشائرية منذ عام 1921 – 1958 حيث جكم رجل القبيلة او شيخ العشيرة. وثانياً تعرض لحكم الدولة العسكرية للفترة من عام 1958 – 1968، حيث توالت الانقلابات العسكرية وقام العسكريون بتشكيل الحكومات من الضباط المغادرين للثكنات العسكرية. أما الفترة المحصورة بين عام 1968 – 2003، فهي كانت فترة حكم المنظمة السرية. أو دولة المنظمة السرية، وأخيراً كانت الفترة المحصورة بين الاحتلال 2003 ولغاية 2020، فقد كانت فترة حكم الدولة العميقة الخارجة من بطون الاحزاب الناشئة في عواصم العالم. وخلال القرن المنصرم لم يكن للعراق دولة مدنية بالمعنى الفني الصحيح، وانما كانت دولة نوعية تختلف باختلاف الحاكم من حيث تحكم الشيخ او الضابط او رجل المنظمة السرية واخيرا رجل الدين ودولته العميقة، وكنتيجة لكل ما تقدم وللكوارث التي حلت بالعراق، آن الاوان وحان الوقت الذي خرج فيه الشعب لينادي بالدولة المدنية والديمقراطية، وهذا ما سيكون محور الفصل الثالث والذي سيكون تحت عنوان الدولة المدنية المقترحة لجمهورية العراق. حيث سيتم التطرق في مبحثه الاول الى روافع او حمالات الديمقراطية في الدولة المدنية. حيث الهوية الجامعة، حيث التعالي تماماً عن الجزيئيات المفرقة للشعوب، أما في المبحث الثاني فسنحاول وضع بعض الملاحظات عن دستور الدولة المدنية، حيث سنطالب بتطبيق النظام الرئاسي، وشخص الرئيس يوافق عليه كل الشعب بالانتخاب الحر المباشر. وفي المبحث الثالث فسنقول بعض الملاحظات عن هيكل الدولة المدنية المقترح في العراق الجديد، عراق ما بعد ازماته محاولين قدر الامكان التوفيق بين مناهج الجميع وافكارهم في صياغة دستور جديد لدولة مدنية محايدة ديمقراطية رئاسية تلف الجميع بين احضانها، الرئيس فيها موافق عليه من قبل الكل. لا اتفاق كتل كما هو في النظام البرلماني حيث اثبتت التجربة السابقة ان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان لا يمثلون الا كتلهم ومرجعياتهم. لا يمثلون الشعب، ومشروعنا هذا سيعرض على الجميع للبت فيه آملين ان نكون قد قدمنا ما يصلح لبلدنا في ضوء التجربة الديمقراطية الحالية وتجارب الحكم السابقة منذ تأسيس دولتنا عام 1921 ودستورها الاول لعام 1925.نرجو مخلصين ان تكون هذه المحاولة الفكرية قد نالت اهتمام السياسي وامعان الباحث واستحسان رجل الدين، وان تكون اسهاماً متواضعاً في عالم الفكر الرتيب، وفي الخاتمة سنلخص الاستنتاجات المطلوبة، سعياً وراء اقامة دولة يرضى عنها الجميع .

الفصل الاول

التمييز بين الدولة والسلطة

لقد تمادى السلاطين والملوك والشيوخ ورؤساء الدول العربية والاسلامية، ورؤساء حكوماتها، عن قصد او عن غير قصد في عدم التمييز بين الدولة والسلطة وتحت مقولة "الدولة أنا" تجاوزوا جميعاً في جعل الدولة ادنى من السلطة، واخذوا يخضعون الدولة لمشيئتهم وجعلوا مقاساتها وفق مقاساتهم، واهدافهم متجاهلين ان الدولة هي الاصل وان السلطة هي الفرع. وهم بذلك كانوا على مر التاريخ معتدين على الشعوب مما دفع بها للانقلاب عليهم والمطالبة بالدولة الديمقراطية، ومن ثم الدولة المدنية الديمقراطية بعد احداث ما اطلق عليه بالربيع العربي. ولتوضيح اليكم المبحث الاول.

المبحث الاول

معنى الدولة والتعريف بالسلطة

الدولة عند العميد دكي: هي التمييز بين الحكام والمحكومين اي ان الدولة تنشأ وتظهر للوجود منذ اللحظة التي تفصل بين الحاكم والمحكوم، فالدولة عند هذا القانوني الكبير هي تعني الاختلاف بين الحاكم والمحكوم اي الاختلاف بين من يمسك السلطة وبين من يخضع اليها. أما الدولة لدى الدكتور حسن الجلبي، استاذ القانون الدولي العام سابقاً في جامعة بغداد في الستينات، فهي ليست سوى ظاهرة اجتماعية وحدث تأريخي تساهم في تكوينه عوامل جغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية توجه الاوضاع في جماعة ما على نحو يهيئ لها القدرة على

الحياة بكيان سياسي ذاتي مستقر يتميز بالتنظيم والاستقلال في مواجهة التجمعات الاخرى[4]، وهي كما يؤكد الدكتور الجلبي، الدولة هي ليست سوى صورة من صور التجمع الانساني، وهي بهذا الاعتبار هي ليست سوى الصورة الاولى لهذا التجمع[5] كما عرفت موسوعة لاروس Stat Larouss" الدولة، بانها مجموعة من الافراد الذين يعيشون على ارض محدودة ويخضعون لسلطة معينة[6]وعرفها المفكر ماكس ويبر Max weber، انها منظمة سياسية الزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في اطار معين من الاراضي[7] وهي اي الدولة عند الماركسيين مؤسسة طبقية، ووسيلة البرجوازية لاضطهاد الطبقة العاملة واستغلالها، وهي عندهم في جوهرها اداة قمع وقهر. أما تعريفنا نحن للدولة:- انها مجموعة بشرية تكونت تاريخيا بفعل الحاجة الاقتصادية على ارض محصورة تظهر فيها سلطة تحافظ على السيادة والاستقلال قبل التجمعات البشرية الاخرى. اما السلطة عند العميد دكي، فهي الحكام القابضون على القوة في اطار الدولة. اي ان السلطة جزء من الدولة، فالدولة هي الارض – الشعب- السلطة – السيادة والاستقلال. والسلطة authority هي التأثير باستخدام القوة على مجموعة من الافراد او الجماعات من خلال التحكم باصدار القرارات النهائية وفق مجموعة من الافراد خولتهم الجماعة البشرية للعمل على تحقيق الامن والرفاه الاجتماعي. فهي اذن جزء من الدولة. والسلطة لا كما يعتقد الحكام في العالم العربي والاسلامي خطأ انها هي الدولة.

ان السلطة بتعريفها الاكاديمي، تعني قوة القانون التي يستخدمها المخول لتحقيق اهداف الجماعة في الدولة. ويمكن التمييز بينها وبين الدولة وفق المقارنة التالية:

ت	الدولة	السلطة
1	الدولة هي الاصل	السلطة هي الفرع
2	الدولة تحكم بالدستور	السلطة تحكم بالقوانين
3	الدولة شخص قانوني	السلطة شخص سياسي
4	الدولة دائمة الوجود	السلطة متغيرة
5	الدولة شخصية عامة	السلطة اشخاص تخولهم الدولة
6	الدولة مقاساتها ثابتة	السلطة مقاساتها متغيرة
7	الدولة تقييد السلطة	السلطة محكومة بضوابط الدولة

[4]أ. د. حسن الجلبي القانون الدولي العام ص177.
[5]أ. د. حسن الجلبي المصدر السابق ص178.
[6]الشبكة الدولية، موسوعة لوروس.
[7]الشبكة الدولية. ويكيبيديا المفكر ماكس

8	الدولة كيان متكامل	السلطة يد الدولة
9	الدولة من اشخاص القانون الدولي	السلطة من اشخاص القانون الدستوري
10	للدولة مكانة دولية	للسلطة مكانة داخلية
11	الدولة بقوانينها تحترم الشعب	السلطة ربما تكون غاشمة
12	الدولة جزء من المجتمع الدولي	السلطة جزء من المجتمع الداخلي

ان تميزنا بين الدولة والسلطة سالف الذكر المستند الى علم السياسة المقارن نعده اول تمييز علمي واضح لنا جميعاً، واردنا بهان يكون التمهيد – لفهم دور السلطة في المجتمع – خاصة وان السلطة كانت السبب الدائم في افشال الدول عن تحقيق اهداف. مجتمعاتها المدنية. منذ قيام حكومات الاقتراع المباشر والتمثيل الشعبي عند اليونان قبل الميلاد.

ان مطلب الدولة المدنية هو مطلب يستمد قوته من القانون الطبيعي التي استمدت منه دولة المدينة في اثينا حوالي – القرن الخامس قبل الميلاد – كل مبادئ الديمقراطية المباشرة التي كانت ترى بان يحكم الشعب حكما تشريعيا وتنفيذيا مباشراً. وان الدولة تستمد قوتها من الشعب لا من السلطة، وان الشخص الماسك بالسلطة يخضع لقوانين وضوابط الدولة، لا كما هو معمول به اليوم على الاقل عند الحكام العرب حيث يخضع الشخص الحاكم او الحزب الحاكم الدولة لعقيدته وافكاره ويحصرها بالتالي لان تتأقلم وفقا لتوجهاته وعقده النفسية، في حين ان الحاكم عليه "كسلطة" ان يحكم وفق السياق العام المشترك لمعتقدات وافكار الكل العام في الدولة الواحدة، وهكذا فان التمييز بين الدولة والسلطة من متطلبات دساتير الدول. بتعبير ادق ان شخصنة السلطة ربما تجر الحاكم تدريجياً الى اخضاع الدولة وقوانينها الى ميوله واهدافه الشخصية وبذلك تتحول السلطة الى سلطة غاشمة تتعارض مع ابجديات مفهوم الدولة الحقيقية التي تتطلب ان يخضع الحاكم لقوانينها. لا لارادته المنفردة الذاتية، وفي ضوء التجربة التي واجهها العراق والدول العربية الاخرى وايضا الدول الاسلامية طيلة اكثر من قرن، وفي ضوء النتائج المستخلصة لدى شعوب كل هذه الدول بلا استثناء يعتقدون انهم هم الدولة "الدولة انا" فيتصرفون على وفق ذلك مما اتاح لهم هذا الشعور ارتكاب الاخطاء والجرائم بحق شعوبهم بعد ان افقروها رغم ثرواتها الهائلة، وبعد ان اذلوها رغم كبريائها، وجعلوا من دولها "دول الشعوب العربية والاسلامية" دول فاشلة يسخر منها العالم المتمدن.

ان طغاة العرب كانوا اغنياء بافقار شعوبهم، ويقول هتلر الفقر هو صنو الجهل وصنو المرض فاذا تجلى هذا المثلث الثلاثي الاضلاع في مكان ما، مهما كانت حضارته وعراقته سوف يكفر بالدولة وآلياتها ونظامها وسوف تنتحر القيم الوظيفية داخل كل انسان، والعرب اليوم وبعد كل تلك الحضارة وبسبب حكامهم كفروا بالوطنية وكفروا بالقومية، وتتوالى كل يوم قيمهم نحو التدني. وصار ما كان عيباً عندهم امراً مقبولاً.

الفصل الثاني

الدولة المدنية – المعنى والدلالة

رغم الكثير من المعوقات التي يضعها بعض المفكرين الإسلاميين ورغم الكثير من الاعتراضات التي يتقدم بها رجال الدين وعلى وجه الخصوص المتشددين منهم، نجد ان مفهوم الدولة المدنية أخذ يتوسع ويتطور ويأخذ اشكالاً متعددة او عديدة في المطالبة والدعوة الى التطبيق، ذلك ان مفهوم الدولة المدنية يختلف بعض الشيء عن مفهوم الدولة العلمانية، وان التقيا معاً عند نقطة واحدة الا وهي ابعاد رجل الدين عن ادارة الدولة، بسبب الاختلاف الوظيفي لكل منهما، ولو تركنا جانباً رأي اهل السياسة بخصوص تدخل رجل الدين في امور وتفاصيل السياسة، نجد ان ثمة انقسام بين رجال الدين انفسهم تجاه هذا الموضوع خاصة بعد تدخل "العديد منهم في مسألة انقلاب الموازين عند ثورات الربيع العربي. وفي مقدمتهم الداعية يوسف القرضاوي[8] ومواقفه المساندة للاخوان المسلمين في حروبهم للوصول الى السلطة كما سيتم توضيحه لاحقاً، غير ان البعض الاخر من رجال الدين ومنهم الشيخ محمد علي الحاج العاملي "رئيس حوزة الامام السجاد العالمية في بيروت" يقول في تصريح له لراديو سوا، انا ضد تدخل رجال الدين في السياسة بالمبدأ، وشدد على ضرورة عدم استغلال الدين في السياسة بالمبدأ، وشدد على ضرورة عدم استغلال الدين ومنع المتاجرة به، ويقول رئيس جمعية "الناس للناس" ومدرسة المخلص اللبنانية الاب عبدو رعد. ان رجل الدين لا يستطيع ممارسة السياسة اليوم لان السياسة تفرض مواقف مع فلان او ضد فلان، بينما دور رجل الدين ان يجمع الناس، عليه ان يدعو الى الاتفاق وتجاوز مرحلة العداء ويحل المشاكل والوقوف ضد الظلم والمناداة بتطبيق حقوق الانسان[9]. ولا تزال قضية مشاركة رجل الدين المسلم او المسيحي في السياسة وصناعة القرار او التأثير على الرأي العام تثير الكثير من الجدل في الدول العربية والاسلامية تزامناً مع تداعيات ونتائج ثورات الربيع العربي.

ان مفهوم الدولة المدنية باعتبارها احدى اشكال الدول المبحوث عنها في علم السياسة اليوم او في فروع القانون الدستوري لم يكن ليأخذ الاهتمام العلمي والاكاديمي الا بعد التعقيدات والاشكاليات التي سببها دخول الدين اروقة السياسة ودهاليزها، فقد جاء تعريف الدولة المدنية في

[8] يوسف القرضاوي: هو يوسف عبد الله القرضاوي، رجل دين مصري وهو رئيس الاتحاد العالمي لتنظيم الاخوان المسلمين، مؤلف كتاب الاخوان المسلمين سبعون عاماً في الدعوة والتوبة والجهاد وقد ايد الحرب ضد نظام بشار الاسد.

[9] حديث الاب عبدو رعد في راديو سوا.

ويكيبيديا (الموسوعة)[10] بانها الدولة التي تحافظ وتحمي كل اعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية او الدينية، والفكرية، وقد رأى الاستاذ سالم عسكر. حدث تصادم بين الفكر الديني والفكر المدني، فالاخير اكثر حداثة وتعاطياً مع مشكلات العصر الحقيقية، ومنه اشتق مفهوم "الدولة المدنية" ويقصد به التعاطي مع المواطن وفقاً لمبادئ الحريات والمواطنة اي دولة (محايدة) لا ترى مواطنيها بمناظير الدين والعرق والجنس او الطبقات[11] وقد عرفها الاستاذ ابراهيم الحيدري بانها دولة القانون والمجتمع المدني. وهي الدولة التي تقوم على اساس مفهوم المواطنة[12] وفي حوار تليفزيوني قال الاستاذ محمد حسنين هيكل انهم يريدون ان يحولوا دولتنا الى دولة دينية، وهذا اشهر خطر لان في مصر على الاقل دينين، عليه يجب ان نصون الدين من هجمات العصر وان لا نعرض الاسلام لما لم يخلق من اجله، ويستطرد يقول قال رسول الله (ص) انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق، ويقول محمد عبده، لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين، ولو عدنا الى السياسي المصري الثائر على الانكليز سعد زغلول لوجدناه يقول الدين لله والوطن للجميع. مما تقدم نجد ان ثمة فريق يرى تعارضا بين الدين والدولة المدنية، وهذا كما نراه لم يكن صحيحاً. اذ ان التعارض كان ولا زال قائما بين الدولة العلمانية والدين. وان ثمة اختلاف بين الدولة المدنية والدولة العلمانية. وقبل بيان هذا الاختلاف نود ان نقول ان الدولة المدنية برأينا:- هي التنظيم القانوني الذي يتميز بالاستقلال عن العناوين الجزئية او الثانوية التي تختزل المواطنة في انتماء قومي او ديني او طائفي والتي لا تقبل بالقوة العسكرية وانظمتها عنوانا لها بدل الدستور. بتعبير ادق انها الدولة التي تبتعد في سلوكها الوظيفي عن العناوين المميزة وتعمل على مشاركة الجميع (شعباً واحداً) ودستوراً مدنياً واحداً، وهدف واحد، بالتعبير الاكثر دقة دولة الجميع لا دولة الجماعة. ولقد كانت الظروف التي مر بها العراق سببا في تكوين تعريفنا هذا خاصة بعد فشلنا عام 2003 في الابقاء على مفهوم الدولة الوطنية، وهو فشل بنيوي اتبعته الحكومات المتعاقبة ادى الى تحطيم مرتكزات الدولة واختصارها بحكم الجماعة، واقصاء المواطنة لحساب فوائد الفئة او المذهب او العنصر. ولما كان مفهوم الدولة المدنية Civil State يعلو كل الجزيئات، فانه يعني بالمقابل ان الحرية متاحة بالكامل لكل هذه الاجزاء التي يتكون منها اي مجتمع بغض النظر عن مسألة الاغلبية والاقلية، ويتيح هذا المدخل حرية الدين وممارسته، وممارسة شعائره وطقوسه بما لا تتعارض مع القانون وحرية الفكر وممارسة ابداعاته،

[10] الشبكة الدولية.
[11] الحوار المتمدن/ الشبكة الدولية/ 5893 في 2018/6/14.
[12] الحوار المتمدن/ الشبكة الدولية/ 4923/ في 2015/9/22.

وكل ذلك مفصل بقوانين تحكم الجميع، لذا فان الدولة المدنية تقترب قليلا من الدولة العلمانية، ولكن تختلف معها في بعض الامور كما سنوضحها لاحقاً. ذلك ان المفهوم القائم على الدفع بالاعتراف بالدولة المدنية المحايدة ازاء الاديان في مسألة السلطة والقضاء مع ضمان الحرية المطلقة لجميع الاديان، بما لا يتعارض مع قانون وحدة الشعب، فالدولة المدنية حيادية السلوك تجاه الاديان تسمح بحرية الكل لصالح الكل، ويمكن ادراج الفروقات بين الدولة المدنية والدولة العلمانية على النحو التالي:

ت	الدولة العلمانية.	الدولة المدنية.
1	لا تؤمن بالاديان.	تؤمن بالاديان.
2	لا تسمح باقامة الشعائر والطقوس الدينية.	تسمح باقامة وممارسة الشعائر والطقوس الدينية وتنظم ذلك بقانون.
3	لا تتضمن قوانينها الاصول الشرعية والدينية.	قوانينها تتضمن الاصول الشرعية والدينية بما يتناسب وروح الحيادية والعصر.
4	العلمانية ترى ان الدين خطر على الدولة.	الدولة المدنية ذات توجه يؤمن بوحي السماء وتجليات القانون الطبيعي.

ان تأسيس الدولة المدنية هو كفيل بسيادة المدنية التي تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض وذلك من خلال تأسيس اجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الدينية والعنصرية والمذهبية، وتستطيع ان تنظم الحياة العامة بحيادية تامة، وتحمي الملكية الفكرية والملكية الخاصة وتنظم شؤون التعاقد وتطبيق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكانتهم وانتماءاتهم، فالدولة المدنية:- هي اتحاد افراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بارساء قواعد العدل، ان مصطلح الدولة المدنية كونه مصطلحاً ثم صياغته على شكل ليكون ادق المصطلحات الفنية والذي يقوم على تجريد الدولة في الرتوش والالوان المفرقة لنأخذ فقط باللون المدني الحيادي، وهنا لا بد من الاشارة الى ان ثمة فرق برأينا بين الحضارة والمدنية، فالحضارة تعني احضار الشيء (خلقه او ابداعه) او اختراعه اما المدنية فهي تعني تمدينه اي تمدين المستحضر، تمدين المخترع الجديد، وجعله مشاعاً بين المدنيين، اي جعله مدنيا يعمل على تسهيل امور الناس في المدينة، وهكذا فان الاديان، احضرت المبادئ العامة للسلوك الانساني وان تمدينها يعني التبشير بها بين المدنيين، اي ان

هذه الاديان ستكون مساهمة في اقامة السلام في الدولة المدنية، التي هي دولة لكل الاديان في موضوعة الايمان ودولة الدين في مساواة البشر. ان الاستدلال على صحة الاخذ بنظام الدولة المدنية يكمن في هدف التعايش بين كل الاديان والمذاهب والطوائف اضافة الى القوميات تحت ظل القانون الجامع للجميع وان التسليم بحكم رجل الدين يعني التسليم بحكم الجماعة الدينية التي يمثلها وينتمي اليها، والتسليم بسيادة المذهب الواحد بحكم عقيدته (عقيدة رجل الدين الحاكم) وان ايمان رجل الدين كونه يعتقد بانه هو الحامل للاصلح والاقرب الى الله بدفعه للاختلاف مع الاخرين. وقد أظهرت احداث التاريخ منذ عصر مارتن لوثر، كم هي حجوم الاختلافات الدينية والاختلافات المذهبية، وكم كلفت هذه التناقضات والاختلافات شعوب اوربا مثلا جراء الحروب الدينية، وكم جرت على العرب الحروب الدينية الصليبية من مآسي يعجز عنها الوصف، وفي عالمنا الاسلامي ومنذ اجتماع السقيفة بعد وفاة النبي (ص) مروراً بحروب الردة وصولاً الى معارك الامويين والعباسيين والعلويين، حتى انقلاب نور محمد تراكي في افغانستان وتفجير برجي التجارة في 11 سبتمبر عام 2001 والناس في مدن الاسلام في مذابح وقتال مستمر بين طوائف تحسب على السنة وفئات تحسب على الشيعة تارة بقيادة القاعدة[13]في افغانستان او اليمن مرورا بالعراق وسوريا وصولاً الى الساحل الشمالي لافريقيا او على شكل منظمة اسلامية ضد المدنيين بزعامة بوكو – حرام في نيجيريا، او تارة تحت لواء الدولة الاسلامية في العراق والشام مختصرها (داعش)[14].

ان تهديم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) لمدن المسلمين وجوامعهم، والصراع المذهبي المدمر في اليمن بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا، او الصراع السلفي في سوريا، او الصراع الدولي الاسلامي في ليبيا، هو الجزء من الاختلافات السياسية بين قطر والسعودية حول احقية الاخوان المسلمين في الحكم. او الصراع الذي نشب بين الدول العربية والجمهورية الاسلامية الايرانية بعد ثورة عام 1979، هو صراع ديني مغلف بالسياسة، لانه يمثل صراع عقائد، بعد ان رفع الايرانيون الاسلاميون شعار تصدير الثورة، انه باختصار صراع رجال الدين، بتعبير اكثر دقة انه صراع لرجال الدين الماسكين بالسلطة، وهو ما يدعونا للمطالبة بالدولة المدنية.

[13]القاعدة، منظمة عسكرية اوجدتها المخابرات المركزية. بقيادة اسامة بن لادن لمحاربة السوفييت اللذين احتلوا افغانستان على اثر انقلاب الماركسيين على الملك محمد ظاهر شاه عام 1979.

[14]داعش منظمة اوجدتها ايضا ال C.I.A لتحارب النظام السوري والتي شكلت بقيادة ابو بكر البغدادي (عراقي الجنسية) ما يسمى بالدولة الاسلامية في العراق والشام والمراد بها وفق الفكر السلفي اعادة الخلافة الاسلامية.

ان التسليم بمقولتنا (الدين للاخرة والدولة للدنيا) يعني ان تتخذ من الدولة المدنية حلاً للصراع المستمر بين رجال الدين، وحلاً لمعضلات الاختصام المذهبي على ان لا تتخلى الدولة المدنية عن اصول الدين في حكم البشر ما دامت الدولة للدنيا والدين للاخرة.

المبحث الثالث

الجذور التاريخية للدولة المدنية

يمكن القول ان مفهوم الدولة المدنية لم يكن من مفردات علم السياسة كمفهوم مجرد، لكن هذا الشكل من الانظمة السياسية ثم الاخذ به اليوم في العديد من دول العالم بعد صراع طويل ومديد مع سلطة الملوك الالهية، والمقصود به حق الملوك الممنوح اليهم من الله. وكان من مخرجات هذا الصراع واحد حلوله ان تحل الدولة المدنية كعنوان جديد لشكل جديد في التنظيم السياسي ولتصبح احد عناوين او مواضيع علم السياسة الذي اخذها بالبحث والتفضيل لتكون احدى الحلول الناجحة لوقف الصراعات الدينية او المذهبية او الطائفية الدينية:

ان حق الملوك الالهي باعتباره مفهوما دينيا سياسيا يستمد من خلاله الملوك سلطتهم المطلقة في الدين ويعدون اي نوع من العصيان او الخروج عليهم "ذنبا بحق الله" ولقد وجد هذا المفهوم رواجاً في القرون الوسطى في اوربا اما في العصر الحديث فقد وجدناه عند بعض سلاطين الدولة العثمانية، وكانت شهرته في اوربا قائمة على ان الملك يستمد شرعيته من الله ولا يحق لاي قوة ارضية ان تنازعه حقه الالهي هذا المستمد من السماء ولا يمكن للمحكومين محاسبة الملك لان المحاسبة من شأن الله وحده. واصل الفكرة قد جاءت من العهد القديم[15] حيث تعتبر الراهب او الملك في العالم الديني هم مخولين من القوى السماوية او ربما انهم كائنات موهوبة بصفات العلو لحكم العالم الاسفل.

[15]العهد القديم يطلق على التوراة. كتاب الله الى اليهود العبرانيين ويعرف بالتناخ وهي كلمة مركبة من الاحرف الاولى في كل قسم اقسامه. وهي (توراة) تبييم وكتوبيم ومواضيع الاسفار.

ان المفهوم المسيحي للحق الالهي للملوك يعود الى القصة التي وجدت في سفر التكوين (سفر صموئيل الاول) وهو تابع لاسفار الكتاب المقدس في الديانة اليهودية (العهد القديم) في المسيحية والذي كتب في القرن العاشر قبل الميلاد، حيث عين الرسول صموئيل شاؤول وبعده داوود "ماسياس" اي معناها الملك على اسرائيل وهو ما ادى الى تحويل الملك الى حرم، فعلى سبيل المثال رفض داوود ان يرفع يده بوجه شاؤول عندما حاول الاخير قتله، لانه كان المسيح الرب[16]

وفيما بعد انتشرت فكرة ان الله قد اعطى السلطة الارضية الى الملك كما اعطى السلطة الروحية الى الكنيسة[17] اي البابا، وقد شهدت العصور الوسطى سيادة الحق الالهي للملوك ويوظفونها كمصطلح في العلوم السياسية، ففي عام 1648 قال السير روبرت فلمون Robert Filimon، ان الدولة عبارة عن اسرة وان الملك هو الاب لكن زود عن طريق الشرح التوراتي (نسبة الى التوراة) مقولة ان آدم كان اول ملك وان شارلز الاول يحكم انكلترا كوريث شرعي لآدم[18].

ان قسطنطين الاول هو أول من اعتبر الملوك ممثلين الله على الارض، وهو من الملوك المسيحيين. وقد تأثر برسالة بولص الرسول الى اهل روميه Roomia، ومنها لتخضع كل نفس للسلاطين، فانه ليس سلطاناً الا في الله. وان السلاطين الكائنة هي مرئية في الله، ومن يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيأخذونلأنفسهم دينونة اي (إدانه)[19]. ولقد كان لحق الملوك الإلهي الدور الأعظم في تغطية الكثير من مظاهر الظلم وعمل الملوك بالسيف لإخضاع الشعوب لسلطانهم، فقد كان للكنيسة أيضا دورها المهم في تكريس الظلم الاجتماعي على التابعين، لذا فقد نشأ صراع طويل مع السلطة الإلهيةلأولئك الملوك الذي طالما ظل يصطدم مع ميول التابعة نحو ايجاد وسيلة للوصول الى السلطة الزمنية _ خاصة بعد ظهور النزعة الكليكية" تلك النزعة القائمة على الدعوة الى تدخل الكهنة في ادارة الشؤون العامة، ففي ضيافة اللجنة الفكرية التابعة الى اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في بابل، تحدث المفكر الآثاري فلاح عبد الهادي الجباوي في محاضرة له تحت عنوان (الدولة المدنية في العراق القديم) قائلاً ان ارض بابل شهدت قبل خمسة الاف عام قيام دولة مدنية موضحاً ان انظمة الحكم في العراق

[16]الشبكة الدولية. ويكيبيديا. حق الملوك الالهي.
[17]الشبكة الدولة. ويكيبيديا. الحق الالهي للملوك.
[18]وسام بولص الرسول.
[19]الشبكة الدولية. ويكيبيديا. رسالة بولص الرسول.

القديم التي سادت الفترة المحددة منذ العام 1281 قبل الميلاد لم تتضمن هيمنةاو تسلط من جانب المعبد، وان القوانين التي كانت قد ارساها حمورابي في مسلته، والتي احتوت على (280 مادة) كانت مدنية واضاف ان مسلة حمورابي كانت تمثل قانوناً مدنياً واضحاً كل الوضوح وهذا يعد اهم انجاز قدمه العراقيون القدماء، مضيفاً ان قانون المسلة التاريخية تضمن فقرات تعنى بحقوق الانسان والمرأة والمجتمع بشكل عام بعيدا عن تأثيرات سلطة المعبد، وقد قيل ان مفهوم المدنية جاء نتيجة وجود المجتمع المدني المستمدة كلمته من (المدينة) وهي موطن السكان اللذين يقيمون فيها ولهم نظام سياسي يقوم على مشاركة اعضائها في تدبير شؤونهم. وهكذا كانت المدينة وتسيير امورها يقوم على عنصرين متلازمين في المفهوم اليوناني City + النظام الذي يدير امورها اي (مدينة + نظام)[20].

ان مفهوم الدولة المدنية كان لابد من ان يتأتى من تطور النظرة الى المجتمع المدني حيث تم احياء هذا المفهوم أفكارا وممارسات في عصر التنوير واستعمل لأول مرة عام 1591 مرادفاً لكلمة مجتمع محلي، وكانت تشير الى مجموعة من الناس يسكنون المدن، ولهذا ينسب اليوم الى فضاء الحضارة الغربية الحديثة، وتحديداً دائرة السياسة والدولة والعالم الواقعي العلماني[21]. وفي العصر الوسيط بدأت السلطات الاقطاعية بمشاركة الكنيسة سلطاتها على الناس وتتنافس معها اي مع الكنيسة صانعة بذلك تأريخاً جديداً للإنسانية، وكما يقول مارسيل غوشيه لابد من اعادة وضع الانتقال الى التاريخ من داخل عملية الخروج من الدين[22]، ويقول المفكر يوسف محسن في تعقيبه على افكار مارسيل غوشيه في مسألة الدين والديمقراطية. ان هذا المفهوم لا يناهض الدين من حيث الجوهر وانما يعادي المطامح الدنيوية للنخب الدينية ويحدد للمؤمنين الاحتفاظبإيمانهم الشخصي بالإخلاص الى العالم الآخر ويعود مارسيل غوشيه ليقول ان ما يستحق ان يحمل اسم الثورة الحديثة هو هذا التسلسل بين ثلاثة افواج ثورية بأوجهها كافة والتي تمثل الثورات التي تعرفها. الثورة الانكليزية، الثورة الفرنسية، والثورة الصناعية. فقد انطلقت جميعها من ثورة اساسية (الثورة الدينية) التي اندلعت في مطلع القرن السادس، من داخل الايمان المسيحي، ثورة العلاقة بين الارض والسماء ومنها استخلصت العبر وصياغتها لتستخدم في انشاء المدينة الدنيوية[23] وبالنتيجة يمكن القول ان الفسحة التي يمنحها الانسان لنفسه في عالم الدنيا المدنية هي نسخة

[20]صحيفة طريق الشعب العدد 114 الصادر في 30 كانون الثاني عام 2019.
[21]د. أ. أمل جندي الخزعلي. دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي. اوراق عراقية العدد (3) في تموز 2005 ص35.
[22]مارسيل غوشيه. نشأة الديمقراطية والثورة الحديثة ص44.

[23]مارسيل غوشيه المصدر السابق ص 28.

مجازة استثنائيا ما دامت لا تخرج عن مفاهيم الدين الاساسية بعيداً عن سلطة اللاهوتية في تفسير معاني الدين خارج الكتب السماوية.

ان الحقوق الطبيعية الممنوحة من قبل السلطات الزمنية الاقطاعية الى الموظف الديني ادى الى امتزاج الجوانب الدينية للمؤسسات الكنسية بمواقف الاقطاع الدنيوية، وان الكنيسة الرومانية بدأت تفقد هيبتها في المجال الزمني والروحي منذ العقد الاخير من القرن الثالث عشر ولعل من بعض الاسباب الهامة التي سبقت ذلك تزايد الاتجاهات الدنيوية بين مجتمعات أوربا الغربية، فالاتجاهات الاقتصادية والثقافية لمدن اوربا أمست تتعارض بشكل رئيسي مع ما تأمر به الكنيسة فالتهافت على الارباح خلق تنافساً قوياً بين الافراد ورغباتهم وبين ايمانهم، ولم تعد لتعاليم الكنيسة في مكافحة طلب الارباح الوفيرة "ذلك الواعز الخفي" لم تعد لتلك التعاليم اهميته في حياة الناس – بتعبير آخر – لم يعد للدين تأثيراً مباشراً على حياة الافراد. ان من اهم التطورات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الاوربي في تلك الفترة هو انحطاط الكيانات الاقطاعية وازدياد نفوذ الطبقة الوسطى طبقة سكان المدن المجاهدة لإيجاد محل او مكان لائق لها بين الطبقتين المتحاربتين الا وهما طبقة الاقطاع وطبقة رجال الكنيسة[24]وتشكلت آنذاك البدايات الخجولة لتنظيمات العمل. وهكذا ظل الصراع بين الطبقات الثلاثة وفق قانون وحدة وصراع المتناقضات كي تقوم طبقة على أنقاض طبقة أخرى. (طبقة تدك طبقة) وصراع الطبقات هو صراع مستمر لصنع التاريخ.

ان نمو فكرة الدولة المدنية ومداها الحديث جاء بعد قيام الثورة الجليلة (او الثورة المجيدة) Glorious revolution عام 1688 في انكلترا حيث تم تغيير السلطة الالهية للملك (المدعومة من قبل الكنيسة) لصالح توسيع سلطات البرلمان وتحولت مفاهيم سلطة الملك المستمدة من الآلهة الى سلطة البرلمان الزمنية، والبرلمان هذا ترجع اصوله الى النظام الاقطاعي الذي اسسه ويليام الفاتح[25]. وهو عبارة عن مجلس مكون من كبار الملوك ورجال الدين، وقد تمكن الملاك سنة 1215 من انتزاع الوثيقة العظمى او الوصية العظمى Great commandment التاريخية من الملك جون ملك انكلترا بعد ان فقد شعبيته نتيجة للضرائب المرتفعة والحروب الخاسرة وصراع طويل مع البابا وكذلك انقلب عليه البارونات لذلك قرر بعض اهم أولئك البارونات بان يتمردوا على الملك. ففي شهر كانون الثاني من العام 1215 طلب البارونات من الملك اقرار ميثاق

[24] د . عبد القادر أحمد اليوسف . تاريخ العصور الوسطى ص 345 .

[25] الملك وليم الأول , ويعرف بوليم الفاتح . وهو ملك انكلترا وأول من حكمها من بيت نورماندي وهو أيضا دوق النورماندي . ولد في فرنسا عام 1087 .

الحريات ولكن الملك اخذ يراوغ وخلال المفاوضات ظهرت وثيقة اطلق عليها اسم ((الميثاق المجهول للحريات)) غير ان البارونات بعد ستة اشهر على اقتحام العاصمة لندن من قبل الامير لويس ولي العهد الفرنسي والملك الكسندر الثاني، وكانت المدينة قد فتحت لهم ابوابها تعبيراً عن تعاطفها مع قضيتهم وقد قاموا بالتعاون مع عدد من المعتدلين الذين لم يقوموا بالتمرد لإجبار الملك على اعطاء موافقته للوثيقة (مواد البارونات)[26] وكانت هذه الوثيقة تفضي بعدم احقية الملك في فرض الضرائب او تحصيلها (باستثناء الضرائب الاقطاعية التي كانوا قد اعتادوا عليها) وقد تعاظمت قوة البرلمان في انكلترا على مر القرون حتى لحظة اعدام الملك شارلز الاول عام 1646، وبعد عودة الملكية تحت حكم الملك شارلز الثاني وقيام الثورة المجيدةاقرت سلطة البرلمان العليا كمبدأ ثابت والتزم به جميع الملوك الانكليز ثم الملوك البريطانيين بعد قيام المملكة المتحدة[27] والتزموا بحدود دور الملك الدستورية في السلطات التنفيذية المحدودة.

اردنا مما تقدمنا به ان نقول ان العهد الاعظم ماكنا كارتة (Magna carta) لم يكن سوى قانون دستوري رغم كونه اقطاعياً، الا انه وضع لبنة لدولة شبه مدنية اطالت يد البرلمان على حساب سلطة الملك الدينية، وقد جاء فيه ضرورة اقرار سكان لندن وسائر المدن والموانئ الانكليزية لهذا القانون، ومن الخطأ القول بان العهد الاعظم كفل الحرية لجميع افراد الشعب، بل هي وثيقة كفلت حريات النبلاء دون افراد المجتمع، وانها قيدت سلطات الملك فقط تجاه اولئك النبلاء وهم البارونات والاساقفة ورؤساء الاديرة. غير انها في ذلك الزمان كانت نموذجاً يحتذى به لدى المطالبين بحكومات ديمقراطية دستورية[28] وكفالة الحقوق الاساسية لكل مواطن وكبح

---

[26]التكة الدولية . ويكيبيديا الوثيقة العظمى .

[27]في سنة 1707 أقترح برلمان أنكلترا بمجب قوانين الأتحاد مع برلمان اسكتلندا ليقوم برلمان في عام 1801 قام البرلمان البريطاني بالأتحاد مع البرلمان الأيرلندي لتقوم امحكمة المتدة .

[28]دستور المملكة المتحدة. هو القانون العام المشترك (وهو قانون انكليزي) قديم وغير مكتوب. يعتمد اساساً على العرف والعادات والقرارات والسوابق القضائية. الاتفاقات والتقاليد الدستورية (وهي عبارة عن قواعد وممارسات وتفسيرات اكتسبت مع مرور الزمن صفة الالزام للسياسيين والامثلة عليها كثيرة جداً. منها ان التاج ملزم بتعيين زعيم حزب الاغلبية كرئيس للوزراء. وان البرلمان يجب ان ينعقد على الاقل مرة واحدة في السنة، وان الوزير الذي فقد ثقة مجلس العموم يجب ان يتقدم بإسقالته وان الملك او الملكة لا يحق له الاشتراك في اجتماعات مجلس الوزراء:
الوثائق الدستورية للمملكة المتحدة. وهي بمثابة الدستور
1- القوانين الصادرة من البرلمان وهي:
1/ قانون الحقوق الصادر عام 1689.
2/ قانون توارث العرش الصادر عام 1701.
3/ قانون البرلمان الصادر عام 1911 المعدل عام 1949.
4/ قانون تسجيل الاحزاب السياسية الصادر 1998.
5/ قانون حقوق الانسان الصادر عام 1998.
6/ قانون مجلس اللوردات الصادر عام 1999.
7/ قانون الاصلاح الدستوري الصادر عام 2005.
2- النظام الملكي في المملكة المتحدة ويسمى ايضا بالنظام الملكي البريطاني وهو نظام الملكية الدستورية ذي صلاحيات محددة في المملكة المتحدة والأقاليم في الخارج ودول الكومنويلث. كما ويحمل الملك لقب حامي الايمان وحامي العقيدة والمقصود بها الايمان المسيحي اذ ان الملك الراعي الاعلى لكنيسة الانكليكانية.

السلطة المطلقة، وكنتيجة للتطور الصناعي الذي اخذ ينمو في اوربا وأخذ مداه الاجتماعي خاصة في القسم الغربي منها (اي من اوربا) فان البرلمان البريطاني ظل محلاً لطبقتين فقط وهو ذو مجلسين المجلس الاعلى الممثل بمجلس اللوردات والمجلس الآخر هو مجلس العموم، ومجلس اللوردات يتكون من نوعين من الاعضاء، اللوردات الروحيون وهم اعلى اساقفة كنيسة انكلترا واللوردات الدنيويون هم النبلاء سليلوا الاقطاع، وهم الاغنياء، اما مجلس العموم فقد تشكل من الطبقة الاقل غنى من البرجوازية الناشئة عن امتلاك وسائل الانتاج الصناعي والتي كانت نواة الرأسمالية الحديثة. وقد تطور مجلس العموم البريطاني اولاً في انكلترا خلال القرن الرابع عشر وقد استمر هذا المجلس حتى صار مجلس عموم كل بريطانيا العظمى نتيجة للاتحاد السياسي مع اسكتلندا، وايضا صار في القرن التاسع عشر اتحاد سياسي مع ايرلندا. وكانت بريطانيا اسبق دول العالم في تحقيق النهضة الصناعية، فمنذ منتصف القرن الثاني عشر انطلقت الثورة الزراعية التي ساعدت على تحسين المستوى المعاشي لسكان الارياف وزاد تهافتهم على استعمال المعدات الزراعية المتطورة، ولزيادة حاجات الناس ان تحول النشاط البشري نحو الصناعة وخاصة بعد اكتشاف قوة البخار واختراع الآلة، ولم تتمكن بريطانيا من الاحتفاظ طويلاً بأسرار تفوقها وثروتها فسرعان ما راحت العديد من الدول الاوربية الاخرى نحو تحقيق ثوراتها الصناعية وكل ذلك ادى الى تراكم الثروات وظهور قوة جديدة تبيع قوة عملها لأصحاب المعامل.

لقد بدأت الظروف الدولية والداخلية تدفع بالسياسيين وعلى مضض للعمل على اشراك المزيد من الشرائح الاجتماعية في نظام الحكم بسبب الخوف من الثورة الداخلية وانتشار الفكر الليبرالي في عموم القارة الاوربية وصولاً الى عام 1815 حيث عقد مؤتمر فينيا حيث تم الدفع بالاعتراف بالسيادة القومية للدول، مبعداً (اي المؤتمر) بذلك سلطة البابا الكاثوليكية. وكما بينا ان التوسع في الانتاج ودخول الاله الى حياة المصانع اخذت قوة ثالثة تظهر وتنمو في اوربا الا وهي قوة العمال والتي اخذت تتبلور وتتشكل وتتوحد بفعل حركة التاريخ وظروف وقسوة العمل.وطول ساعاته مما ادى الى تكوين اشبه بالتنظيم النقابي وكان هدف هذا التنظيم نقابي مطلبي صرف يؤشر الى مصالح فئة واحدة الا وهي فئة المنتجين الحقيقيين، ونظرا للانتشار السريع لأفكار كل من كارل ماركس[29] وفريدريك انجلز ان قامت الحركات الجارثية عامي 1847

معظم الصلاحيات الدستورية للملك هي منذ القرن التاسع عشر محدودة في وظائف غير حزبية اغلبها تكريمية (وصف الدستور الانكليزي الملك بعمله لعام 1867 او النظام الملكي بأنه الجزء الكريم للدولة).

[29]كارل ماركس. فيلسوف وسياسي ومفكر اقتصادي من الطراز الاول صاحب كتاب رأس المال. الذي يؤمن بالعامل الاقتصادي واثره في صنع التاريخ البشري، وله ولرفيقه رأي علمي دقيق في مسألة فائض القيمة، وكيفية استغلال الرأسمالية هذا الفائض

– 1848 واعلان البيان الشيوعي، فان التوجه الطبقي للعمال قلب الموازين لصالح الاغلبية الاجتماعية، ولقد كان لكل من افكار الثورة الجليلة في انكلترا والثورة الفرنسية، والثورة الامريكية والثورة الصناعية ان وحدت جهود القوى المسحوقة لتطالب بالمساواة في الدول الاوربية الصناعية.لقد بدأت حركة العمال عندما تضاءل الاستخدام الزراعي للأيدي العاملة (بعد استخدام المعدات الزراعية بشكل واسع) وتوجه هذه الايدي الفائضة عن الحاجة الزراعية للعمل في الصناعات الواسعة وكانت نتيجة هذه الحركة العمالية الصدام المستمر مع الرأسماليين (أصحاب المعامل) مما دفع بالمفكر كارل ماركس بإصدار البيان الشيوعي عام 1848 تحت شعار (يا عمال العالم اتحدوا) من هنا بدأ تاريخ جديد للعالم المعاصر، حيث أيد كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز قيام الدولة المدنية في بولندا المستقلة الديمقراطية، حيث كانت مقسمة بين المانيا وروسيا والنمسا والمجر، وهكذا نجد ان عبارة دولة مدنية أخذت تتكرر في مناسبات عديدة وقد رأى لينين[30] بعد ماركس (ان تأخذ الدولة بزمام الامور وتحول وسائل الانتاج قبل كل شيء الى ملك الدولة العمالية) وان الدولة هي برأيه اداة قمع، فالدولة الرأسمالية تقمع العمال والدولة عند الاقطاع تقمع البرجوازية، وهكذا فان مثل هذه الافكار تسخر الدولة لصالح فئة، فالدولة الدينية تسخر قوى هذه الدولة لصالح رجال الدين، والدولة البرجوازية تسخر لصالح رأس المال ورجال الاعمال، والدولة العمالية تسخر لصالح فئة العمال فقط. ولما كان مفهوم العمالة يعني بذل الجهد من اجل الانتاج، فان الاغلبية العاملة ستكون مدنية الطبع والتوجه، لذا فإنها ستكون في المحصلة دولة الجميع العامل المنتج. ولقد كانت نقابات العمال في بريطانيا جزأ لا يتجزأ من حركة التاريخ المعاصر لهذه الدولة، وقد شكلت هذه النقابات حزب العمال البريطاني عام 1900 ليعمل على تغيير تاريخ بريطانيا الحديث، فاصبح الحزب المعارض لحزب المحافظين لتناقض المصالح. وصار هذا الحزب العمالي يشكل حكومات بريطانيا عندما يكون في السلطة وبشكل حكومة الظل عندما يكون في المعارضة.

وتحويله الى رأسمال متراكم يستغل (العمال) ويأكل نتاج قوة عملهم. وبشر بالرأسمالية الاستعمارية والليبرالية مصاصة دماء الشعوب.

[30] فلادميرايليتش لينن. مفكر روسي بريكماتي، قاد الثورة الروسية البلشفية. وأسس المذهب اللينيني السياسي رافعاً شعار. (الارض والخبز والسلام) ولد عام 1870 وتوفي عام 1924.

المبحث الرابع

الدولة في الفكر الاسلامي

لم تكن حياة العرب في شبه الجزيرة العربية حياة المجتمع الموحد بل كانوا قبل مجيئ الاسلام قبائل متصارعة متقاتلة فيما بينها من اجل الارض والمواشي وبرك المياه، وقد كانت الجاهلية تدفعهم لعبادة الاصنام. وكانت القبيلة هي وحدة التنظيم السياسي وكانت تعتمد في حياتها اليومية على صفات كثيرة منها النخوة والشجاعة والكرم وحب الاغارة على الغير بحكم كون القبائل العربية قبائل بدوية، وان نزعة التغالب التي افترضناها طابعاً عاماً للثقافة البدوية. واضحة الاثر في تكوين شخصية كل رجل بدوي سواءا قليلاً كانت ام كثيراً، فالبدوي يحب من صميم قلبه ان يكون غالباً لا مغلوباً في كل شأن من شؤون حياته، انه يريد ان يغلب بقوته وقوة قبيلته[31]. غير ان الرسالة الاسلامية وحدت القبائل لتكون منها امة جديدة اسست لتنظيم يقترب كثيراً من تنظيم الدولة وفق مفهومها المعاصر. وكانت هذه الدولة متمثلة بشخص النبي (ص) وكان الحكم فيها حكما مباشراً من القائد الى الرعية. فالنبي (ص) كان يحكم بما يوحى اليه غير ان نظام الحكم من بعده صار نظام حكم الانسان، وتحول النظام من نظام حكم الوحي الالهي الى نظام حكم الاجتهاد الانساني ولقد توسعت الدولة في العصر الراشدي، وتوسعت معها ساحة الحكم بفعل بأس الفرد المقاتل، وفي ضوء تقدم الازمنة فشلت العديد من الحكومات الاسلامية رغم توسع رقعة حكمها لتشمل دولاً من اوربا غربا حتى الصين شرقاً، لأنها لم تكن حكومات تعتمد نظاماً واحداً بل انظمة حكم مختلفة متوالية تعتمد على شخص الحاكم لا على دستور دائم، وقد يقول البعض، ان القرآن الكريم كان دستور الدول الاسلامية المتعاقبة. نقول لو كانوا يعتبرون القرآن دستورهم لما كانت هناك دولة اموية او دولة بني العباس او دولة الفاطميين او دولة الايوبيين. او الدولة المملوكية وآخرها دولة آل عثمان. وغيرها من الدول الصغيرة. والسبب يعود الى شخصنة السلطة وتواري مفهوم الدولة، ولقد كان الجدل طويلاً بين المفكرين. ما اذا كان في الاسلام مفهوم للدولة بالمعنى الحديث.؟ ام انها كانت حكومات افراد يحكمون تحت مسمى امير المؤمنين، لكنهم كانوا يحكمون بلا دستور مكتوب واضح، وكان لإشارة من امير المؤمنين مثلاً ان يقطع رأس رجل. وكان نتيجة لما تقدم ان انقسم الفكر الاسلامي تجاه وجود دولة اسلامية دينية تحكم بأمور الدنيا. فقد قال الكثير من المفكرين من خلال فهمهم لعقيدة الاسلام ان التجربة الاسلامية في الحكم تدفع بهم لرفض وجود الدولة الاسلامية بمعناها المتعارف عليه (المفهوم

[31] د. علي الوردي. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ص58.

الفني للدولة) فقد قال بعضهم ان الله قال في كتابه الكريم (وما أرسلناك عليهم وكيلا) اي لم يكن للرسول (ص) حق على الامة غير حق الرسالة، وان مسألة الايمان في الاسلام تجربة شخصية بين الفرد والخالق لا تحتاج الى دولة لتنظيم هذه العلاقة، وقال آخرون ان القرآن الكريم قد خلا من الاشارة الى الدولة لفظاً او مفهوماً، وان ورود لفظ دولة في اطار التحول من حال الى حال، وهو امر يرتبط بالدولة بالمفهوم الاصطلاحي، مما يعني ان ثمة غرابة للمصطلح عن الثقافة الاسلامية، حيث قال سبحانه وتعالى (كي لا تكون دولة بين الاغنياء منكم) الحشر (سورة الحشر الآية السابعة) وهنا معناها اللفظي متداولة بين المترفين[32]، وثمة تفسير عند بعض المفكرين الاسلاميين ولبعض الآيات الى ما يقارب الدولة او السلطة. مثل الامارة وولاية الامر او الامامة او الخلافة. ويمكن القول ان خلو القرآن الكريم من لفظة الدولة لا ينهض الا دليلاً على رفض وجودها. كسلطة غاشمة، ان الدين حقائق خالدة ابدية، والدولة تنظيم انساني يخضع لعوامل التطور والتغيير، ان الدين تعاليم الهية، اما الدولة حقيقة اقرهاالتنظيم الدنيوي. الدين مقدس. الدولة غير مقدسة لذلك فان التسليم بوجود الدولة الاسلامية، يعني التسليم بقدسية هذه الدولة وعدم المساس بأحكامها رغم انها سلطة رجل حاكم معرض للخطأ والصواب.

ان ربط الدين بالدولة هو تجاوز على مفهوم الدين الروحي لأنه رابطة روحية بين الانسان وخالقه، اما الدولة فهي رابطة مادية بين الفرد والحاكم. وهي عادة ما تكون دولة غاشمة، كما كانت الدول الاسلامية منذ قيام دولة الامويين لغاية هذا التاريخ. لأنها ببساطة دول عادت بنا الى مرحلة التفويض الالهي للملك الذي كان يحكم انكلترا، لان امير المؤمنين يقول انه يحكم وفقاً لتعاليم الدين، والدين يخوله في المحصلة بان تكون امارته على اعناق الرعية يملك ما يملكون. ويعتدي على ما يحرمون، ويحل له باسم الدين قيادة الجموع البشرية لمعارك لم يكن الدين ليرضى عليها او لصولات من الظلم على البشر.

غير ان هناك من العلماء المسلمين لا يرون ان استقامة الحياة الا بوجود للسلام المجتمعي، الا بوجود الامامية ذلك من آيات الكتاب الكريم، فقد ورد هذاالمصطلح في اثنتي عشر مورد، تأمل قوله تعالى (وان كان اصحاب الايكة[33] لظالمين فانتقمنا منهم وانها لبإمام مبين (79 الحجر) وإنا نحن نحي الموتى ونكتب ما قدموا وآثارهم وكل شيء احصيناه في امام مبين(12 يس)، واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن

[32]مستغلة من قبل الاغنياء.
[33]الايكة. الشجر الكثير الملتف.

ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين (الآية 124 سورة البقرة)[34] الى غير ذلك من الآيات التي تدعم فكرة الهية الامامة، والمصطلح لغة اذ عرف الشريف الجرماني الامام:- بانه (الامام القائم على امور المسلمين المسمى خليفة او رئيساً[35]) نحن نعتقد بالولاية، ونعتقد ضرورة ان يعين النبي خليفة من بعده، وقد فعل – فالحاجة الى الخليفة انما هي من اجل تنفيذ القوانين. لأنه لا احترام للقانون من غير منفذ[36]. وهذا يبنى وفق فقه المذهب الاثني عشر. ان الخليفة او الامام المولى امور المسلمين هو من يقيم العدل فيها وفقا للقوانين. اي قوانين سلطة دينية اي سلطة الدولة الدينية. وفي فكر اهل السنة والجماعة ان النصوص الشرعية تدل على وجوب السمع والطاعة لولاة الامر، لان فيه اجتماع الكلمة وعن ابن عباس عن النبي (ص) قال من كره من أميره شيئاً فليصبر، فانه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية، وفي رواية اخرى "فليصبر عليه" [37] وهذا يعني ان جور السلطان وظلمه يجب الصبر عليه، ولا يجوز الخروج على طاعة اولي الامر. ان الدولة الاسلامية في النتيجة. دولة عند المفكرين والعلماء المسلمين هي مؤسسة مبنية على تعاليم الهية. لفرض تعاليم الدين في الارض، تطبيق الشريعة الاسلامية. ولقد كان للدول الاسلامية المتعاقبة تناقضات في احكامها الوضعية وتناقضات مع تعاليم الله عز وجل الذي قال بعدم ظلم الرعية. والدولة تعد عند الكثير من المفكرين الاسلاميين المعاصرين ضرورة دينية استناداً الى قاعدة ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب، فالدولة لا تراد لذاتها بل واجبة بالغير. فهي اداة لتنفيذ بعض الاحكام الاسلامية ذات البعد الجمعي والمجتمعي[38].

[34] د. همام حمودي. كراس الامام والامامية ص9.
[35] د. همام حمودي. المصدر السابق ص 13.
[36] الامام الخميني. الحكومة الاسلامية ولاية الفقيه ص39.
[37] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. اهل السنة والجماعة.
[38] د. بتول حسين. مفهوم الدولة واركانها في الفكر الاسلامي. مجلة العلوم السياسية العدد 43.

المبحث الخامس

تطبيقات الدولة الدينية في العالم

بعد المؤتمر الذي عقده سفراء الدول الاوربية برئاسة رجل الدولة النمساوي كليمس فون موترنيخ في فيينا عام 1814 – 1815[39]، ثم تسوية الكثير من المشاكل والعقد الاوربية الناشئة عن حروب الثورة الفرنسية والغزوات النابولونية، وبعد تفكيك الامبراطورية المقدسة طالب موترنيخ رئيس المؤتمر بإعادة القديم الى قدمه، ومن بين المفردات الكثيرة ثم ضمان حياد سويسرا والاعتراف بها دولة مدنية غير مسلحة. وبعد اعتراف المؤتمر بالسيادة القومية للدول لأول مرة في التاريخ ثم الاعتراف بدولة الفاتيكان تحت حكم البابا وتستعيد حدودها السابقة (دولة دينية كاثوليكية) وكانت اولى نماذج الدولة الدينية في العصر الحديث.

أولا: الفاتيكان وحدود الدولة الكاثوليكية

مدينة الفاتيكان المعروفة دولياً باسم دولة الفاتيكان هي اصغر دولة من حيث المساحة في العالم، تقع في قلب العاصمة الايطالية روما. وتبلغ مساحتها 044كم مربع وعدد سكانها يقارب الالف نسمة (1000 نسمة) حسب احصاء عام 2017. الحكم فيها أشبه بالحكم الملكي الثيوقراطي، والبابا منتخب، وتعد مركز القيادة الروحي. للمذهب الكاثوليكي في العالم وهي دولة صغيرة اذا ما قورنت بالدول البابوية الكبيرة التي خسرتها الكنيسةعندما احتلت القوات التي وحدت ايطاليا اواسط القرن التاسع عشر بقيادة كافور[40]، وعندما اصبح البابوات (سجناء الفاتيكان) اذا لم يرغب اي بابا بمغادرة الفاتيكان حتى عام 1929 عندما ابرمت حكومة موسوليني اتفاقية لاتيران[41]Lateran التي ادت الى تأسيس دولة الفاتيكان الدينية. يرأس هذه دولة البابا، وهي دولة شعبها من القساوسة والرهبان (دولة رجال الدين) والبابا ينتخبه الكرادلة والمنتشرين في كافة انحاء العالم مدى الحياة وله مطلق الحرية والصلاحية، وهو الحبر الاعظم للكنيسة الكاثوليكية. التي بدورها تمثل ارثا روحيا وثقافيا عمره 2019 عام (بولادة المسيح) وعدد اتباع هذه الكنيسة ورئيسها البابا حوالي 1,5 مليار نسمة منتشرين في كافة ارجاء العالم. يساعد البابا في حكم الدولة والعالم

[39]مؤتمر فيينا، انتهت حروب نابليون الكثيرة والمكلفة جداً لاوربا الناهضة عقد مؤتمر فيينا عام 1815 الذي اشترك فيه الملوك والامراء والرؤساء فتجاوز عددهم الخمسين، اضف اليهم تسعين وفداً كانوا يمثلون الدول التي لم تحتلها فرنسا بجيوش نابليون وبحث المؤتمرون في ايجاد سلم دائم بين دول متمدنة، وثم اعتماد الممثلين كوسيلة للمفاوضات بين الدول، وثم اعتماد تبادل التمثيل الدبلوماسي بين حكومات الدول، وثم الاعتراف بالسيادة لكل دولة واحترام هذه السيادة في التعامل المتبادل.

[40]كافور. صاحب وقائد الوحدة الايطالية، هو كاميليو باولو فيلبو كونت كافور، ولد في 10 اغسطس عام 1810 توفي عام 1861، ويعزى الفضل اليه وهو سابقاً رئيس وزراء مملكة سردينيا ولاقيا رئيس وزراء مملكة ايطاليا. له الفضل في قيادة الجيوش لخلق المملكة الايطالية الموحدة.

[41]الشبكة الدولية.

الكاثوليكي رئيس السلطة التشريعية، وهو بدرجة كاردينال، اما محاكم[42] الفاتيكان فتستمد قوانين حكمها من الدين المسحي متمثلة بالسلطة القضائية، ويعامل البابا معاملة رؤساء الدول، بل ربما اكثر خاصة وانه يتكلم في السياسة فيما يخص السلم والامن في العالم والدفاع عن حقوق الانسان. الا ان توجه المذهب الكاثوليكي نحو عدم زواج القسسة والرهبان شكل مشاكل اجتماعية او اخلاقية لهذه الدولة مما تسبب في قيام افكار مناوئة لفكرة تقاء الكاهن المسيحي وان عدم زواجه يعد خلافا للطبيعة البشرية التي خلقها الله، وان لدولة الفاتيكان خلافات عقائدية مع دول لها كنائسها الخاصة. مثل الكنيسة الانكليكانية في بريطانيا او الكنيسة الارثودكسية في روسيا وكنائس اخرى يعد طريقها بمثابة المذهب الذي قد لا يتفق مع التوجه الكاثوليكي لدولة الفاتيكان، خاصة وان البروتستانت في العالم له خلاف شديد مع المذهب الكاثوليكي ولكن على العموم فان الدولة المسيحية الكاثوليكية دولة دينية محدودة الاهداف بعكس الدول الدينية الاخرى.

ثانياً: دولة اسرائيل الدينية

قامت اسرائيل كدولة بموجب وثيقة[43] عام 1948 في ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947 والخاص بتقسيم فلسطين وانتهاء الانتداب البريطاني، وكان التقسيم يؤشر الى قيام كيانات وهي:

الاول: دولة عربية تبلغ مساحتها حوالي 4300 ميل مربع 11000 كم مربع بما يمثل 24,3% من فلسطين.

الثاني: دولة يهودية تبلغ مساحتها 5700 ميل مربع وتساوي 15000 كم مربع.

الثالث: القدس وبيت لحم والاراضي المجاورة تحت وصاية دولية[44] وأساس هذا القرار الدولي كان نتيجة لوعد بلفور لعام 1917 القاضي بتكفل حكومة جلالة الملك (بريطانيا العظمى) بإنشاء وطن قومي لليهود على الاراضي الفلسطينية. (ارض الميعاد) وقد اختلف الباحثون في اصل اليهود، منهم من اطلق عليهم اسم العبرانيين لانهم عبروا الفرات ومنهم من يقول التسمية جاءت نسبة الى (عبيرو) احدى القبائل التي كانت متواجدة في بادية الشام قديماً، ومنهم من ارجع

[42] للفاتيكان محاكم خاصة لتسهيل الطلاق في الوقت الذي لا يحلل فيه المذهب الكاثوليكي الطلاق، منذ قال البابا فرنسيس الاول ان الكاثوليك الذين يرغبون في التحلل من عهود الزواج ينبغي ان يجدوا سهولة للوصول الى محاكم الفاتيكان وبدون تكلفة. وقال بضرورة قيام الحاكم بالنظر في امور الطلاق وفقاً لمبادئ الدين ولسهولة العدالة.

[43] وثيقة اعلان قيام دولة اسرائيل هي وثيقة كتبت في 14 ايار عام 1948 بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين . اعلان ديفيد بن كوربون الرئيس التنفيذي للمنظمة الصهيونية العالمية ومدير الوكالة اليهودية لقيام اسرائيل .

[44] الشبكة الدولية ويكيبيديا. الموسوعة الدولية.

نسبهم الى زمن سحيق فقال انهم (اليهود) ينتسبون الى سام الابن الاول لنوح عليه السلام، ومنهم من يقول ان اليهود احفاد بني اسرائيل من نسل يعقوب وهذا ما يدعيه الصهاينة اليوم[45] يدعي اليهود ان ارض فلسطين هي ارض الميعاد حسبما يراه التلمود اليهودي، وهو ما تبنته الحركة الصهيونية[46] ولكن الحركة الصهيونية بزعامة هرتزل اخذت تعمل في دول اوربااللأعداد لمؤتمر ينقذ اليهود المنبوذين في دول اوربا، ثم عقد هذا المؤتمر في مدينة بازل في سويسرا في اب 1897 ودعا هرتزل الى هذا المؤتمر مندوبين من خمسين جمعية يهودية في انحاء العالم وحضره 204 مندوبا، وقام خطيبا يشرح اساليبه واهدافه واجراءاته الرامية من اجل اقامة الدولة اليهودية وتمخض عن هذا المؤتمر تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية واشتقت عنها اللجنة التنفيذية التي اعلنت عن برنامجها كما يلي[47]:

أولا: انشاء المستوطنات الصهيونية في فلسطين بتشجيع هجرة المزارعين والصناعيين اليهود.

ثانياً: تنظيم جمعيات صهيونية في انحاء العالم بواسطة مؤسسات محلية تتلاءم مع قوانين تلك البلاد.

ثالثاً: تنمية الوعي القومي الديني لدى اليهود.

رابعاً: العمل على كسب التأييد السياسي في الدول الكبرى لخلق الكيان المزمع انشائه.

مما تقدم يتضح ان الصهيونية كحركة عنصرية:- هي حركة سياسية مدعومة من قبل الدول الكبرى، فقد اتخذت من اليهودية قومية وهمية لمآربها السياسية واستغلت الثروة لغزو فلسطين وطرد سكانها العرب ليحل محلها غرباء من شتى انحاء العالم[48] ان الدين في اسرائيل لا ينفصم عن القومية العبرية، وهو سمة اساسية من سمات بلاد تعداد سكانها اليوم تسعة ملايين نسمة حسب احصاء 2019[49]، وان 76% منهم من اليهود العبرانيين وهي الدولة الوحيدة في العالم ذات الاغلبية اليهودية. ان كلمة اسرائيل كلمة دينية صرفة تبشر بدولتها بعد الصهيونية الماسونية، والماسونية جمعية دينية سرية تعمل خلف ستار من الشعارات الانسانية، لقد ظهرت الماسونية قبل ظهور الصهيونية بمائة وثمانين عاماً وهي والصهيونية صنوان وانهما من طينة واحدة[50] والماسونية تعني بالفرنسية البناء الحر، او البناؤون الاحرار، ولها مراسيم كثيرة وهي اشبه

[45] محمد وجدي بكر الدباغ. الايديولوجية الصهيونية في اسرائيل.
[46] هي حركة عنصرية تتميز بالعنف. تهدف الى اسكان اليهود في ارض فلسطين وان اول من اسسها هو اليهودي النمساوي تيودور هرتزل بعد ان وضع كتابا عام 1895 تحت عنوان الدولة اليهودية ولكن لم يحدد مكانها في البداية.
[47] محمد وجدي بكر الدباغ. المصدر السابق ص49.

[48] محمد وجدي بكر الدباغ. المصدر السابق ص10.
[49] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. موسوعة المعلومات.
[50] محمد وجدي بكر الدباغ المصدر السابق ص96.

بالجمعية السياسية ويتم قبول العضو فيها بعد ترشيحه وتزكيته من قبل عنصرين ويحلف يمين القسم وهو"اقسم بان لا افضي سراً من اسرار الماسونية[51]" واسرائيل ذاتها مكونة من كلمتين ساميتين، وهما سري: بمعنى غلب اما كلمة ايل: فهي تعني الاله او الله[52]، وهي عند العرب تسمى بالكيان الصهيوني، وهو كيان مقام على ارض عربية (لم يعد هذا الكيان يعترف) للشعب الفلسطيني بحق اقامة دولته المستقلة بموجب قرار مجلس الامن رقم 242 لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. فالدولة دولة دينية مميزة حسب زعم اليهود كونها دولة شعب الله المختار، وقد نشط زعيم الحركة الصهيونية[53] تيودور هرتزل كثيراً لإقامة الدولة، فقد وصل الى جميع انحاء العالم لتشجيع اليهود للذهاب الى اسرائيل والاقامة فيها، وان اول دولة دعمته بالمال والسلاح بريطانيا ومن ثم تولت امور اسرائيل الوليدة الولايات المتحدة، وقد اتخذ هرتزل الاجراءات التالية لإقامة الدولة الدينية[54]

1. جمع المال.
2. الدعاية.
3. الاكتتاب لإنشاء الصندوق اليهودي لشراء الاراضي.
4. شراء السفن.
5. انتقاء الارض وتعيين المناطق الصالحة لإقامة المدن الرئيسية.
6. انشاء ثكنات على شواطئ هولندا وايطاليا لجمع المهاجرين اليهود وتسفيرهم منها.
7. اجراء عقود السفر والشحن في السكك الحديدية باقل التكاليف.
8. طلب امتيازات خاصة للمهاجرين اليهود.

وهكذا نجد ان المال والدعاية لها الاولوية في اجراءات هرتزل لإنشاء الدولة اليهودية. فالدولة اليهودية، دولة دينيةوتم تحديد ذلك رسمياً وفقاً للقانون الذي اصدره الكنيست (مجلس النواب الاسرائيلي) يجعل اسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، وهذا القانون يفيد "الدولة القومية

[51] محمد وجدي بكر الدباغ المصدر السابق ص97.
[52] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. موسوعة المعلومات.
[53] الصهيونية نسبة الى جبل في الارض العربية المحتلة.
[54] محمد وجدي بكر الدباغ. المصدر السابق ص67.

اليهودية" ان لليهود حق فريد بتقرير مصيرهم كما يجعل من العبرية اللغة الاساسية للدولة، وحاز القانون على اغلبية 62 صوت مقابل 55 صوتاً معارضاً وامتناع نائبين عن التصويت.

فالدين اليهودي هو السمة الاساسية من سمات البلاد العبرية، ويلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الثقافة الاسرائيلية ونمط الحياة فيها، وقد لعب ايضاً دوراً محورياً في تاريخ اسرائيل وهو بذلك يشكل عائقاً واضحاً امام حرية ممارسة الدين للطوائف الاخرى، فالدولة العبرية بعد اليوم تعامل العرب على انهم مواطنين من الدرجة الثانية، وهكذا سيعمل هذا القانون على عدم الاستقرار خاصة وان اسرائيل بعد احتلال الاراضي الفلسطينية عام 1967 توسعت اقليمياً على حساب العرب في اسرائيل وعلى حساب الدول العربية المجاورة ـ خاصة سوريا ـ بعد اعلان اسرائيل ضم هضبة الجولان المحتلة رسميا الى سيادتها. وان تستولي تدريجيا على اراضي الضفة الغربية موسعة بذلك حدود الدولة العبرية على حساب حقوق العرب. فالدين الذي تتبناه اسرائيل اصبح عامل اثارة للمشاكل والفتن مع شعوب العرب المسلمين. عليه فان مسألة اعلان اسرائيل عن انها تمثل الدولة القومية للشعب اليهودي. سيثير دوماً المشاكل مع الاديان الاخرى. فقد كان الاجدر بإسرائيل ان تعلن نفسها دولة مدنية لتحاشي الدخول في معارك مع الجار العربي المسلم والعربي المسيحي.

ثالثاً: الدولة الاسلامية الايرانية

الجمهورية الاسلامية الايرانية، هي موطن حضارة عريقة جداً في هذا العالم، واول سلالة حاكمة تشكلت في ايران خلال المملكة العيلامية في عام 2800 قبل الميلاد، وقد وحد الميديون ايران في امبراطورية واحدة عام 625 قبل الميلاد وتوالت الامبراطوريات التي تحكم الدولة العريضة تباعاً. وخلال عهد الدولة الاسلامية انتشرت اللغة الفارسية والثقافة الفارسية في جميع انحاء الهضبة الايرانية. فقد شهدت بلاد ايران في فترة لاحقة عدداً كبيراً من الشعراء والادباء الذين استخدموا الفارسية كلغة تعبير أدبية بالتالي اصبحت الفارسية اللغة المسيطرة على المناطق الشرقية في العالم الاسلامي[55] وبعد الفتح الاسلامي في 651 ميلادية تفاعلت الثقافة الفارسية والادب والعلوم مع الثقافة العربية الاسلامية، وقد كان للدولة الصفوية الاثر المباشر في جعل المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي للإمبراطورية الصفوية الفارسية، وقد تأسست الملكية فيها عام 1926 في الانقلاب الذي قام به رضا بهلوي ضد الشاه مرزا القاجاري آخر شاه للدولة

[55] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. موسوعة العلوم.

القاجارية في ايران وقد ظل طيلة حكمه يواجه المشاكل السياسية المعقدة، وقد جرى تنحية الشاه رضا بهلوي[56] من قبل بريطانيا عام 1941 لصالح ولده محمد رضا بهلوي وقد ساعد في تنجيتة الاتحاد السوفيتي آنذاك، واستمر الابن محمد رضا بهلوي بالحكم حتى عام 1979 حيث تمت الاطاحة به بواسطة الثورة الايرانية الشعبية التي قادها آية الله الحسيني الخميني، وككل الشعوب توالت على ايران اديان عديدة قبل الفتح الاسلامي كالزرادشتية التي انتشرت بين شعوب اسيا الوسطى، والديانة المزدكية واليارسانية والمندائية. غير انها ظلت متمسكة بالديانة الاسلامية، بعد انتشارها في كافة ربوع ايران، وقد كانت ايران تتبع المذهب السني آنذاك ولم تكن فيها غير اربعة مدن تتبع المذهب الشيعي، وعقب ظهور الحكم الصفوي على يد اسماعيل الصفوي اعلن الاخير فرض المذهب الشيعي الاثني عشري. بعد الثورة عام 1979 يقول قائدها الامام الخميني (نحن نعتقد بالولاية) ونعتقد ضرورة ان يعيين النبي (ص) خليفة من بعده هو وقد فعل، ماذا يعني تعيين الخليفة.؟ هل يعني مجرد بيان الاحكام، وبيان الاحكام وحدة لايحتاج الى خليفة، كان يكفيه (ص) ان يثبتها بين الناس ثم يودعها في كتاب يتركه في الناس ليرجعوا اليه من بعده، فالحاجة الى الخليفة انما هي من اجل تنفيذ القوانين، لان لا احترام للقانون من غير منفذ، وفي الهامش يشير السيد الخميني صرح نبي الاسلام (ص) بخلافة علي (ع) في مواقع عديدة، منها حديث يوم الدار، وحديث المنزلة، وحديث غديرخم وحديث الثقلين[57] فالدولة استقرت بعد الثورة بالأخذبالإسلام عنوانا ومحتوى للحكم الديني، وعلى وفق مبادئ واحكام المذهب الجعفري الاثني عشري[58]الذي يؤمن بولاية الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) واولاده المعصومين وهم اثني عشر اماماً تنتهي بالإمام المهدي الغائب المنتظر. والحكومة الاسلامية لا تشبه الاشكال الحكومية الاخرى المعروفة، فليست هي حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه فقط عابثاً بأموال الناس ورقابهم، فالرسول (ص) وأمير المؤمنين علي (ع) وسائر الائمة، ما كانوا يملكون العبث بأموال الناس ولابرقابهم ويستطرد يقول وان القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القرآن والسنة، والتي تتمثل في وجوب مراعاة النظام وتطبيق احكام الاسلام وقوانينه، ومن هنا كانت الحكومة الاسلامية هي حكومة (القانون الالهي)[59] من هنا تبدأ الدولة الدينية في ايران بناءاً على قاعدة الاخذ بالحكم الالهي المستمد من القانون الالهي الذي يطبقه

[56]هو رضا بن داداشالمازندرالي. ولد في قرية تسمى (الاشت) في منطقة سوادكو الواقعة شمال مقاطعة مازندران على بحر قزوين في 16 اذار 1878. وكان جده لأبيه واسمه مراد علي خان رائداً في جيش علي شاه.

[57]الامام الخميني. الحكومة الاسلامية. ولاية الفقيه ص39.

[58]الاثني عشري. يعني ان الخلافة الاسلامية تنحصر بآل البيت المعصومين والمنتهية بولاية الولي الغائب الامام المهدي (ع).

[59]الامام الخميني. المصدر السابق ص65.

الولي العادل، وهو بمثابة الحاكم الذي يولى امور الناس ويملك هذا الحاكم في امر الادارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والامام من فضائل ومناقب خاصة، لان فضائلهم لم تكن تخولهم ان يخالفوا تعاليم الشرع او ان يتحكموا في الناس بعيداً عن أمر الله[60]. فالحاكم وفق ما ذكره الامام الخميني هو الوالي الفقيه العالم الفاضل ووفق القانون الالهي وليس بعيداً عن امر الله. ويمضي قائلاً، لا ينبغي ان يساء فهم ما تقدم فيتصور أحد ان اهلية الفقيه للولاية ترجعه الى منزلة النبوة او منزلة الائمة[61] فالولاية عنده حكومة تعني حكومة الناس وادارة الدولة وهو ميدان ديني واسع له احكامه وتفاصيله التي يختلف فيها مع المذاهب الاسلامية الاخرى، او حتى مع حوزة النجف الاشرف التي لا ترى في ولاية الفقيه حكم واضح في الاسلام، فثمة فرق بين ولاية الفقيه التشريعية التي تعني بالبت وفق الشريعة في امور الناس وولاية الفقيه التنفيذية. ولما كان الاسلام لا يجيز لفقيه شيعي مزاحمة فقيه آخر او منافسته في امور صغيرة. فحوزة النجف الاشرف ترى واجبها التوجيه، والسيد محمد حسين فضل الله المجتهد اللبناني، فانه يرى ان ولاية الفقيه نظرية لا يراها اكثر فقهاء الشيعة. ومن لا يراها ولاية. كل من المجتهد الكبير السيد ابو القاسم الخوئي والسيد محسن الحكيم. اما السنة واهل الجماعة، فانهم يرون ان لا وجود لمثل هذه الولاية لا في القرآن ولا في السنة لكنهم يعترفون ايضا بالخلافة الدينية الاسلامية. من ذلك يتضح ان ثمة خلاف فقهي بين اجنحة ومراجع الفقه الشيعي، وان هذا الخلاف يعني الاختلاف بأشكال الحكومات التي تتولى امور المسلمين، كما وان هذا الخلاف الفكري على اشده مع فقهاء اهل السنة. الامر الذي ينتج عدم الاستقرار في الدول التي نأخذ بالحكم الديني نتيجة الاختلاف بالتوجه السياسي المستمد من تفسير النظرية الاسلامية في الحكم.

ان الاخذ بأصول الدين وجعله غاية الحكم السياسي يعني الاخذ بفقه الجماعةالواحدة لا بفقه الجميع، ولما كانت الشعوب العربية والاسلامية متنوعة المذاهب والاصول الدينية، فسيكون ديدن الحكم فيها غير مستقر ويفسح المجال الرحب لحدوث المشاكل السياسية ما دامت الحكومة حكومة الجماعة الدينية. كما وان الدول الاسلامية تحكم في بعض اقسامها حكماً دينياً كما هو الحال في ايران والسعودية، وحكمها صار على الدوام منذ الثورة الاسلامية عام 1979 مثاراً

[60] الامام الخميني. المصدر السابق ص72.
[61] الامام الخميني. المصدر السابق. ص72.

للمشاكل وتعقيداً مستمراً في علاقاتهما الدولية، وان الاخذ بنظام الدولة المدنية غير البعيد عن المسلمات الشرعية هو الحل الامثل لحكم الملايين.

رابعاً: الدولة الدينية في المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية اكبر دولة من حيث المساحة في الشرق الاوسط، وقد تكونت تاريخيا من خلال حكم ثلاثة ممالك سعودية. الاول عام 1744 والثاني عام 1818 والثالث عام 1902. وكانت شبه الجزيرة العربية التي تقع ضمنها المملكة العربية السعودية مهد الديانة الاسلامية الحنيفة، فبعد معاداة بعض اهل مكة للرسول محمد (ص) وهو يدعوا للإسلام هاجر الى المدينة[62]، واتخذ من هذه المدينة (المنورة) عاصمة له وللدولة الاسلامية الوليدة. وتوسعت حدود هذه الدولة في عهد النبي (ص) ومن جاء بعده لتصل حدودها الى اوربا في الغرب وحدود الصين في الشرق. ينسب اسم الدولة الى سعود بن محمد آل مقرن ولد عام 1050هـ وتوفي عام 1137 هـ، وهو الجد الاكبر للأسرة الملكية الحاكمة، والدولة الاسلامية السعودية تتبع مذهب اهل السنة والجماعة وان اكثر السعوديين يتبعون الامام ابن حنبل، والمذهب الحنبلي هو المفتى به في الجهات الرسمية ولعل ذلك يرجع لوجود علماء كثر درسوا هذا المذهب وتبنوا نشره وتدريسه، فذاع وانتشر العمل به وربما يكون ذلك بسبب اختيار محمد بن عبد الوهاب لهذا المذهب مع نشأة الدولة السعودية[63] وفي المملكة بيت الله الحرام والمسجد النبوي الشريف، ولكون الدولة السعودية دولة اسلامية، فإنها لا تسمح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية علانية ولا تسمح ايضا ببناء أية معابد دينية، للديانات الاخرى، وتمنع الدولة الدعوة لاي دين آخر غير الاسلام، ويحرم الدين الاسلامي تحول المسلم الى دين آخر ويعتبر ذلك ردة عن الاسلام. عقوبتها القصاص بالسيف، ويسمح بحرية ملحوظة للشيعة الاثني عشرية ببناء المساجد الخاصة بهم[64] وتتأثر السعودية بالسلفية الوهابية التوحيدية. وهو مصطلح اطلق على حركة اسلامية سنية قامت في منطقة نجد وسط شبه الجزيرة العربية في اواخر القرن الثاني عشر للهجرة الموافق للقرن الثامن عشر الميلادي على يد محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود حيث تحالفا لنشر الدعوة

[62] وكانت مناسبة هجرة النبي (ص) من مكة الى المدينة بداية التاريخ الهجري للمسلمين.
[63] الشبكة الدولية. اسلام ويب. الفتوى.
[64] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. الدين في السعودية.

السلفية وتأسيس الدولة السعودية الاولى التي سيطرت على شبه الجزيرة العربية. وهي دعوة كما يراها اتباعها حركة اسلامية دينية ليست سياسية وان بن عبد الوهاب لم يبتدع مذهبا جديداً في الاسلام لكنه كان يدعو الى ما كان عليه الصحابة والأئمة الاربعة[65] من اتباع القرآن وسنة رسول الله، وبعد التشدد في هذه الدعوة بمرور الزمن، فضل الوهابيون تسمية حركتهم هذه (بالسلفية) نسبة للسلف الصالح او اسم اهل السنة والجماعة، ولكن مصطلح "وهابية" يبقى مستخدماً من قبل معارضيهم من قبل الشيعة والدروز والنصرية الذين يرفضون نسبهم الى السلف[66] عليه فالمملكة العربية السعودية دولة دينية سلفية لا تسمح للأديان الاخرى ولا للأفكار المتناقضة مع افكارها المتبناة بموجب الفكر السلفي الوهابي لقد واجهت فكرة انشاء الدولة الاسلامية الكثير من الانتقادات او عدم التأييد من قبل الكثير من المفكرين الاسلاميين ومنهم أ.د.أحمد الرسولي. فهو يقول. لا نجد في شرع الله تعالى نصاً صريحاً أمراً وملزماً بإقامة الدولة، كما لا نجد في شأنها نصوصاً في الترغيب والترهيب على غرار ما نجد في سائر الواجبات، انما تقرر وجوب اقامة الدولة ووجوب نصب الخليفة من باب الاجتهاد والاستنباط ومن باب النظر المصلحي والتخريج القياسي وامتداد للأمر الواقع الذي تركه رسول الله (ص) ويخلص كما ان الدولة القائمة فقد يتأتى في الكثير من الحالات اقامة بعض الدين في ظلها او من خلالها حتى ولو كانت منحرفة او مناوئة او معادية، فضلا عما اذا كانت محايدة او محابية، ويقول ايضا في هذه الحالات فان اهمية الدولة الاسلامية وضرورتها تنقض ما تنتجه الدولة القائمة من فرص وامكانات لإقامة الدين واقامة احكامه الخاصة والعامة[67]، وهو يقول في ندوة تلفزيونية لا يمكن تحديد الزمن لإقامة الدولة المثالية لقد ظهرت الكثير من المفكرين الاسلاميين الذين يرون ان حل مشكلات العالم الاسلامي يكمن في قيام الدولة المدنية[68].

ان الدولة الدينية ايه دولة دينية كانت ستظل مثار خلافات فقهية، وهي خلافات معتقدات وعقائد تتعلق بالخالق تعالى وبأصول الدين وهي عميقة جداً لا يمكن حلها، في حين ان الخلافات هي سياسية او قانونية او اجرائية في الدولة المدنية، وهي خلافات مرحلية لا تستمد

[65] أ. الامام ابو حنيفة النعمان بن ثابت 699 ميلادية - 767 المذهب الحنفي.
ب - الامام مالك بن انس 715م - 796 المذهب المالكي.
ج - الامام محمد بن ادريس الشافعي 766 - 820 المذهب الشافعي.
ء - الامام احمد بن حنبل 780 - 855 المذهب الحنبلي
[66] الشبكة الدولية. سلفية وهابية.
[67] الشبكة الدولية. أ. د احمد الرسولي. الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. مستقبل الاسلام بين الشعوب والحكام بتاريخ 27/ 8/ 2019.
[68] د.علي عبد الرزاق. الاسلام واصول الحكم. يدعو الى فصل الدين عن السياسة

اصولها من غابر الزمان كما هي الحال في الدولة الدينية، وان الدولة المدنية هي الاقرب الى ايجاد الحلول لمشاكل شعوبها ما دامت لا تتعلق بالأصول الغيبية.

ان الدولة الاسلامية لا ترى الحياة الا وفق منظور يحدده القرآن الكريم، والدولة اليهودية ترى ان الدين اليهودي هو الاجدر بحكم العالم لانهم شعب الله المختار، اما الدولة المسيحية فلا ترى الا يسوع المسيح هو المخلص وعلى الناس اتباعه للوصول والحصول على الحياة الابدية.

خامساً: دولة طالبان الاسلامية

طالبان:- حركة دينية اسلامية سلفية نشأت في ولاية قندهار، وهي مدينة تقع جنوب افغانستان على الحدود الباكستانية والملا محمد عمر هو ابو طالبان وكان يرغب في القضاء على مظاهر ما يراه فساد الاخلاق واعادةمشرع الدين وقد تكونت الحركة من تجميع لطلاب المدارس الدينية. فبعد سقوط الجمهورية الديمقراطية الافغانية المدعومة سوفيتياً شاع قانون الغاب بين القوى السياسية الافغانية. وكانت المخابرات المركزية الامريكية تمد المقاتلين الاسلاميين بالمال والسلاح والمعلومات لمقاتلة القوات السوفيتية وفي حينها تمكن المدعو اسامة بن لادن ـ وهو احد قادة الفصائل الاسلامية لان يكون الوجه المتقدم لمحاربة السوفييت ـ وكان الملا محمد عمر وهو احد قادة الفصائل الاسلامية في باكستان وفي منطقة بلوشستان قد عاد الى افغانستان في خريف عام 1994 على رأس فرقة عسكرية تعدادها حوالي 1500 مقاتل (وهم رجال اقوياء) عابراً الحدود الافغانية مروراً بتركمنستان، وفي حينها افادت التقارير الصحفية ان اولئك المسلمين اغلبهم من الباكستانيين المتشددين تحت شعار طالبان الافغانية، وبعد ان تلقت هذه الفرقة تدريباً ودعماً مالياً في باكستان.سيطر الملا عمر في البداية على مدينة قندهار وما حولها من ارياف، وهاجم قوات اسماعيل خان المتواجدة في غرب البلاد الافغانية وتمكن من السيطرة بعد ذلك على مدينة هيرات وفي 5 ايلول عام 1995 وصولاً الى شتاء نفس العام حاصرت قواته العاصمة كابل وباتت تطلق الصواريخ عليها. وقام الملا عمر يقطع الطرق التجارية والعسكرية المؤدية الى العاصمة مما دفع بالرئيس الافغاني برهان الدين رباني والقائد قلب الدين حكمت يار (التابع لإيران) الى التوقف عن القتال فيما بينهما لتوحيد الصفوف ضد طالبان. ولكن لشدة مقاومة الملا عمر وقواته فقد ترك الرئيس العاصمة الافغانية عام 1996 ومعه القائد حكمت يار الى شمال البلاد. وهكذا دخلت طالبان العاصمة كابل وقد ساعد السعوديون حركة طالبان بالأموال والسلاح وبالكتب الدينية.

نشأة الحركة

نشـأة الحركـة فـي ولايـة قنـدهار، وهـي مدينـة تقـع جنـوب افغانسـتان علـى الحـدود مـع باكستان، والملا محمد عمر، وهو ابو طالبان، رغب في القضاء على مظاهر ما يراه فساد الاخـلاق واعادة شرع الدين وقد كانت الحركة تجمعا لطلاب المدارس الدينية.

اهداف الحركة

صرح الملا عمر في كلمة له القاها امام العلماء في قندهار، عام 1996 بان حركته تريد تحقيق الاهداف التالية[69]:

1. اقامة الحكومة الاسلامية على نهج الخلافة الراشدية.

2. ان يكون الاسلام دين الشعب والحكومة جميعاً.

3. ان يكون قانون الدولة نسخة من الشريعة الاسلامية.

4. اختيار العلماء والملتزمين بالإسلام للمناصب المهمة في الحكومة.

5. قلع جذور العصبيات القومية والقبلية.

6. حفظ اهل الذمة والمستأمنين وصيانة انفسهم واموالهم واعراضهم ورعاية حقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية.

7. توثيق العلاقات مع جميع الدول والمنظمات الاسلامية وفق القواعد الشرعية.

8. تحسين العلاقات السياسية مع جميع الدول الاسلامية.

9. التركيز على الحجاب الشرعي للمرأة والزامها به وفي جميع الحالات.

10. تعيين هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع انحاء الدولة.

11. قمع الجرائم الاخلاقية ومكافحة المخدرات والصور والافلام المحرمة.

12. اعداد جيش مدرب لحماية الدولة والاسلام من الاعتداءات الخارجية.

13. اختيار منهج اسلامي شامل لجميع المدارس والجامعات ودراسة العلوم العصرية.

14. التحاكم في جميع القضايا السياسية والدولية الى الكتاب (القرآن) والسنة.

15. جمع الزكاة والعشر وغيرها.

[69] ويكيبيديا: حركة طالبان.

كـان لتشـدد حركـة طالبـان ان جـرت افغانسـتان تلـك الدولـة الفقيـرة الـى مشـاكل دوليـة وداخليـة، وتشددت في تطبيق الشريعة بشكل جعل التململ الاجتماعي حقيقة امام وجودها في الحكم وكان من نتائج الغلو والتشدد الذي اتبعه ما يلي:

1. عزل افغانستان عن محيطها الخارجي.

2. بقاء الدولة على شكلها البدائي، ولم تكن طالبان تعترف بالدولة المدنية الحديثة القائم على التشييد المؤسساتي.

3. موقفها المتشدد تجاه المخالفين لمنهجها خصوصاً موقفها الديني ونظرتها القاسية تجاه المرأة وحجزها في البيت وتم هضم حقوقها حتى تلك الحقوق التي اقرها الاسلام.

4. العداء المستديم لأضرحة الشيعة وهياكل ورموز البوذية والهندوسية وغيرها من رموز العقائد الاخرى، وتشددها تجاه الاديان السماوية الاخرى.

لقد كانت طالبان على موعد مع حروب جديدة وهذه المرة مع حلفاء الامس. الولايات المتحدة وحلفائها والحلف الاطلسي، وهم اذ يعتبرون ان الحادي عشر من ايلول يوما وطنيا لديهم، فانهم لا يعترفون بالحكومات الافغانية، وفي مناسبات عديدة كانت طالبان تعادي العالم، وبسبب عدم قبولها بتسليم اسامة بن لادن للولايات المتحدة، كونه المتهم الاول في تخطيط نسف برجي التجارة العالمية في نيويورك، فقد شنت الولايات المتحدة وحليفاتها الحرب عليها في عام 2001 وابعدتها عن العاصمة كابل والمناطق المحيطة بها وبعض المدن المهمة. مما افقد طالبان حلمها في قيام الدولة الاسلامية.

لقد كانت طالبان حركة سلفية شديدة البأس وشديدة التطرف، وكانت لا تؤمن الا بالدولة الدينية والتي لم تستطع عل الاطلاق اقناع الشعب الافغاني المسلم بمنطلقاتها خاصة ما يخص اساليب الحكم والتسلط، وشن العداء السافر على كل تقدم اصاب العالم، واحتقرت المرأة واحتقرت واستهانت بالعلاقات الدولية مما جعلها دولة متقاطعة مع الدول والمنظمات الدولية الرسمية، وهكذا فقدت طالبان فرصة تاريخية في الحكم الاسلامي المستنير وكانت نموذج الدولة الدينية السيئ الصيت.

سادسا: الدولة الاسلامية في العراق والشام

لقد ولد تنظيم الدولة الاسلامية من رحم تنظيم القاعدة وجاء يحمل ذات الصفات الوراثية التي كانت تحملها القاعدة. وتنظيم القاعدة:– هو تنظيم سلفي متطرف تأسس في المبدأ عام 1988 ليكون (قاعدة الجهاد) وهو عبارة عن منظمة او حركة متعددة الجنسيات تدعو الى الجهاد العالمي ضد النفوذ الاجنبي في البلدان الاسلامية "هدفها انشاء دولة دينية" على غرار دولة الخلافة الاسلامية وهي جاءت كما تدعي وتقول كجواب او رد فعل لوجود حركات او منظمات مسيحية او يهودية تعمل ضد الاسلام. وبعد احداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، وبسبب الكارثة التي حدثت لبرجي التجارة العالمية في نيويورك، فقد اوضحت الادارة الامريكية ان حليفها القديم ضد السوفييت اسامة بن لادن هو من كان وراء هذا التفجير وعندما اعلنت الحرب على بن لادن وقاعدته في افغانستان وباكستان وكل ارجاء العالم الاسلامي وعندما تحولت القاعدة الى فروع في كثير من البلدان، وخاصة افي اليمن والعراق وكان يقودها في تلك المناطق ابو مصعب الزرقاوي[70] وقد تسللت القاعدة بأذرع كثيرة نحو سيناء في مصر وباتجاه الغرب نحو افريقيا مشكلة فرع القاعدة في الساحل الشمالي الافريقي وصار لها وجود في كينيا وصولاً الى نيجيريا تحت راية ما يسمى (بوكو ـ حرام) التي قتلت وخطفت النساء والطالبات. وبعد مقتل الزرقاوي اخذت القاعدة تحارب في اليمن وبعدها في كل اتجاه وولدت عنها كما اسلفنا ما اطلق عليه الدولة الاسلامية في العراق والشام.

الدولة الاسلامية. تنظيم مسلح يتبع ايضا الفكر السلفي يهدف الى تحقيق الدولة الاسلامية في العراق والشام. (عابرة الحدود الدولية المعترف بها بموجب القانون الدولي). تحت مسمى الجهاد وتهدف هذه المنظمة حسب اعتقاد قادتها الى اعادة الخلافة الاسلامية وتطبيق الشريعة على غرار افكار قادة حركة طالبان، لان الحركتين وليدتي تنظيم القاعدة.

اسس هذه الدولة (الاسلامية في العراق والشام) داعش المدعو ابو بكر البغدادي[71]. كان رجلاً متطرفاً بامتياز لا يحب النقاش شديد البأس تجاه اتباعه. وقد تأسست هذه الدولة على يده

[70] ابو مصعب الزرقاوي. رجل سلفي اردني من منطقة الزرقاء وسمي باسمها. كان عضواً افي تنظيم القاعدة في العراق، قام بتدريب المقاتلين في معسكرات في افغانستان. قام بسلسلة من الهجمات والتفجيرات في العراق. هو من اسس تنظيم (التوحيد والجهاد) في تسعينات القرن الماضي، ظل يتزعم هذا التنظيم حتى قتل عام 2006 وهو من مواليد 1966.

[71] ابو بكر البغدادي. هو ابراهيم عواد ابراهيم علي البدري. عراقي من مدينة سامراء. كان قائدا لتنظيم القاعدة في العراق المولود عام 1971 في محافظة صلاح الدين. وهو ما كان يسمى بأمير الجماعة المسلحة وبسبب اختلاف ولاء هذه الجماعات (المختلفة فكريا) فقد الف بينها وجمع كلمتها لتولد على يده الدولة الاسلامية لتشمل العراق وسوريا تحت اسم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) وهو رجل متشدد غاية في التشدد. متشدد تجاه فرق مذهبه والمذاهب الاسلامية الاخرى.

وانتشرت اولاً الى جانب المنظمات الجهادية الاخرى في سوريا (وتحول قسم من تلك المنظمات لتنظم الى دولته) وبعد ذلك ولسوء ادارة الدولة العراقية دخل بمنظمته الى العراق عام 2014 لتكتمل صورة الدولة الاسلامية في العراق والشام.

ان ما يهمنا في البحث في هذه الدولة. هو مدى التفسير المرن لمبادئ الاسلام وتعاليمه عند رجال الدين وعلمائه، وهذا التفسير يقضي دوماً الى التشدد تجاه اراء المسلمين والفرق الاسلامية الاخرى.

ان عبث الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) كان واضحاً للعيان دون مجهر، فقد اصبحت داعش بعبع يخيف الشعوب العربية والاسلامية قبل ان يخيف اعداء الاسلام. اذ اصبحت معروفة بدولة (قطع الرؤوس) للمدنيين والعسكريين اذ لم نأخذ من الاسلام غير السيف. وتركت الفكر والتوجه الشرعي السليم. فقد قامت منذ استيلائها على ارض العراق بقتل رجال الدين والعلماء والعسكريين والصحفيين ورجال الاعانة المحليين والدوليين ومن النساء والرجال، وقامت كما قامت طالبان بهدم تماثيل آشور. كما هدمت طالبان تمثال بوذا، وقامت بهدم الجوامع وتدميرها منارة الحدباء (الشهيرة) وقامت باسم الدين بسرقة اموال المصارف وفرع البنك المركزي في الموصل. وقامت بنهب النفوط. وسبت النساء الايزيديات، ودمرت الحضارة شأنها شأن هولاكو عندما دخل بغداد. ومقابل كل تلك الاعمال المخالفة للشرع والدين صار ابو بكر البغدادي يلقب بأمير المؤمنين –ابراهيم الخليفة– واصبح اخيراً يلقب (بخليفة المسلمين) وثم اخيراً تغير اسم الجماعة بالدولة الاسلامية.

لقد كنا في بحثنا هذا نركز على حقيقة واحدة الا وهي ان التنظيمات السلفية كانت تدعوا الى تشكيل الدولة الدينية تلك الدولة القائمة حصراً على تفسير وتأويل الآيات القرآنية وفق اعتقاد هذا التنظيم او ذاك. او بتعبير ادق وفق معتقد هذا القائد السلفي او ذاك الملا المقاتل.

ان الدول الاسلامية لدى طالبان او عند القاعدة او في رأي داعش لم تكن في حقيقة توجهاتها جميعاً دولاً دينية انما كانت دول منظمات قتالية قامت على السيف وانتهت بالسيف، وثمة فرق بين سيف الدولة الدينية وخطاب الدولة المدنية.

الفصل الثاني

الدولة المدنية ومستلزمات التطبيق

الدولة المدنية هي الصنو الحقيقي والاقرب للدولة الديمقراطية، فلا يُعقل ان تقوم دولة مدنية دون نظام ديمقراطي يقوم هو بدوره لفسح المجال الرحب بكل الترحيب بالاختلافات ليوحدها ازاء موقف عام واحد القادر عن وحدة الدولة ووحدة بناء المجتمع.

المبحث الاول

اسس واركان الدولة المدنية

الدولة المدنية: هي دولة جامعة تقع على ارض محددة يسكنها شعب موحد رغم اختلاف اديانه وقومياته ومذاهبه واعرافه بحكم قيام حكومة ديمقراطية لا تفرق بين البشر الا بمقدار العمل والانجاز. وهي مستقلة ذات سيادة يفوضها الشعب لحكومته. ولهذه الدولة اسس اهمها.

أولا: المجتمع المهيأ لتقبل التنوع

يقصد بذلك توفر الذهنية والعقلية التي تؤمن بان كينونة الانسان واحدة مهما اختلفت الديانات والمبادئ والافكار[72] ومن يؤمن بالقرآن الكريم[73] يسلم بهذه المقولة. ولقد خلق الله الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا، وان اكرمهم عند الله اتقاهم. والتكريم هنا فعل يقابل التقوى الخوف من الله، فاذا شعر كل واحد بأهمية الانسان، فانه سيدفع بعد هذا التحسس كل الصفات الاخرى الى المرتبة الادنى من الانسان. وهكذا يتحقق لكل المجتمعات الارضية المشتركة لقيام المجتمع الواحد المتعدد الاعراف والاديان والمذاهب، وهنا على الحكومات ان تضع في اولوياتها التبشير بوحدة الشعوب داخل الدول وتهيئة الذهنية القابلة بالنزعة الانسانية الصرفة.

ثانياً: المساواة

ان المحيط القابل لإذابة جميع الفروقات بين البشر هو محيط المساواة بين الناس، والمساواة equality تعني التساوي في المعاملة والمساواة امام القانونequality before low وهي من اولى مستلزمات توحيد المجتمعات، والمساواة تعني ان لا فرق بين الناس الا بالعمل

[72] يقول الامام علي بن ابي طالب (ع) الناس صنفان: اما اخا لك في الدين او نظير لك في الخلق. وهذا احد مطالب واسس الدولة المدنية.
[73] ولقد كرمنا بني آدم.

وحب الوطن والتمتع بالمواطنة. والعمل على تقليل اهمية الاختلاف الديني والمذهبي او العرقي اما اهمية المواطنة فالمواطنة وحدة قياس الانتماء والمساواة عندها (اي المواطنة) من اهم مستلزمات قيام الدولة المدنية. ان اشاعة المساواة بين الرعايا، المساواة امام القانون، المساواة امام الحق العام المساواة في التعيين في الوظائف العامة. اما المساواة بين الرجل والمرأة: فإنها تعني الدفع بالاعتراف بإنسانية المرأة وانها تشكل نصف البشر – هي نصف اية دولة – والمساواة هنا تعني. ان لها ذات الحقوق والواجبات مثل الرجل.

ثالثا: الحرية Freedom

وهي تعني الفسحة التي يتمتع بها اي انسان، وهي جزء من وجوده حرية الانسان للتعرف والتمتع بما يريد، وان الله وهب الانسان الحرية وذلك لتحقيق ذاته وفق مسميات مبدئية لا يمكن ان يحيد عنها، مثل العادات والتقاليد والاعراف وقبلها القوانين. اي ان الانسان له حرية ولكنها غير مطلقة، انما هي متاحة للجميع بموافقة الجميع، وان حريتك تنتهي حدودها عند حرية الاخرين[74]. والاكراه عكس الحرية مرفوض في الدولة المدنية. فالحرية في الدولة المدنية لا تمنع اي انسان له دين او معتقد او كونه من اقلية قومية او مذهبية من ممارسةهذه الحرية ودون قيود – دون تدخل يحمل الالم لهذا الانسان جراء الكف عن حريته وكما يقول مهاتما غاندي. الحرية هي روح الانسان وانفاسه. فكم ثمن هذه الاشياء؟ الجواب تراه في الدولة المدنية الحقيقية.

رابعا: العدالة الاجتماعية Social Justice

كان يمكن جعل العدالة الاجتماعية قبل كل الاسس كونها تعني توفير العدل في توزيع الثروات. توخي الانصاف بين الطبقات الاجتماعية. وهي تعني العمل على تحقيق نظام اقتصادي واجتماعي يضمن وصول ما يستحقه الانسان المواطن من ثروات بلده. وازالة الفوارق الطبقية بين الناس[75] والعدالة الاجتماعية تعني بلغة علم السياسة الرافع الاقتصادي للديمقراطية.

ان المفهوم الاقتصادي للعدالة الاجتماعية: يقوم على فكرة ان الانسان هو الفاعل الاول في خلق الثروة والرفاه، فهو اذن مصدر الثروات يجب على المجتمع ان يسهل للفرد فرصة الحصول على العمل المناسب وفقاً لإمكاناته، وان تكون فرص العمل مفتوحة امام الجميع كي

[74] يقول أحد المفكرين الفرنسيين: انك تستطيع ان تسخر انساناً لحمل حقائبك. لكنك لا تستطيع ان تسخره لحمل افكارك.
[75] يقول المفكر محمود عباس العقاد: قبل ان تنشأ في الامة ديمقراطية سياسية، يجب ان تسبقها الديمقراطية الاجتماعية.

توزع الثروة تلقائياً بين ابناء المجتمع الواحد. فلا يتم احتكار المناصب والمراتب والاعمال لدى فئة واحدة[76].

ان توزيع الثروات بالعدل بين الناس يعد بمثابة الرافع الاجتماعي الحقيقي لقيام الدول المدنية. لان العمل هو اساس القيمة وان المدنية لا تبنى بالكلام بل بالعمل وتحقيق العدالة الاجتماعية يعني اذابة الفروقات بين الناس على اختلاف مذاهبهم ومعتقداتهم وهذا في اولويات مهام الدولة المدنية.

خامساً: النهج الديمقراطيDemocratic approach

يقصد بالنهج الديمقراطي. السلوك الديمقراطي. او هو الطريق الذي تتبعه الدول المدنية في تحقيق او تهيئة فرصة لكل فرد للوصول الى السلطة، اذا كان مؤهلا لذلك، ويمكن بموجب هذا النهج من الحصول بحرية على اصوات الناخبين، او انه بالمقابل سلوك الفرد المتمدن الذي يمكنه عرض افكاره وامكانياته القيادية والسياسية لغرض اقناع الاخرين بانتخابه لغرض تمثيل مصالحهم في البرلمان وفق ضوابط وقيود المجتمع، والنهج الديمقراطي يعني تحمل واحترام رأي الآخرين[77]. وانه الاسلوب المتمدن عند البشر للتعامل مع الآخرين. والنهج او الاسلوب الديمقراطي سيعمل على التعبير عن الانسان دون الحاجة للرجوع الى هويته الطبيعية ما دام اسلوب الانسان المقابل في المجتمع هو التعبير باسلوب الكل الوطني.

هكذا فان الدولة المتمدنة هي تلك الدولة التي تقام على نهج يتيح للكل التعبير عن رأي الفرد.

سادساً: دولة المؤسسات State of institutions

الدولة كما بينا سابقاً. هي تضم مجموعة القوانين اتي يقع في مقدمتها الدستور وهي عبارة عن مجموعة مؤسسات تقوم وفقاً للدستور والقوانين بتنظيم الحياة العامة. والدولة هي ليست كما هو متعارف عليها "الحكومة" او السلطة. هناك فرق كبير. الدولة شيء السلطة شيء آخر. ان التمييز بين الدولة والسلطة (السلطة مجموعة من الافراد) يخضعون في محاسبتهم لواجباتهم لسلطة القوانين والانظمة الادارية السائدة في الدولة، وبالذات الدولة المدنية، عليه فان دولة تعني

[76] تتجسد الديمقراطية حسب رأي (ارسطو) في حكم الفقير وليس اصحاب المال.
[77] يقول هنري فورد. سر النجاح يمكن في ان تفهم رأي الآخر.

حكم المؤسسات، وان الاشخاص يمارسون الحكم من خلال هذه المؤسسات التي هي بدورها يتم تشكيلها بموجب القوانين، ويتم تنظيم عملها بموجب الانظمة الداخلية لهذه المؤسسات.

ان نظام الدولة المدنية ينطبق تماماً مع دولة المؤسسات ولا يمكن تصور قيام دولة مدنية دون حكم المؤسسة. هذا الحكم يكون مستقلاً تماماً عن ارادة الاحزاب او سلطة المنظمات السياسية.

صحيح ان المؤسسات قديمة قدم المجتمعات البشرية ولكن تحول الدولة بمرور الزمن وتطور هذه المجتمعات الى مؤسسات يعني انفصال سلطتها عن شخص الحاكم.

ان اكتساب هذه المؤسسة او تلك الدائرة الطابع القانوني يعني خضوع الحاكم لدولة هذه المؤسسات بخلاف الدولة القديمة، لان الدولة الحديثة اي الدولة المدنية هي دولة قانون لا دولة اشخاص. والمدنية تتطلب سيادة القانون على كل فرعيات المجتمع ليكون موحداً لها رغم كل الاختلافات امام مؤسسات الدولة.

سابعا: الفصل بين السلطات Separation of authorities

يعد التميز او الفصل بين السلطات من اهم دعائم النظام القائم على التمدن سيما وانه اليوم صار من مسلمات الدولة الديمقراطية ولا يتحقق هذا الفصل الا من خلال الدفع بجعل المواطن الحزبي بعيداً عن سلطة التنفيذ، والاحتفاظ فقط بسلطة التشريع. وبما ان القضاء في العادة مستقل، فان ذلك سيؤدي الى فصل السلطات.

ان فكرة الفصل بين السلطات كانت سلاحاً لمحاربة الاستبداد الملكي (في ظل الملكية المستبدة في انكلترا) فلقد كانت السلطة آنذاك في انكلترا تجمع كل الصلاحيات بيدها[78]، وقد جاءت الثورة الفرنسية عام 1789 بمبادئ محاربة سلطة الملوك الالهية، وأخذت بآراء المفكر مونتيسيكو الذي جاء بهذا المبدأ (الفصل بين السلطات) ونحن في الشرق ومنذ الخمسينات من القرن الماضي ندعوا للدولة المدنية بعد استيلاء العسكر في اغلب الدول العربية على السلطة، وكانوا يمارسون السلطات الثلاثة في آن واحد. كما ان استطابة الخلط بين الوظيفة الحزبية والوظيفة الحكومية في الدول النامية ادى كل ذلك الى خضوع متناوب لسلطة على سلطة اخرى،والمعروف ان السلطة التشريعية التي يتصدى لها البرلمان في النظم الديمقراطية هي سلطة

[78] د. صالح جواد كاظم و د. علي غالب العاني. الانظمة السياسية ص64.

تمثل الشعب (بالإنابة) لصياغة واصدار القوانين، تختلف عن سلطة التنفيذ في صلاحيتها واختصاصاتها وانها تعمل بالاستقلال التام عن سلطة التشريع. اما السلطة القضائية فإنها عماد الدولة المدنية، لأنها وحدها القادرة على احلال سلطة القانون بين كافة السلطات. وبين السلطات الثلاثة وبين الشعب.

ثامناً: التبادل السلمي للسلطة Peaceful exchange of authority

جاءت المناداة بمقولة التبادل السلمي للسلطة في اعقاب الحروب التي شهدها العالم الاوربي في تاريخه الحديث، خاصة بعد حروب نابليون، وبعد انعقاد مؤتمر فيينا عام 1814-1815، اخذت هذه الفكرة تتحول الى نظرية سياسية لتعد من احدى اسس بناء الديمقراطية. ونحن في المشرق نصر اليوم على المطالبة بهذا النوع للتبادل على اثر الانقلابات العسكرية التي حولت بلداننا الى معسكرات يجمع الجنرالات فيها كل السلطات بأيديهم ولا تنتزع عنهم الا بفعل دبابة جنرال آخر في انقلاب عسكري آخر[79]. ونحن اليوم بعد كل ما مررنا به من اشكال الحكم المطلق نطالب بالدولة المدنية القائمة على قاعدة تبادل الامساك بالسلطة سلميا عن طريق الانتخاب، وان يكون هذا الانتخاب متمدن ومتحضر تصح فيه المعارضة سلمية. لتصبح فيه تلك المعارضة بالأمس الى سلطة اليوم. ومعارض اليوم سلطة في الغد، ولكن وفقا للقانون وذلك بالحصول على الاغلبية – اصوات الناخبين – وبأسلوب هادئ وسلمي[80].

ان تطابق الدولة المدنية مع الدولة الديمقراطية يجعل من اسس واركان كل منهما متشابهة وربما واحدة بما يؤدي الى تذويب الفروقات بين نظام الدولتين.

[79] في عام 1989 قاد المقدم عمر احمد البشير انقلابا عسكريا ضد حكومة الصادق المهدي المنتخب، ولم يترك السلطة الا في عام 2019 اثر انقلاب عسكري آخر اطاح به بعد مظاهرات الشعب السوداني، وفي عام 1968 قاد الجنرالات من حزب البعث انقلابا ضد الجنرال عبد الرحمن عارف، وبعد اسبوعين قاد الانقلابيون انقلابا جديداً ضد الجنرال ابراهيم الداود.

[80] نصت المادة السادسة في الدستور العراقي لعام 2005 على ان يتم تداول السلطة سلميا عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور.

اركان الدولة المدنية

بعد ان تم التعريف بالأسس التي تقام عليها الدولة المدنية، ولغرض اكتمال بناء الدولة هذه لابد من الاشارة الى الاركان التي تحمل عليها هذه الدولة. وهذه الاركان هي:

أولا: المواطنة Citezen ship

الدولة المدنية لا تستمد معناها اللغوي او الواقعي الا بشيوع مفهوم المواطنة فيها، وهي كما ورد في معجم المعاني تعني حركة او نزعة تعتبر الانسانية اسرة واحدة وظلها العالم كله واعضائها افراد البشر جميعاً[81] والوطني:- شخص منتم الى بلد يتمتع بالحقوق السياسية كافة وحق تولي الوظائف العامة، لكونه مولوداً فيها او حاصلاً على جنسيتها. فالمواطنة. او المواطن كل منهما يشير الى معنى ولكن القاسم المشترك بينهما الانتماء الى الدولة. والدولة المدنية هي دولة كل متمدن يعيش عليها، بغض النظر الى اصوله العرقية او معتقداته الدينية او مذاهبه الفقهية او مهنته او ميوله كلهم متساوون امام الدولة ولهم ذات الحقوق وعليهم ذات الواجبات. ان الدولة المدنية لا تعترف بجزئية الفرد امامها وفق اجزاء المجتمع الطبقية، بل تريد ان ترفع الفرد فيها الى مستوى الاعتراف بكونه ينتمي الى المواطنة لا الى جزء من هذه المواطنة وانها تبتعد عن اختصار المواطن بطائفة او قومية او دين. انها تعني دولة المجتمع لا دولة الجماعة.

ثانياً: المجتمع المدني Civil society

المجتمع المدني: تجمع بشري منسوب الى المدينة، وهو عادة يتكون من الافراد او اولئك البشر المستقرين على ارض محددة تكون اجتماعهم تاريخيا (بغض النظر عن كل التفاصيل والجزيئات) بفعل عوامل مشتركة اهمها العامل الاقتصادي ليكونوا وحدة محدودة المعالم تميزهم عن المجتمعات الاخرى المجاورة، وان هذا المجتمع بفعل تقادم الزمن استقر على عادات وتقاليد وقيم جامعة تدفعهم نحو نوعية جديدة تختلف عن الجزيئات التي يتمتع بها كل فصيل.

ان المجتمع المدني (اي مجتمع مدني) يقوم بعيداً عن الدولة بأنشطة تطوعية تقوم بها الجماعات المتشابكة المصالح والاهداف على ان تكون كل تلك الانشطة وفقا للقانون وتحت رقابة الدولة وضوابطها. ويستخدم مفهوم المجتمع المدني عادة كمفهوم وصفي لتقييم التوازن بين

[81] الشبكة الدولية. معجم المعاني.

سلطة الدولة من جهة وبين الهيئات والتجمعات الخاصة من جهة اخرى[82] فالدولة الشمولية مثلا تقوم على معاداة المجتمع المدني. لأنها تود الاستحواذ على كل شيء. ومع كل ما تقدم، فان مفهوم المجتمع المدني له دلالات ايديولوجية فمثلا في الفكر الليبرالي التقليدي يتسم المجتمع المدني بانه المجال الرحب لحالات التطوع الاختياري في منظمات المجتمع المدني Civilsociety organizations. او سيادة الحرية الشخصية والنزوع نحو المسؤولية الفردية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه المرء ويريد تقديم العطاء للآخرين بما يملك من امكانيات سواء أكانت مادية او فكرية او معنوية. اي ان المجتمع المدني هو مجتمع الافراد الذين يميلون للمساهمة والاشتراك في الامور العامة وهم اقرب الى التيار الاجتماعي الحديث، الذي يرى ان المجتمع متضامن بقصد تحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال منظمات العمل. علماً ان تكون مستقلة عن الدولة وعلاقتها بالدولة هي علاقة الضريبة وقوانين السلم الاجتماعي. فالدولة المدنية لا تقوم الا بوجود مجتمع مدني متآلف بغض النظر عن مكوناته وجزيئاته، وان العامل الموحد لها هو المواطنة.

ثالثا: احترام حقوق الانسان Respect Human Rights

ان لكل انسان حقوق اقرها له القانون الطبيعي، منها حق الحياة وحق الحرية وحق المعتقد. وحق الحصول على الطعام للبقاء على قيد الحياة. وغيرها من الحقوق التي اخذت القوانين الوضعية تعمل بها بما يتلاءم وتطور حياة البشر. فقد كان للاتفاقيات الدولية[83]. الفضل في التوسع في وصف حقوق الانسان وتعديدها والنص عليها صراحة، وقد كان للمجتمع الدولي ان شرع القوانين الخاصة باحترام حقوق الانسان خلال الحرب والسلم. ومنها اتفاقيات جينيف، وهي مجموعة مكونة من اربعة اتفاقيات دولية وضعت الاولى منها في عام 1864 وآخرها في عام 1949 تتناول حقوق الانسان الاساسية في حالة الحرب والسلم. اي طريقة الاعتناء بالجرحى والمرضى واسرى الحرب وحماية المدنيين الموجودين في ساحة المعركة او في منطقة مختلفة وغيرها من قواعد لا تجيز التفريط بهذه الحقوق. وتشكلت على اثر هذه الاتفاقيات اللجان الدولية لمراعاة حقوق الانسان منها اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

ان الدولة المدنية بموجب هذه القوانين معنية بحقوق الانسان خلال الحرب السلم، وان تشرع القوانين في ضوء ذلك لاحترام حقوق مواطنيها، منها حق العبادة والتعبد، حق المعتقد

[82] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. المجتمع المدني.

[83] الاعلان العالمي لحقوق كانون الاول 1948 بموجب القرار 217/آ بوصفه المعيار المشترك الذي ينبغي ان الانسان – وثيقة تاريخية عامة في تاريخ حقوق الانسان صاغة ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع انحاء العالم واعتمدت الجمعية العامة الاعلان تستهدفه كافة الشعوب.العالمي لحقوق الانسان في باريس في 10

الديني حق ممارسة الشعائر وكافة الطقوس الدينية. كذلك احترام عادات وتقاليد الاقليات ومواسم افراحها واعيادها باعتبارها من الحقوق التي اقرها القانون الطبيعي والقانون الدولي الانساني. فالدولة المدنية لا تقوم الا من خلال احترامها لحقوق مواطنيها لأنها بذلك ستحقق المساواة وتمكن السلم المجتمعي. بالتالي ايجاد التآلف الوطني امام الاختلاف الجزئي بين كل المكونات. لكم دينكم ولي ديني.

رابعا: حيادية الدولة State Neutrality

الدولة المدنية: هي تلك الدولة التي تحافظ وتحمي كل اعضاء المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية او الدينية او الطائفية او الفكرية. اي انها تنظر بعين واحدة دون تمييز. وان تتعالى في قوانينها على كل الجزيئات وان تقوم بتنظيم امور المجتمع كوحدة واحدة متساوية كأسنان المشط. وان تترفع فوق التفاصيل وان تكون حيادية ازاء كل تفصيل يقسم المجتمع.

حياد الدولة المدنية حياد ايجابي تجاه المختلف. وتحاول ايجاد الحلول لكل جزئية مؤلمة وتحويلها الى مسألة عامة لا تحل الا بضوابط السلم الاجتماعي، وان تكون سلبية ازاء كل جزئية لا تساعد على الوحدة الوطنية.

فالدولة المدنية دولة محايدة لا مرجعية لها ولا دين بعينه ولا تميل لطائفة بعينها ولا قومية بذاتها. لها هوية واحدة جنسية واحدة. شعارها المواطنة الواحدة.

خامساً: الاعتراف بالآخر Recognize the other

ما هو المقصود بالاعتراف بالآخر؟ هل يعني هذا الاعتراف بكينونته _بوجوده) ام الاعتراف بحقوقه؟ ام فقط الاعتراف بواجبات هذا الآخر بغض النظر عن كل شيء؟ ان الدفع بالاعتراف بالوجود له الاسبقية لأنه يعني التسليم بحقيقة كون هذا ذا وجود "خارج عن ارادة الجميع".

اي ان وجوده يدخل في باب الحتمية. لا حاجة به لإثبات هذا الوجود، كما وان هذا الاعتراف يكون متبادل وبالتساوي "بالتعادل" بين جميع افراد المجتمع في الدولة المدنية، اما مسألة الحقوق تحصيل حاصل لوجود الشخص في المجتمع، وواجباته شأنها شأن واجبات الآخرين. عليه فان الاعتراف المتبادل يعد ركنا اساسيا يضمنه القانون الطبيعي زائداً التكريس القانوني، وهذا موضوع مهم تتبناه الدولة المدنية في كل انحاء العالم. واليوم على سبيل المثال

فاز عن الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة ثلاثة نساء. مسلمات واحدة منهن محجبة[84]. وهذا دليل على مسألة الاعتراف بالآخر ضمن الدولة المدنية.

المبحث الثاني

تطبيقات الدولة المدنية في العالم

لغرض الوفاء بموضوعية لمسالة الدولة المدنية والتمييز بينها وبين الدولة العلمانية. كان لابد لنا من التعرض لبعض انواع الدول المدنية وتطبيقاتها في عالمنا المعاصر كي نأخذ منها ما يتناسب وظروف بلدنا الموضوعية بعد اجراء ما هو مطلوب من تعديلات عليها.

أولا: الدولة المدنية الملحدة

توجد في العالم دول مدنية ذات علمانية متطرفة:- وهي تعد ملحدة فيما يخص الاديان السماوية المعروفة، تقف في مقدمة هذا النوع من الدول جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وهي دولة تقع في النصف الشمالي في شبه الجزيرة الكورية في شرق اسيا عاصمتها واكبر مدنها (بيونغ يانغ) يحكم الحزب الشيوعي الكوري هذه الدولة منذ عام 1946 ونظام الحكم فيها اشتراكي علماني يؤمن بالمادية التاريخية ولا يؤمن بالأديان السماوية، رغم ان الاديان الاساسية فيها هي البوذية والكونفشيوسية التي تلاشت تحت الحكم الشيوعي[85] وتأتي الصين الشعبية كدولة علمانية والديانة القديمة فيها كانت تقوم على قاعدة البر بالوالدين واحترام الوالدين عند اهل الصين هو اساس الدين، وقد عرف الصينيون الديانة الكونفوشيوسية والشمائية والبوذية وهناك اقليات مسيحية واسلامية[86]. والصين لا تعترف بالأديان وتحرم الطقوس الدينية وتعتبر القوانين المدنية هي اساس بناء الدولة والمجتمع وتمارس الحكومة الصينية نوعاً من الحرب ضد الاديان بكل انواعها القديمة والحديثة، فهي تعد دولة ملحدة فيما يتعلق بالأديان السماوية المعروفة.

ثانياً: الدولة العلمانية المؤالفة بين الاديان

تعد جمهورية سنغافورة وهي دولة تقع في جنوب ماليزيا في جنوب شرق اسيا. احدى الدول العلمانية ذات الاحترام المتواضع للأديان، رغم عدم الاعتراف بدين رسمي للدولة، والدولة

[84] الحجاب: هو شأن اسلامي لا يعرفه المجتمع الامريكي لكنه يحترم باعتباره واحدا من حقوق الانسان يقره القانون.
[85] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. المسيحية في كوريا الشمالية.
[86] يجري الان في الصين عملية غسل عقول المسلمين. يقصد نسيان الدين الاسلامي.

لا تتدخل بعقائد الناس وطقوسهم الدينية، رغم تعدد الاديان فيها وتنوعها بين الناس. فالبوذيون مثلا يشكلون 33% واللادينيون 17% والاسلام 14,7% والبروتستانت 11,3% والكاثوليك 7,1% والطاوية 10,9% والهندوسية 5,1% وآخرين0,07%. ولدى زيارتنا لدولة سنغافورة ونحن نسير في احد الشوارع العامة لاحظنا تجمع عدد من الاشخاص وهم يرتدون اللباس الاسود (دشاديش سوداء) وعندما اقتربنا منهم علمنا انهم من العراقيين المقيمين في سنغافورة وهم يحيون مراسم العزاء بذكرى وفاة الامام موسى الكاظم والمكان كان عبارة عن حسينية يؤدون فيها الصلاة والمراسم والطقوس الحسينية. وان دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى قبول الدولة بالتنوع الديني دون الولوج في التفاصيل. واليوم يقف على رأس جمهورية سنغافورة الرئيسة حليمة يعقوب[87] وهي مسلمة محجبة وصلت الى قمة السلطة بالديمقراطية وقوانين الدولة المدنية العلمانية، والتي تحترم الاديان ولا تأخذ بتفاصيلها وفي معالم تآلفها للأديان (اي جعل الاديان متآلفة) هو قيامها بتخصيص معبد هونج بيك ليكون معبداً لكل من المسلمين والبوذيين الطاويين[88].

ثالثا: الولايات المتحدة دولة تمنع الحكم الديني

يتسم المجتمع الامريكي بالتنوع في العقائد الدينية والممارسات والطقوس الخاصة بها. مع ان الدولة علمانية من الناحية الرسمية، فمنذ الستينات من القرن الماضي انخفضت نسبة المتدينين المسيحين بفعل العلمنة في حين انتشرت الديانة البوذية والهندوسية والاسلامية. الولايات المتحدة رسمياً دولة علمانية يكفل التعديل الاول للدستور (في الولايات المتحدة) حرية ممارسة الاديان ويمنع انشاء اي حكم ديني. والدولة تدار بين الكونكرس والبيت الابيض. بموجب دستور يميز بين السياسة والمعتقد الديني، واليوم وصل الى عضوية مجلس النواب ثلاثة نساء مسلمات احداهن محجبة هذا بالإضافة الى الكثير من اعضاء الكونكرس من الرجال المسلمين والعرب. اضافة الى وجود كوادر حزبية ومسلمة في الحزبين الجمهوري والديمقراطي. فالدولة لا تأخذ بالأديان ولا تمنع الناس من تحقيق آمالهم مهما كانت دياناتهم. المعيار عندهم المواطنة والاخلاص للولايات المتحدة. فهي تعد في مقدمة الدول المدنية العلمانية التي تمنع الحكم الديني. وتكاد تكون المملكة المتحدة تأخذ بذات النظام حيث لا دين رسمي للدولة. والمواطنة وحدها تصل بالمسلم والافريقي والمسيحي واليهودي الى السلطة. واليوم يقف عمدة لندن المسلم على

[87] حليمة بعقوب مواليد 1954 سياسية سنغافورية من اصول هندية من ناحية ابيها. زوجها محمد عبد الله الحبشي من اصل ماليزي وهو عربي. وتعتنق الاسلام

[88] الشبكة الدولية. الاديان في سنغافورة.

رأس العاصمة القديمة للإمبراطورية البريطانية الى جانب عدد من العرب والمسلمين كنواب يمثلون الشعب البريطاني في مجلس العموم. مدنية المملكة المتحدة جعلت من المواطنة اساساً لتقلد المناصب لا الدين.

رابعا: الدولة اللادينية في جمهورية اذربيجان الاسلامية

وصل الاسلام الى اذربيجان من خلال فتوحات العرب في القرن السابع الميلادي عندما كان يسيطر على البلاد اتباع المسيحية والوثنية وفي القرن التاسع عشر هاجر العديد من المسلمين من اذربيجان بسبب الحرب التي كانت قائمة بين امبراطورية روسيا والدولة العثمانية بحلول نهاية القرن التاسع عشر بدأ العداء بين الطوائف الاسلامية يتقلص بسبب ازدياد النزعة القومية الاذربيجانية وذلك للتواصل مع التراث التركي والابتعاد عن التأثيرات الدينية الايرانية. اذربيجان دولة علمانية[89] وقد بينت دراسة ان نسبة المؤمنين المتحمسين تقارب 7% من السكان مقابل 4% ملحدين علما بان المسلمين يعتبرون الاسلام طريقة حياة دون التقييد بالحلال والحرام او بوصفه جزءاً اساسياً من الهوية الوطنية. يبلغ عدد السكان فيها حوالي عشرة ملايين نسمة 85% من الشيعة و15% من السنة[90] في الحقبة السوفيتية وفي زمن ليونيد بريجنيف وميخائيل كوربا تشوف ثم تشجيع رجال من المسلمين في اذربيجان على استضافة رجال دين من الخارج بهدف الاعلان عن حرية الدين والظروف المعيشية العالية التي يعيش او يتمتع بها المسلمون تحت الحكم السوفيتي الشيوعي، وقد سبق ذلك وفي اثناء الحرب العالمية الثانية انشأت السلطات السوفيتية مجلس القوقاز الاسلامي بصفته الهيئة التشريعية للإسلام في منطقة القوقاز، وفي بداية حكم كورباتشوف حتى نهاية حكمه وخاصة بعد الاستقلال ارتفع عدد المساجد في اذربيجان بشكل كبير. ثم بناء العديد منها بتمويل من دول اجنبية مثل السعودية. ايران. عمان. كما قاموا بتوزيع نسخ كثيرة من القرآن الكريم والكتب الدينية[91] ووفقا للعالم سوفانتيكروفيل السويدي المتخصص في شؤون السياسة والامن في منطقة اوراسيا ولا سيما جنوب اسيا والقوقاز، تركيا، اسيا الوسطى حيث قال، يمكن المطالبة بحق اذربيجان ان تكون من بين المجتمعات الاسلامية اكثر تقدمية وعلمانية. وبصرف النظر عن انهم كانوا اول بلد مسلم. شاهد المسرحيات والمسلسلات. ان اذربيجان اليوم من البلدان المسلمة من حيث دعم العلمانية. ولكن الزائر رغم كل ما تقدم يجد ان الاذريين شعب هادئ متعاون مع الاجانب وله سمات الرقي في التعامل

[89] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. الاسلام في اذربيجان.
[90] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. الاسلام في اذربيجان.
[91] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. الاسلام في اذربيجان.

اليومي مع الحياة، وعندما تتحدث الى بعض الناس تراهم على درجة عالية من الايمان بالدين. ولدى زيارتنا هذه الدولة وكانت مناسبة عاشوراه ففي العاشر من محرم اجتمع الكثير من المسلمين في احد الجوامع لسماع آيات من القرآن الكريم، وبعدها بدأت مراسم الحزن بيوم الطف (وآخذ الناس يلطمون الصدر واستمرت المراسم حتى حلول الساعة الثانية عشر ظهراً) وعندما كنا نتحدث عن العراق يقول لك الاذري. كربلاء. كربلاء. ويمكن الاستنتاج ان ثمة تبدل في نظرة الاذريين للدين. غير ان الدولة لا تأخذ بالدين، ونظامها يجمع بين رواسب النظام الاشتراكي وبين نظام اقتصاد السوق. الدولة الدينية مهما بلغت من السمو والانضباط والتقييد بالتعاليم السمحة (لا بدلها في الوقت الحاضر) نعم لابد لها من ان تتجه صوب مذهب واحد، وهو في الاصل وفي كل الاحوال هو مذهب سلفي (سواءاً اكان سنياً ام شيعياً) جعفرياً ام حنفياً او حنبلياً او مالكياً او كان شافعياً. لكل منهم افقه الواسع ولكل منهم طريقة في ادارة القضاء والاحكام والدولة. هذا يريد العودة الى دولة الخلافة الراشدية وذاك يريد العودة الى دولة العدل دولة الكوفة. ولقد كانت كل هذه التجارب للدولة الدينية في افغانستان والشام والعراق، ان اعطت الدرس البليغ، انها دول البشر لا دول الدين. انها دول الدنيا لا دول الآخرة .. وانها كانت نتيجة لتفسير الدين وفق مطالب الدنيا، لا لتفسير الدين وفق مطالب الشرع. والحل الامثل هو بإقامة الدولة المدنية التي لا تغفل الدين او تعادي اي مذهب او عقيدة. ولكن تعادي كل من يخرق قانونها المدني باسم الدين.

المبحث الثالث

ملامح "تمظهرات" الدولة في العراق منذ عام

2020 – 1920

كان لابد لي من القول ان العراق بلد حضاري حضارته عريقة، ففيه اخترعت الكتابة المسمارية، ذلكم الخلق الذي يعد من ابرز ما ساهمت به بلاد سومر في تطور وتقدم الحضارة، وكانت نتيجة لذلك ان نشأت المدرسة السومرية التي توسعت لتكون مدارس وصارت الكتابة تدرس بشكل منظم ودقيق، وكلنا يعلم ان العراق شهد عصر التشريع منذ القدم فقد كانت شريعة حمورابي في حكم القانون المستمد من الاله والمدونة مواده على مسلته (ابان حكمه الذي بدا بحدود 1750 ق . م) وهناك حضارة قبل حمورابي، فقد اكتشف النقابون عام 1937 عن شريعة

سبقت شريعة حمورابي في زمن ينيف ومائة وخمسين عاماً، وهي قوانين اصدرها الملك (ليث – عشتار)[92] وقبلها اكتشفت شريعة اقدم منهما الا زهي شريعة اشتونا.

ان الكلام عن حضارة العراق يعني تتابع التطور في هذه البقعة من الكرة الارضية ففي جزء من بلاد سومر الواقعة بين نهري دجلة والفرات تم انعقاد اول مجلس سياسي معروف، فمتى اجتمع هذا البرلمان، انه اجتمع في الالف الثالث قبل الميلاد فقد كان يقطن بلاد سومر "وهي تقابل القسم الجنوبي من العراق الحديث" شعب انشأ ونمى[93] ما يرجح ارقى حضارة في العالم المعروف حينذاك. وهذا يشير الى معرفة العراقيين بامور السياسة والشورى. وفي عصور ما قبل الاسلام كانت كثير من الدول، منها دولة اللخميين وكانت عاصمتهم الحيرة. ونحن نؤشر ذلك للتعريف بحضارة عرب الحيرة ومدنية دولتهم، وبعد ظهور الاسلام امتد بحضارته شمالا نحو العراق وقد عرف العراقيون اصول النحو والصرف، وعرف كثير من الفرق الفكرية بعد الاسلام منها فرقة المعتزلة التي كان لها باع طويل في السياسة والحكم. وكان لهم تأثير مباشر على طبيعة الفرد العراقي في المناقشة وحب الجدال. ومن الخصائص التي تميز بها المجتمع العراقي في صدر الاسلام هو الجدل والنقد اللاذع للحكومات وصار العراق موطن المعارض للدولة الاموية، واخذت الثورات تتوالى في العراق مما جعل الولاة يضيقون الخناق على اهل العراق ويضطهدونهم[94]، ومن بين مدارس كثيرة اوجدت الفرص للعراقيين لتقبل وفهم السياسة ان بدأت فيه مدرسة الرأي، وفيه ايضا ارتقى البحث وتم تنظيمه ورسخت له قواعد وشروط وسمي بعلم القياس، لقد كان للدولة العباسية الفضل في انتشار المدارس الفكرية وتوسيع المعرفة والعلوم، وكانت بغداد موطن العلوم الطبيعية والانسانية. وقال احمد امين. في الحق ان العراق في ذلك العصر كان اهم مراكز الحياة العقلية في فروع العلم والفن، من تفسير وحديث وفقه ومن لغة ونحو وصرف وفي ترجمة كتب فلسفية[95]، وفي اواخر العصر العباسي ولخضوع الدولة امام تقدم الدول في العالم المجاور. حتى كان القدر المدمر لبغداد من قبل هولاكو خان عام 1258، وقد شكل هذا الاجتياح لبغداد نكبة لمعالم حضارتها والعمران فيها وتقتيل اهلها، شكل كارثة حيث تم فيها حرق الكثير من المؤلفات القيمة والنفيسة في مختلف المجالات، العلمية والفلسفية، الادبية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من بحور العلم والمعرفة. وظل الظلام مخيما على العراق لينتقل من جديد الى احضان الدولة العثمانية حيث تم احتلال العراق عام 1534 واستمر هذا الاحتلال

[92] حسين جميل. المصدر السابق ص3.
[93] حسين جميل. المصدر السابق ص4.
[94] د. علي الوردي. المصدر السابق ص315.
[95] حسين جميل. المصدر السابق ص13.

حتى عام 1917. وقد تم تقسيمه الى ثلاثة ولايات هي ولاية بغداد، وولاية الموصل، وولاية البصرة. ومن هنا بدأ التاريخ الاخير للعراق العثماني. وطالت ظلمات الاحتلال الاجنبي للعراق قرونا نحاول نطويها وصولاً الى عام 1876 حيث تم تحرك احرار الدولة العثمانية برئاسة مدحت باشا بعد ان خلعوا السلطان عبد العزيز بويع لابن اخيه مراد بالسلطة والخلافة، وبعد ان تعرض هذا السلطان للجنون، خلع هو الاخر بعد ثلاثة اشهر من تنصيبه، وبويع السلطان عبد الحميد بالسلطة والخلافة عام 1876. وصار مدحت باشا هو الصدر الاعظم[96]، واتفق مع السلطان عبد الحميد على اصدار دستور للدولة وفي اكتوبر عام 1876 صدرت الادارة السلطانية بتشكيل لجنة لوضوع القانون الاساس للدولة. وكانت اللجنة برئاسة مدحت باشا وثمانية وعشرين عضواً. كان منهم ستة عشر مدنيا وعشرة من علماء الدين وعضوان من الجيش. وكان احد اعضاء هذه اللجنة محمد أمين افندي الزند[97]. وقد صدر الدستور ونشر في 23 كانون اول عام 1876 وجرى انتخاب مجلس المبعوثين (مجلس النواب) والمبعوثون هم ممثلوا اقاليم الدولة العثمانية. اجتمع البرلمان في 19 اذار عام 1877 واخذ ينظر في حال البلاد العثمانية المترامية الاطراف، خاصة بعد ان اصبحت الرجل المريض كما سماها الغرب، وكان الغرب متربصا بممتلكات هذه الدولة. غير ان السلطان عبد الحميد قام بوقف العمل بالدستور، وتعليق اجتماعات البرلمان الى اجل غير مسمى. امتد عهد الحكم المطلق للسلطان عبد الحميد حتى عام 1908 حيث وقع الانقلاب الدستوري بقيادة (حركة تركيا الفتاة[98]) وتم الاعلان عن عودة العمل بدستور عام 1876م وجرى انتخاب مجلس نواب جديد وسمي بالعهد الدستوري الثاني للدولة العثمانية، في سنة 1908، وفي مارس عام 1909 قامت السلطنة في اسطنبول بحركة رجعية ضد الدستور، وبعدها زحف الجيش من مدينة سيلانيك الى اسطنبول وخلع السلطان عبد الحميد، وقد تم تنصيب محمد رشاد بدلا منه وكان الجيش الذي قام بهذه الحركة بقيادة محمود شوكت باشا الذي اصبح الصدر الاعظم وهو من اهالي العراق[99]، وبعد دخول الدولة العمانية الحرب ضد الحلفاء تم السيطرة على اراضيها تدريجيا من قبل الاوربيين وسقط العراق بيد بريطانيا العظمى عام 1917، ومن هذا التاريخ حتى عام 1921، ظلت بريطانيا تحكم العراق حتى التاريخ المشار اليه اعلاه. حيث تم تأسيس الدولة العراقية الجديدة. تحت عرش الملك فيصل الاول ابن الشريف حسين شريف مكة. بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها ودمارها استقر البريطانيون في

[96] يقصد بالصدر الاعظم. رئيس الحكومة العثمانية. وهو مسؤول امام السلطان العثماني في اسطنبول.
[97] سياسي عراقي ولد في بغداد وتعلم فيها بدأ حياته مفتيا وهو عضو في مجلس الشورى العثمانية.
[98] هي جزء من جمعية الاتحاد والترقي.
[99] محمود شوكت باشا امين سليمان فائق وهو اخو حكمت سليمان صار رئيسا للوزراء في العراق سنة 1936 – 1937.

العراق ومعهم جيشهم الجرار وكان لابد من اقامة حكومة عراقية خاصة بعد المقاومة التي ابداها العراقيون ضد الاحتلال وقيام ثورة 30 حزيران من عام 1920 والتي سميت بورة العشرين والتي قادها رجال الدين وبعض شيوخ العشائر ضد انكلترا بدافع كون الاحتلال البريطاني هو عبارة عن حملة صليبية ضد الدولة العثمانية المسلمة. وفي عام 1920 نشر الحاكم الملكي البريطاني العام بيانا رسميا. اعلن فيه ان هدف بريطانيا العظمى هو تحقيق الاستقلال للعراق وضمان هذا الاستقلال من قبل عصبة الامم. وكانت المطالبة بالنظام الديمقراطي ومؤسساته واسعة وقوية في المجتمع العراقي، الى جانب الدعوة الى الاخذ بالملكية الدستورية، وظهرت ايضا في العراق في هذا العهد دعوة الى الاخذ بالنظام الجمهوري[100]. غير ان ارادة الانكليز كانت تتمحور حول اقامة الملكية غير غرار المملكة المتحدة وفي يوم 23 آب سنة 1921 نصب الامير فيصل ليكون ملكا على العراق، وكان هذا اول تحول نوعي لبلاد مابين النهرين. وقبل التعرف لتفاصيل مقترحنا حول انشاء الدولة المدنية في العراق، لابدلنا من التطرق الى تمظهرات السلطة بعد قيام الدولة العراقية عام 1921 وأخذها اشكالاً متعددة بناء على تغيير اشخاص السلطة. بتعبير آخر ان شخصية السلطة تتبعها شخصية الدولة لذلك يمكن القول استثناءً او مجازاً. ان العراق منذ تأسيس دولته مر باربعة انواع من السلطة (مجازاً باربعة انواع من الدول) وهي وفقاً لمقاسات الاشخاص الحاكمين بالمباشر او من وراء الستار، وهذه الدول هي الدولة الاقطاعية في فترة النظام الملكي ودولة العسكر بعد قيام ثورة 14 تموز المجيدة، ودولة رجل المنظمة السرية في عهد حزب البعث العربي الاشتراكي واخيراً دولة رجل الدين العميقة بعد عام 2003، ولذلك لم تكن الدولة بفعل (عوامل التسلط) لغاية تاريخه دولة رجل المدينة المتمدن، دولة رجل يحتكم الى المؤسسات، باختصار دولة الرجل الذي يؤمن بمدنية الدولة وحكم القانون. لذا فان اي باحث يستنتج من هذا التطابق المشوه بين السلطة والدولة، يستنتج من ان الدولة هي الاخرى تمظهرت وفق اشكال السلطة واخذت تتصرف وفق اهواء الحكام. ولم يكن طيلة قرن كامل التباين المسلم به وفق علم السياسةواضحاً مما تسبب في كل الاخفاقات العراقية في بناء دولة المؤسسات دولة الجميع لا دولة الجماعة، والاصح لقد كانت كل النظم المتعاقبة تمثل سلطة الجماعة لا سلطة المجتمع. وفي ضوء ما تقدم يمكن تفصيل انواع الدول التي توالت على العراق على النحو التالي.

[100] حسين جميل المصدر السابق ص20.

أولا دولة العشيرة

كانت الدولة العثمانية (المحتلة للعراق منذ عام 1534) دولة مترامية الاطراف تمتد اراضيها من حدود النمسا غربا الى حدود الصين شرقاً. وكان لترامي اطرافها وبعد الويلايات عن المركزاي السلطة في الاستانة) ان عمت الفوضى الادارية في عموم الاصقاع التابعة لهذه الدولة واخذ البعض منها يعلن التمرد او ينادي بالاستقلال خاصة وان الدولة العثمانية كان تواجه عداء الدول الغربية كونها دولة اسلامية وكونها محتلة للعديد من الدول والاصقاع الاوربية. وفي ايامها الاخيرة وبسبب ضعف قدرتها على السيطرة وجنوح سلاطين آل عثمان للبذخ والفساد ان اطلق عليها الرجل المريض. وكانت حكومات الغرب تعمل دوما على تفكيكها. ونتيجة لكل ما تقدم اصاب العراق اعراض مرض الدولة العثمانية المحتلة. وكان العراق آنذاك مقسم الى ثلاثة ولايات. الموصل في الشمال، وبغداد في الوسط، والبصرة في الجنوب ولكثرة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضعفت حكومات المركز العثمانية وضعفت قدرة الدولة على السيطرة على الحدود مما دفع الكثير من الموجات البدوية للنزوح الى ارض السواد العراقية، مما جعل هذا البلد ولمدة طويلة تزيد على ثلاثة قرون مسرحا لصراعات وغزوات مستمرة تارة بين القبائل البدوية نفسها وتارة اخرى بين هذه القبائل وحكومات الوبلايات الثلاثة العراقية، الامر الذي سهل على القبائل القوية السيطرة على الاراضي الواسعة التي احتلتها وجعلتها ملكا لها. وعلى هذا الاساس قامت امارات عشائرية كبيرة فرضت سلطتها على ابناء هذه العشائر مشكلة بذلك سلطات محلية أشبه بسلطات الدولة. وقسم كبير منها كان يعلن التمرد على الوالي. او حتى اعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية، وقد أخذت هذه الامارات تستحوذ تدريجيا على الاراضي الزراعية وتوسعت شيئا فشيئا لتكون اقطاعيات كبيرة تنتج لاغراض التسويق الداخلي والخارجي ولقد كان لشدة ارتباط العشائر بالارض والمياه ان توجهت نحو مبدأ الحماية الذاتية وتم تأسيس الحامية العسكرية تحاول جاهدة الدفاع عن مكتسبات العشيرة (في الحقيقة مكتسبات الشيوخ) ومن الطبيعي جداً، في هذه الحالة، ان كانت البسالة العسكرية، وكان المقاتلون من رجال العشائر يحتلون مرتبة مميزة وكانت الزعامة السياسية ايضا تميل الى ان تنتقل الى شرعية امتلكت القدرة على ممارسة الحرب، ويكشف لنا التاريخ ان المشايخ لم تكن قاصرة على واسط وجنوب العراق فقط انما كان للكرد شيوخ لعشائرهم وبكوات واغوات استولوا هم كالاخرين بقوة السلاح على

الاراضي الاميرية[101] ولقد كان شيوخ الاكراد يحملون ذات النزعة التسلطية على افراد عشائرهم. وقد كان الشيوخ في العراق قد وثقوا ملكيتهم للارض توثيقا أوليا بعد ان استخدمت الدولة العثمانية نظام ملكية الاراضي ديوان تسجيل الاراضي (الطابو) فقد طبق العثمانيون نظام الالترام الذي يخول الدولة الحصول على مقدار ثابت من المال لصالح خزينتها وبموجب نظام الالتزام هذا. كانت ملكية الاراضي تقوم على ركائز اساسية هي . الدولة ــ الاقطاعيون ـ المدنيون ــ العسكريون ـ الفلاحون ــ فالدولة اعتبرت نفسها المالك الحقيقي للارض ولها الحق في جمع الضرائب والرسوم والاعشار، وللاراضي انواع في الدولة العثمانية حسب القانون الذي اصدرته عام 1858 تم تبع ذلك اصدار العديد من القوانين اللاحقة فاصبحت لائحة تعليمات بحق سندات الطابو عام 1859 ثم نظام الطابو[102] في نفس العام تم اعلان قانون الطابو عام 1861 وملحق نظام الطابو عام 1867 ونظام تملك الاجانب عام 1869 وبموجب هذا القانون قسمت اراضي الدولة العثمانية الى خمسة اقسام وهي ــ الاراضي المملوكة ــ الاراضي الاسيوية ــ الاراضي الموقوفة ــ الاراضي المتروكة واخيرا الاراضي الميتة. وبعد صدور قوانين الطابو العثمانية، اخذت تشكل انماط جديدة للملكية الزراعية. الا وهو النظام الاقطاعي[103]. اذ تحولت بموجبه الكثير من رئاسات العشائر الى بيوت اقطاعية كبيرة. بدأ تطبيق قانون الطابو في بغداد بعد ان امر مدحت باشا بافتتاح مديرية الطابو في بغداد مركز الولاية واخذ الحكومة تشجع شيوخ العشائر على التسجيل وترغبهم فيه بكل وسيلة. لذا حاول مدحت باشا استمالة شيوخ العشائر حيث استدعى اليه شيخ عشائر المنتفك من آل السعدون وهو ناصر السعدون واقنعه بمبدأ التسجيل[104] وبعد الاستيلاء على الاراضي وسيادة مبدأ التسجيل تحولت كما بينا الكثير من رئاسات العشائر الى ملاكين كبار للاراضي وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد صار آل الياسين (رؤساء عشائر المياح) من كبار الاقطاعيين مالكي الارض وما عليها في الحي، وبيت السعدون في الناصرية، كذلك آل بيت الحبيب رؤساء ربيعة في الكوت او آل الجريان رؤساء البو سلطان في الحلة، وغيرهم مئات الشيوخ، واصبحت علاقة رئيس العشيرة بافرادعشريته واهله علاقة اقطاعية[105] واصبحت علاقة الشيخ مع الفلاح علاقة انتاج اقطاعية، ومما زاد في تركيز الارض بيد الاغنياء من شيوخ العشائر، قيام الدولة العثمانية عام 1880 باصدار مرسوم يقضي بجعل

[101] بعد ان كانت اراضي العراق اراضي اميرية تعود ملكيتها للدولة منذ الخلافة الراشدية. والمباع والمستأجر من قبل الدولة يمكن ان يعود اليها قانونيا

[102] الطابو. كلمة تركية Tabu وهي مشتقة من اللغة اليونانية طوبوس (اي قطعة الارض) وتأتي بمعنى عقار او وثيقة الملكية (حجة الارض)

[103] جاءت كلمة اقطاع عن عملية اقتطاع اجزاء من الارض الاصل. اي تقطيع الارض لصالح عدد من الملاك.

[104] جريدة المدى. كيف عرف العراقيون نظام (الطابو) لاول مرة عدد 8 / 2 / 2013.

[105] شبكة العراق الثقافية. الشبكة الدولية, نشوء الاقطاع في العراق 2011/10/18.

كل الاراضي في الدولة العثمانية اراضي امبرية تعود ملكيتها للدولة، وعلى المستغل ان يدفع الضريبة للدولة، اما الذي لا يستطيع دفع الضريبة لا يمكنه الاستحواذ على الارض الزراعية، فاخذ شيوخ العشائر عن هذا الطريق الاستحواذ على اغلب الاراضي لتمكنهم من دفع الضرائب. وبذلك تناقصت ظاهرة الملكية الجماعية للارض الزراعية التي كانت سائدة في بعض مناطق العراق (خاصة الوسط والجنوب) وزال نظام الديرة المعروف عشائريا الى جانب تقلص الملكية الزراعية الصغيرة ــ اي ملكية الفلاح العاجز عن دفع الضريبة. والجدول ادناه يوضح الملكية الزراعية الاقطاعية حسبما جاء بكتاب الاستاذ حنا بطاطو الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ص 70.

اكبر ملاك الاراضي في العراق سنة 1958

الاسم	الشريحة او الطبقة بغض النظر عن ملكية الارض	العشيرة	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
احمد عجيل الياور	شيخ اعلى	شمر	259509	الموصل وبغداد
محمد الحبيب الامير	شيخ اعلى	ربيعة	206473	الكوت
بلاسم محمد الياسين	شيخ	مياح	199826	الكوت
علي الحبيب الامير	شيخ	ربيعة	196020	الكوت
حسين الخيون القصاب	شيخ	السراي	146195	الكوت
نايف الجريان	شيخ	البو سلطان	108074	الحلة
عبد الهادي الجلبي	تاجر	ــ	104158	بغداد

وعندما احتل البريطانيون العراق عام 1917 اعادوا تأسيس دائرة الطابو للقضاء على فوضى الملكية. فقام شيوخ العشائر بتسجيل اراضي العشيرة باسمائهم وكذلك فعل بعض تجار المدن وبعض العسكريين، وتحول الجميع المتمكن بالتسجيل الى ملاك للاراضي الزراعية، مثل اراضي حكمت سليمان او اراضي الاورفلي او آل الخيزران في ديالى[106] أو بساتين قدري الارضرملي في بغداد. التي باعها لتتحول الى منطقة الدوريين السكنية في الكرخ. وغيرها من شيوخ العشائر والسياسيين والعسكريين الذين تسللوا عن المدرسة العسكرية في الاستانة ليكونوا سياسي دولة ما بعد عام 1921، وهكذا عن طريق نظام المشيخة والعشائر ثم التحول الى نظام الملكية الزراعية

[106] الشيخ حبيب الخيزران. وهو شيخ عشيرة العزه احدى عشائر الزبيد في العراق.

الكبيرة ولدى صدور قانون التسجيل العقاري رقم 50 لسنة 1932 الذي جاء بمثابة الاعتراف القانوني بحقيقة الملكية الزراعية الكبيرة، وبعدها صدر قانون 51 لسنة 1932 قانون اللزمة ليكرس المزيد من حقوق المشايخ على الاراضي، وبعدها جاء القانون رقم 28 لسنة 1933 الذي ألزم الفلاح البقاء في الارض والعمل فيها[107] (اي قانون العمل بقوة القانون تحت سلطة الاقطاع). كما عمد البريطانيون الى تقوية سلطة الشيوخ من خلال منحهم سلطة القضاء في عشائرهم رسميا فضلا عن مسؤولية الامن وحفظ طرق المواصلات[108] وهو ما يعني الاعتراف بسلطة الشيوخ البوليسية لحماية طرق امدادات الجيوش البريطانية، وقد قام البريطانيون بدراسة مستفيضة لطبيعة المجتمع العراقي فوجدوا انه مجتمع ذا طبيعة عشائرية من اجل استتباب الامن لصالحهم (صالح البريطانيين) اعطوا صلاحيات اضافية على ما تقدم وذلك وفق نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لعام 1918، وهو النظام الذي اصدره القائد العام للحملة البريطانية على العراق والذي بموجبه تم تحويل الاعراف والعادات والتقاليد العشائرية فيما يخص النزاعات الى قواعد قانونية، وخول وزير الداخلية آنذاك تطبيقه وهو نسخة معدلة مما كان مطبقاً في الهند. فلقد كانت قوة رؤساء العشائر قد اعتمدت على الوجود الانكليزي، وعندما قام الملك فيصل الاول بزيارة مشايخ الدليم وعنزة في الفرات في 31 تموز عام 1921 قال هؤلاء له "يافيصل" اننا نقسم على الاخلاص لك لانك مقبول للحكومة البريطانية[109]. لقد اتضح جليا مدى تبادل المصالح بين الشيوخ والانكليز واردنا في كل ما تقدمناه التمهيد لموضوعة سلطة شيخ العشيرة الذي دخل البرلمان لما له من وجاهة بموجب دستور عام 1925 والذي كان بمثابة فاتح البداية الكبيرة لهذه الاقلية الاقطاعية على تولي الحكم، وعندما شكلت اول حكومة برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب عام 1920 كان اربعة من وزرائها وهم بلا وزارة من شيوخ العشائر من اصل 12 وزارة آنذاك يضاف الى ذلك ان العهد الملكي اعتمد عرفاً دستورياً يقضي بتعيين شيوخ العشائر اعضاء في مجلس الاعيان. مما تقدم يتضح جليا ان النظام السياسي في العراق كان نظاماً مركبا سعى المندوب السامي البريطاني، ان يتكون "هذا النظام" من شيوخ العشائر اولاً والجنرالات الذين صاحبوه في احتلال العراق وبعض التجار المتبرعين للتعاون مع المتحل، ويشير الجدول المرفق الى بعض العائلات الرأسمالية الرئيسية التي كانت متحالفة مع الاقطاع والمتصاهرة والتي كلفت بحماية الجنرالات نواة الدولة الوليدة (دولة العشيرة) وتشير احصائية الاستاذ حنا بطاطو الى ان

[107] قاعدة التشريعات العراقية. الشبكة الدولية. اسم القانون. قانون حقوق وواجبات الزراع. الوقائع العراقية عدد 1267 في 1933/1/7.

[108] الشبكة الدولية. محمد الكبيسي. العراق ونظام المشيخة.

[109] حنا بطاطو المصدر السابق ص 126 نقلا عن المس بيل Lady Bell (رسائل السيدة بيل).

نسبة الضباط الشريفيين في التعيينات لمنصب رئيس الوزراء ايام الملكية للفترة 1921 ـ 1958 كانت 44,5% وان عدد رؤساء الوزارة من اؤلئك الضباط كان 26 (رئيساً للوزراء)[110] ولقد كان لتحالف الملكية مع شيوخ العشائر والضباط والعائلات الاستقراطية ان تكونت طبقة سياسية حاكمة تميل دوما الى الترف السياسي والعبث بالسلطة حتى بلغ عدد الوزارات للفترة 1921 ـ 1958، 53 وزارة. مما يوحي انها كانت وزارات ترف سياسي يقابلها بؤس اجتماعي وفقر مدقع اصاب الفلاح[111] والعامل في ذلك العهد. ففي الوقت الذي كانت فيه عائدات الشيوخ والضباط والتجار تبلغ مئات الاف من الدنانير، كانت عائدات الفلاحين كما يسميها اهلنا آنذاك (جسبات العيد) اي عائد الفلاح لا يكفي لسد رمقه ورمق اسرته اما حال العمال فالجدول ادناه يشير الى عائدات هذه الطبقة[112] عملت انا كاتب هذه السطور عام 1957 في احدى الشركات الاجنبية

اجور العمال 1914 ـ 1953 (بالفلس)

السنة	فئة الاجور	الاجر اليومي للعامل غير الماهر بالفلس	الزيادة عن العام 1939	الاجر اليومي للعامل الماهر بالفلس
1914	الاجور عموما	35 – 25		83 – 42
1926	ميناء البصرة	75		435 – 187
	شركة النفط التركية سعر السوق المعتاد	92 – 75 75		450 – 300
1930	ميناء البصرة	60		435 – 187
	شركة نفط العراق سعر سوق بغداد	75 75 – 37		450 – 300
1935	الاجور عموما	60 – 40 للكبار 40 – 10 للاطفال		
1937	متوسط الاجر	50		
1939	متوسط الاجر	50		
1942	الاجور عموما	75 – 40		500 – 150

[110] حنا بطاطو. المصدر السابق ص207.

[111] في عام 1924 قدم المدير العام للحسابات العامة متوسط الدخل السنوي لستة الاف فلاح يعملون لحساب 115 شخص من صغار مشايخ الشامية بحوالي 1270 كغم من الرز او 140 روبية تساوي 10,5 جنيه استرليني، حسبما ورد في كتاب حنا بطاطو. المصدر السابق ص173.

[112] حنا بطاطو. المصدر السابق ص 168.

1948	متوسط الاجر	حوالي 200	حوالي 400 %	
1953	اجور بغداد عموما	اقل من 200 – 250	باقل من 400 % الى 500%	500 – 1200

بصفة مساعد كهربائي وكان الاجر عند بداية العمل 335 فلس لليوم الواحد وبعد عام من زيادته الى 400 فلس، وكان ايجار الدار التي كانت العائلة تسكن فيه اربعة دنانير في الشهر، وكان سعر كيلو اللحم الواحد 160 فلس، وكان الاقطاعيون في ذلك الحين يقدمون الى بغداد لشراء المنازل وبناء العمارات والتسكع في الملاهي والبارات ويصرفون بلا وجع (قلب) الدنانير والباونات. فاذا كان العسكريون قد ساعدوا المحتل في معاركه ضد جيوش الدولة العثمانية، فان شيوخ العشائر ساعدوه واستفادوا من الاعتراف الرسمي بوجودهم وبأهمية دورهم في رسم سياسة البلد بعد ان وزع عليهم الاراضي والنفوذ والوزارات وعضوية مجلس النواب وشرفية مجلس الاعيان. ولقد كانت الادارة البريطانية قد ساهمت بتحقيق بعض المنجزات فان ذلك كان من خلال او تحصيل حاصل الخدمات المقدمة للجيش البريطاني. فقد تم من بين اعمال متعددة مد السكك الحديدية. او العمل على انشاء وتوسيع الموانئ او اقامة بعض المصانع بالتنسيق مع الاغنياء لغرض تقديم الاغذية والملابس والخدمات الاخرى للضباط والجنود البريطانيين. وبعد اكتشاف النفط قامت الحكومات العراقية المتعاقبة باجراء بعض الاصلاحات وتعبيد الكثير من الطرق واقامة السدود العملاقة وبناء الجسور وتشييد المدارس الحديثة، والعمل على مغادرة القشلة مقر الحكومة السابق ولبعض الوزارات، وتم انشاء العديد من المستشفيات ودور الرعاية للكبار وغيرها من الخدمات العامة. ولقد كانت الدولة كما اسلفنا طيلة الفترة من عام 1921 – 1958 هي دولة رجل العشيرة المتمثلة بالشيوخ والباكوات والأغوات. وبعض العسكريين المحترفين وقسم كبير منهم ذا ولاء عشائري ولقد كانت بعض الاحزاب العاملة والساعية للوصول الى السلطة بالتناوب فيما بينها هي احزاب نخبة تشتري الاصوات الانتخابية بمال الشيوخ والاغوات والبكوات في الجنوب وفي الشمال، فلقد كان على سبيل المثال (حزب الاتحاد الدستوري) الذي اسسه السياسي المخضرم (الذي اختصر العهد الملكي باسمه عهد نوري السعيد[113] والذي لم تكن هناك شاردة او واردة، سياسية او امنية الا واسمه يرد فيها، ان هذا الحزب كانت قيادته بكاملها من شيوخ العشائر العربية والكردية ومزركشة ببعض الشخصيات الغنية والجدول ادناه الذي تبناه

[113]نوري باشا السعيد. تولد 1888 بغداد ووالده سعيد صالح الملا القرغلي. تقلد عدة وزارات وكان رئيسا للوزراء (14 مرة) قتل في 15 تموز 1958.

المفكر حنا بطاطو[114] خير دليل على ما ذهبنا اليه. الا وهو ان اعضاء الادارة العليا لحزب نوري السعيد حزب الاخاء الدستوري 1949، هم من الاقطاعيين.

قيادة حزب الاخاء الدستوري 1949

	الطبقة	العدد
1	ملاك اراضي من المشايخ والاغوات	17
2	تجار وكبار ملاكوا اراضي ومدنيون من خلفية تجارية	8
3	شريحة ملاكين تقدمت بوزراء	8
4	ملاكوا اراضي او مهنيون (ملاكين من خلفية العلماء)	4
5	زعماء طرق باطنية	1
6	سادة ملاكون	1
7	ملاكوا اراضي اخرون	5
8	آخرون من شريحة الوزراء	2
		46

دولة العشيرة كانت حاضرة بشخص شيخ العشيرة وظلت الوزارات تتوالى وتتغير ضمن قاعدة واحدة الا وهي قاعدة تدوير الوجوه. وظلت هذه الوجوه حاكمة البلد ومستفيدة من سلطة المال الاقطاعي، تاركة خلفها شعبا بائسا يئن من ظلم الشيخ وظلم الوزير.

والجدول ادناه يشير الى تركز السلطة بيد النخبة الغنية من العائلات الرأسمالية الرئيسية افي العام 1958 وتمثيلها في البرلمان.وحصتها في التعيينات الوزارية في العهد الملكي

[114] حنا بطاطو. المصدر السابق ص391.

1921 ـ 1958

	اسم العائلة	عدد النواب	عدد مرات انتخابهم	عدد رؤساء الوزارات	عدد التعيينات لرئاسة الوزراء	عدد الوزراء	عدد التعيينات الوزارية
1	فتاح (باشا)	1	6				
2	الجلبي	3	13			4	17
3	غريبتان						
4	دامرجي	1	1				
5	خضيري	6	17				
6	مرجان	1	6	1	1	1	6
7	صابونجي	2	3				
8	لطفي (عبد الله)						
9	يونس الحاج هاشم	2	7				
10	ابراهيم الحاج صالح						
11	اسكندر ستيفان						
12	حنا الشيخ						
13	لا وي						
14	بغدادي (عبد العزيز)						
15	بجوشي						
16	حسو						
17	محمد عبد الجبار	1	1				
18	حديد	2	4			1	1
19	العراف عبد الامير						
20	باججي	4	11	2	3	4	13
21	القاضي حافظ	1					
22	الدهوي	1	1				
23	مكية						

رغم ان الادارة البريطانية كانت تحاول انشاء دولة مؤسسات على غرار ما كان يعمل به في المملكة المتحدة، وقد ساهمت فعلا بانشاء وزارات ومصالح حكومية قادرة على الانجاز. الا ان انتقال فوضى الحكم وتلقائية القرارات من النظام العشائري الى ادارة الدولة ومصالحها الحكومية كان السبب وراءعدم استقرار ونضوج هذه المؤسسات. وقد كان الانتداب[115] بحكم كونه ادارة عسكرية هو الاخر سبباً في عدم اكتمال السيطرة على اشكال واوجه الصرف الحكومي. كما ان الانكليز اعتمدوا على الكثير من الاميين اللذين لا يملكون في دنياهم غير قوة السلاح والمال. ذلك المال الذي تم تسخيره للسياسة. وكان الجنرالات من حكام بغداد يقلدون الجنرالات وقادة الجيش البريطاني ويسعون للبذخ مما دفع بهم للاستيلاء على المال الحرام. فمن اجل مكافحة الفساد الحكومي تقدم محمد حديد بمذكرة الى الجلسة الثامنة لمجلس النواب التي انعقدت بتاريخ 1937/3/1 وهي تحتوي على تقرير يطالب فيه بتشكيل لجنة تحقيقية تحصي ثروات الوزراء السابقين وموظفي الدولة والتحقيق عن مصادرها[116]، وقد قال الملك غازي في خطاب العرش امام مجلس النواب. الانتفاع الشخصي من قبل الكثير من رجال الحكم من وزراء وموظفين على حساب المصلحة العامة ادى ذلك الى تراكم ثروات غير قليلة لدى اولئك الرجال اللذين لم يكونوا يحصلون عليها لولا نفوذهم بسبب تقليدهم زمام الامور من حين لاخر، بينما لم تطرأ على حالة اكثر الشعب الذي يعاني الآم فقر وبؤس شديدين[117] وقد ظلت السلطة السياسية مدة طويلة بيد نخبة حاكمة تمثل الجيل القديم الذي أبى ان يضم الى صفوته شباناً من الجيل الجديد[118] وهكذا ظلت حكومات دولة العشيرة المتعاقبة حكومات الارستقراطية وسلطة الرأسمالية المنحدرة عن الاقطاع حتى قيام ثورة 14 تموز عام 1958.

ثانياً : دولة العسكر:

رغم تقديرنا الشخصي وحبنا العميق لثورة 14 تموز وتقدير شعبنا المتميز لزعيمها الراحل الجنرال عبد الكريم قاسم، كونها رغم قيام العسكر بتفجيرها ثورة شعبية انفجرت بوجه دولة العشيرة ومكوناتها الحاوية على الارستقراطية المترفة وحكم الاقلية العائلية وسلطة الرأسمال الاقطاعي

[115] الانتداب: هو نظام اقامته عصبة الامم. وبموجبه تنتدب دولة متقدمة لادارة شؤون اقاليم كانت مستعمرة غير مؤهلة لتنظيم نفسها. على ان تأخذ الدولة المنتدبة بمساعدة تلك الاقاليم الناشئة وتعدها لان تكون دولة جديدة.
[116] حسين جميل المصدر السابق ص311.
[117] حسين جميل المصدر السابق ص311.
[118] د. مجيد خدوري. العراق الجمهوري ص 14.

الذي تحول تدريجيا الى رأسمال صناعي وسياسي يصنع الحكومة تلو الاخرى، وقد كانت الثورة وانا شاهد عيان عليها انتفاضة شعب لحق بقوات الجيش ليدكوا صرح الملكية التابعة للتاج البريطاني، وثورة تموز كانت حركة مفاجئة للمخابرات البريطانية والمخابرات الغربية في بلد استخدمت فبه القوى الحاكمة أمام تجمع الاموال لديها مقابل فلاح يعمل بأجر الكفاف وعامل يبيع قوة عمله بأجر سد الرمق، وكان المعتمد البريطاني وساسة الحكم يرسمون خرائط المنطقة وفق نتائج حلف بغداد. او حلف المعاهدة المركزية (السنتو). وقد كان للثورة دورها في ايجاد تحول نوعي وان كان جزئيا في حياة الشعب "لقلة عمرها"[119] فقد تمثل هذه التحول أولاً باصدار قانون الاصلاح الزراعي الذي فتت الملكية الزراعية للاقطاعيين وحول الاراضي الزراعية الى قطع زراعية صغيرة يملكها الفلاح، وقامت الثورة باخراج العراق من منطقة الاسترليني، واخراجه علنا من حلف بغداد (حلف نوري السعيد) وقامت يتجديد خطوط السكك الحديدية، وبناء المصانع، واقامة اكبر مشاريع للسكن الشعبي في تاريخ العراق الحديث وقامت بتوسيع الموانئ، وتشريع قوانين عديدة منها قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، وقامت الثورة بفسح المجال امام حرية الرأي والصحافة وتشريع قانون نقابة الصحفيين. وأول رئيس لهذه النقابة كان الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري. وغيرها من القوانين التي فتحت الابواب على مصراعيها لتنظيم وانشاء الجمعيات وغيرها من المنظمات الشعبية والجماهيرية، غير ان الشعبية الواسعة التي اكتسبها الزعيم الراحل دفعته للوقوع في كثير من الاخطاء منها وقوفه بوجه تطوير الثورة باتجاه محاربة الفكر البرجوازي الضييق وكان يتساهل مع القوى الرجعية المتمثلة بالاقطاع والرأسمالية المهيمنة. وقد تعرضت الثورة آنذاك لعدة مؤامرات قادها العسكريون الطامعون بالسلطة والعسكريون المقامرون، منها مؤامرة العقيد عبد الوهاب الشواف، ومؤامرات عسكرية اخرى لم يكن الزعيم عبد الكريم قاسم سياسياً بقدر ما هو رجل عسكري منضبط[120]، وقد ساعدت التقديرات الخاطئةلليسار العراقي "الذي هيأ المناخ الرحب لقيام الثورة وحاول الحفاظ عليها" ساعدت تلك التقديرات الخاطئة لقدرات الزعيم في الحفاظ على الثورة او في قدرته على ضبط ايقاع البرجوازية الصغيرة وتحركاتها او مؤامرات الاقطاع ونواياه او حتى التنفيذ المطلوب للقوانين وعلى تراجع الثورة عن اهدافها، وكما يقول الدكتور علي مهدي (عضو ل. م . للحزب الشيوعي العراقي) ومع بدء تراجع الحزب عن طريق تطوير الثورة ودفعها الى الامام وخاصة في موسع

[119] حدثت الثورة يوم الاثنين الموافق 1958/7/14. وتعرضت للكثير من المؤامرات وآخرها انقلاب شباط (1963/2/8).

[120] لدى زيارته لبناية المجلس الوطني في كرادة مريم عام 1962 للوقوف على مراحل البناء، خاطب الزعيم المهندس المقيم آنذاك (ماجد المدلل) قائلا: متى تنتهون من اعمال البناء. لاننا عازمون على اجراء الانتخابات النيابية لتسليم المدنيين السلطة ونعود نحن الى معسكراتنا. وقد شهدت انا بنفسي تلك الزيارة حيث كنت عاملاً في احدى الشركات الاجنبية بدرجة مساعد كهرباء (تاسيسات كهربائية).

(ل . م 1959) اهمل الحزب الاجراءات الثورية الصحيحة التي بادر اليها او شجعها في بداية الثورة، سواء ما يتعلق بمحاولة تطبيق الاصلاح الزراعي بالطرق الثورية وطرد الاقطاعيين من الريف وتشجيع استيلاء الفلاحين على حاصلاتهم او المباشرة بفرض التنظيم الجماهيري الفلاحي، هذه الاجراءات التي كان على الحزب ان يمضي فيها ويطورها لقيادة حركة الفلاحين الكادحين الثورية كاجراء لابد منه للوقوف بوجه ارتداد البرجوازية وحكمها[121]. كل ذلك وبسبب عوامل خارجية صحيح ان الثورة كانت بدوافع شعبية هيأة لها المناخ المناسب الجبهة الوطنية. لكنها نفذت بواسطة الجيش، وبرغم روحه الوطنية الوثابة، ظل عبد الكريم قاسم عسكريا بتصرفه وبعقله وظلت حكوماته تنتهج منهجاً برجوازياً وطنياً، وهو نهج كان بميوله وادواته يقف عاجزاً عن الحد من حركات التمرد في الجيش – خاصة وان ضباطه كانوا من الشباب المتهور الطامع بالسلطة، وقد ساعد الاقطاع المتمثل بشيوخ العشائر[122]، والنزعات الانقلابية لدى اولئك الضباط للاطاحة بالثورة في 8 شباط عام 1963، لتبدأ مرحلة دولة العسكر، تحت راية المشير الركن عبد السلام محمد عارف. وضباط البعث وبمساهمة بعض القطعات البرية والجوية بالانقضاض على المقاومة المحصورة في وزارة الدفاع. وهكذا بدأ العسكريون يمسكون بتلابيب الحكم الجديد.

فقد تم تعيين المشير الركن عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية بعد ان كان برتبة عقيد ركن. يمكن القول ان عصر الحكومات العسكرية كان منذ سقوط دولة العشيرة الملكية. حيث تم تعيين الضباط على رأس الدولة والوزارات والكثير من الدوائر الرسمية المهمة. ادناه جدول باسماء اول وزارة بعد الثورة. ورغم كثرة الوزراء المدنيين فيها الا انها برئاسة الضابط عبد الكريم قاسم. كما وان مجلس السيادة. يرأسه الفريق محمد نجيب الربيعي وعضوية العقيد الركن خالد النقشبندي ومحمد مهدي كبة مدني وكان رئيس حزب الاستقلال. ورغم طلب الجادرجي بجعل اول حكومة للثورة من العسكريين. الا ان عبد الكريم قاسم رفض ذلك.

[121] د. علي محسن مهدي، الوثائق التقيمية لمسيرة الحزب الشيوعي العراقي. النضالية ص21.
[122] نور ط الشيخ احمد عجيل الياور بمحاولة الانقلاب على الزعيم عبد الكريم قاسم.

اعضاء مجلس السيادة والحكومة بعد 14 تموز 1958

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
الفريق محمد نجيب الربيعي	1		رئيس مجلس السيادة
العقيد خالد النقشبندي	1		عضو مجلس السيادة
محمد مهدي كبة		1	
العميد عبد الكريم قاسم	1		رئيسا للوزراء
العميد عبد الكريم قاسم	1		وزيرا للدفاع
العقيد عبد السلام عارف	1		وزيراً للداخلية
محمد حديد		1	وزيراً للمالية ووزير للاعماربعد استقالة فؤاد التكرلي
عبد الجبار الجومرد		1	وزيراً للخارجية
مصطفى علي		1	وزيراً للعدلية
ابراهيم كبة		1	وزيراً للاقتصاد
جابر عمر		1	وزيراً للمعارف
العميد ناجي طالب	1		وزيراً للشؤون الاجتماعية
محمد صديق شنشل		1	وزيراً للارشاد
فؤاد الركابي		1	وزيراً للاعمار
محمد صالح محمود		1	وزيراً للصحة
هديب الحاج حمود		1	وزيراً للزراعة
بابا علي الشيخ محمود		1	وزيراً للمواصلات والاشغال

وبعد فترة قصيرة وفي 30 ايلول عام 1958 تم تشكيل وزارة تموز الثانية وهي على النحو التالي:

وزارة تموز للفترة من 30 ايلول 1958– 6 شباط 1959

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
العميد عبد الكريم قاسم	1		رئيسا للوزراء
العميد عبد الكريم قاسم	1		وزيراً للدفاع
العميد أحمد محمد يحيى	1		وزيراً للداخلية
محمد حديد		1	وزيراً للمالية ووزيراً للاعمال بعد استقالة فؤاد التكرلي
عبد الجبار الجومرد		1	وزيراً للخارجية
مصطفى علي		1	وزيراً للعدلية
ابراهيم كبه		1	وزيراً لاقتصاد
هديب الحاج محمود		1	وزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للزراعة وكالةً
العميد ناجي طالب	1		وزيراً الشؤون الاجتماعية
بابا علي شيخ محمود		1	وزيراً للمواصلات والاشغال
محمد صديق شنشل		1	وزيراً للارشاد
محمد حديد			وزيراً للاعمار بالوكالة
محمد صالح محمود		1	وزيراً للصحة

بعد تشكيل الوزارة الثانية، بدأت الخلافات تدب بين الاحزاب السياسية (غير المجازة) والعاملة على الساحة ولاسباب عديدة اهمها مسألة الوحدة العربية التي بدأ ينادي بها القوميون العرب ومن بعدهم نادى بها البعثيون. يقابل رأي اليمين القومي موقف اليسار العراقي وهو لا يتعمد التسرع في امور كأمور الوحدة وان البلد بحاجة لاعادة اعمار البناء. فقد استقال ولاسباب اخرى الوزراء القوميون والوزير فؤاد الركابي على اثر ذلك تشكلت الوزارة الثالثة حسب ما هو موضح ادناه:

التعديل الوزاري في 7 شباط 1959

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
عبد الكريم قاسم	1		رئيسا االوزراء
عبد الكريم قاسم	1		وزيرا للدفاع بالوكالة
العميد احمد محمد محي	1		وزيراً للداخلية
محمد حديد		1	وزيراً للمالية ووزيراً للاعمار بالوكالة
هاشم جواد		1	وزيراً للخارجية
مصطفى علي		1	وزيراً للعدلية
ابراهيم كبه		1	وزيراً للاقتصاد
العميد محي الدين عبد الحميد	1		وزيراً للمعارف
العميد عبد الوهاب الامين	1		وزيراً للشؤون الاجتماعية
حسين الطالباني		1	وزيراً للمواصلات والاشغال
حسين جميل		1	وزيراً للارشاد
طلعت الشيباني		1	وزيراً الاعمار
محمد عبد الملك الشواف		1	وزيراً للصحة
هديب الحاج حمود			وزيراً للزراعة
فؤاد عارف			وزيراً للدولة

ويقول الدكتور مجيد خدوري، ان تسلم الزعيم قاسم زمام الحكم، مختاراً وزارة الدفاع مقراً لحكومته بدلاً من مقر رئيس الوزراء، حتى شرع في اعادة تنظيم جهاز الدولة واسناد المراكز الرئيسية الحساسة الى ضباط من الجيش، وكان اثنان من مجلس السيادة، احدهما رئيس المجلس من ضباط الجيش وهما الفريق نجيب الربيعي وهو ضابط كبير قديم أخذ على عاتقه نشر المبادئ الثورية في العراق والعقيد خالد النقشبندي ضابط كردي كان يتعاطف ويجاوب مع حركة الضباط الاحرار. صحيح ان اربعة حقائب وزارية من اصل اربعة عشر وزارة كان يقودها ضابط – ولكنها كانت حقائب ذات شأن خطير في الوزارة – وهي الرئاسة والدفاع والداخلية والشؤون الاجتماعية[123] ويستطرد بقول لكنه (اي عبد الكريم قاسم) لم يلبث بعد قليل ولاسيما بعد ابعاد العقيد عبد السلام عارف ان سيطر على الوزارة سيطرة كاملة. وكان يتخذ القرارات ويصدرها دون

[123] مجيد قدوري. المصدر السابق ص97.

استشارة اعضاء الوزارة[124]. وكانت نتيجة ذلك ان يحصل التغيير الوزاري بسبب استقالة الوزراء المدنيين[125].

وادناه التعديل الثالث بحكومة الثورة في 13 تموز 1959

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
العميد عبد الكريم قاسم	1		رئيساً ووزيراً للدفاع
العميد محمد يحي	1		وزيراً للداخلية ووزيراً للاصلاح الزراعي بالوكالة
محمد حديد		1	وزيراً للمالية ووزيراً للصناعة بالوكالة
هاشم جواد		1	وزيرا للخارجية ووزيراً للمالية بالوكالة بعد استقالة محمد حديد
طلعت الشيباني		1	وزيراً للتخطيط
ابراهيم كبه		1	وزيراً للنفط
مصطفى علي		1	وزيراً للعدلية
عبد اللطيف الشواف		1	وزيراً للاقتصاد
العميد محي الدين عبد الحميد	1		وزيراً للمعارف ووزيراً للزراعة بالوكالة
العميد عبد الوهاب الامين	1		وزيراً للشؤون الاجتماعية
نزيهة الدليمي		1	وزيراً للبلديات
عدي يوسف		1	وزيراً للاشغال والاسكان

وكان لشدة الاختلافات ان قام الزعيم عبد الكريم قاسم باجراء التعديل الرابع وبعد التعديل الخامس في 15 تشرين الثاني 1960

[124] مجيد قدوري. المصدر السابق ص97.

[125] اعفي من الوزارة السيد محمد حديد لخلافه مع العميد احمد محمد يحيى

التعديل الخامس لوزارة تموز في 15 تشرين الثاني 1960

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
العميد عبد الكريم قاسم	1		رئيسا للوزراء ووزيراً للدفاع بالوكالة
العميد احمد محمد محي	1		وزيراً للداخلية وزير الاصلاح الزراعي وكالة
مظفر حسن جميل		1	وزيراً للمالية
هاشم جواد		1	وزيراً للخارجية
طلعت الشيباني		1	وزيراً للتخطيط ووزيراً للنفط بالوكالة
محمد سلمان حسن		1	وزيراً للنفط
مصطفى علي		1	وزيراً للعدل
ناظم الزهاوي		1	وزيراً للتجارة
العميد اسماعيل العارف	1		وزيراً للمعارف
عبد الوهاب الامين	1		وزيراً للشؤون الاجتماعية خلفه حسين الطالباني
عباس البلداوي		1	وزيراً للبلديات
حسن رفعت		1	وزيراً للاشغال والاسكان خلف لعوني يوسف
فيصل السامر		1	وزيراً الارشاد
محمد عبد الملك الشواف		1	وزيراً للصحة
العميد احمد محمد محي	1		وزيراً للاصلاح الزراعي
العميد محي الدين عبد الحميد	1		وزيراً للصناعة

وفي عام 1961 تم تغيير ثلاثة وزراء وهم رشيد الرفاعي بدلاً من مصطفى (للعدل) والوزير باقر الدجيلي بدلاً من عباس البلداوي (للبلديات) والسيد عادل جلال بدلاً من السيد فؤاد عارف (للزراعة) واستقرت الحكومة مع بعض التعديلات حتى يوم 8 شباط 1963 ويبدوا من خلال ما جرى للثورة من صعوبات ناتج عن ان الضباط الاحرار كانوا منشغلين بوسائل الاعداد للثورة لا باهداف الثورة لذا لم يكن هناك مخطط واضح بادارة الدولة بعد الثورة. وبعد عام 1963 بدأت مرحلة جديدة من الحكم العسكري ولكن هذه المرة دولة عسكر حكم البعث الاول.

لقد اعتمد حزب البعث في انقلاب شباط عام 1963 على العسكريين البعثيين والقوميين وكانوا وهم في ظل حكومة عبد الكريم قاسم في مراكز القيادات العليا للجيش[126]، وقد كان ذلك العامل الاهم في سرعة الاطاحةبمقاومته اعوان ثورة تموز، كما وان عبد الكريم رفض تسليح المدنيين الذين جاءوا الى وزارة الدفاع صباح الانقلاب. مطالبين بالسلاح لغرض مقاومة الانقلابيين، وان اهم اسباب هذا النجاح لانقلاب شباط هو اقتصار المقاومة على مقر وزارة الدفاع. وقد ساهمت بالحركة قطعات برية وجوية حمل قسم منها صورة الزعيم عبد الكريم، لكن ما ان وصلت الى محيط وزارة الدفاع حتى بدأت تقصف الوزارة، ولذا فقد ظل العسكريون يمسكون بتلابيب السلطة الجديدة، واليك ايها القارئ العزيز جدول يشير الى تشكيل الوزارة الاولى لحكم البعث الاول.

[126] لم تقم حكومة ثورة 14 تموز بتغيير اجهزة الامن والشرطة رغم انها كانت من صنيعة العهد الملكي وظلت مديرية الامن العامة تحارب اعداء النظام الملكي كذلك الحال ينطبق على جهاز الشرطة. وقد كانوا من حماة انقلاب 8 شباط والمعدين له.

اعضاء اول وزارة لحزب البعث في شباط 1963

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المشير الركن عبد السلام عارف	1		رئيساً للجمهورية
العميد احمد حسن البكر	1		رئيساً للوزراء
علي صالح السعدي		1	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية
الفريق صالح مهدي عماش	1		وزيراً للدفاع
طالب حسين شبيب		1	وزيراً للخارجية
العميد عبد الستار عبد اللطيف	1		وزيراً للمواصلات (عبد الستار عبد اللطيف
عزت مصطفى		1	وزيراً للصحة
مهدي صالح الودلعي		1	وزيراً للعدل
محمود شيت خطاب	1		وزيراً للبلديات
بابا علي الشيخ محمود		1	وزيراً للزراعة
اللواء ناجي طالب	1		وزيراً للصناعة
سعدون حمادي		1	وزيراً للزراعة
عبد العزيز الوتاري		1	وزيراً للنفط
احمد عبد الستار الجواري		1	وزيراً للتربية والتعليم
صالح كبة		1	وزيراً للمالية
عبد الستار علي الحسني		1	وزيراً للاسكان
اللواء شكري صالح زكي	1		وزيراً للتجارة
حميد خلخال علوان		1	وزيراً للشؤون الاجتماعية
مسارع الراوي		1	وزيراً للارشاد
عبد الكريم العلي		1	وزيراً للتخطيط
اللواء فؤاد عارف	1		وزيراً لشؤون الاوقاف ووزير دولة

الجدول يشير الى ان رئيس الدولة[127] هو شخص عسكري، وهو من الحاقدين على الزعيم عبد الكريم قاسم. ويليه رئيس الوزراء وهو ضابط ساعد في الانقلاب على ثورة تموز واعدام قائدها، وقد تميز الانقلاب بكونه انقلاباً قاده البعث، الا ان كثير من العناصر القومية العسكرية قد

[127] عبد السلام محمد عارف، ضابط برتبة عقيد عند تفجير ثورة 14 تموز وهو المحرك التنفيذي للثورة. وبصوته اذيع البيان الاول لها. وهو ذا ميول قومية ودعى الى الوحدة الفورية مع مصر.

ساهمت فيه، وقد اوضح بعض البعثيين الراديكاليين انهم يريدون تحقيق اهداف البعث في الوحدة العربية والديمقراطية الشعبية والاشتراكية في اقرب فرصة ممكنة، وقد ذكر المنهاج المرحلي الذي اعلنه الحزب آنذاك من ان ثورة رمضان ستحقق اهداف ثورة تموز، ولكن لم يلق المنهاج المرحلي الذي اذاعه البعث في 15 آذار عام 1963 تأييد بعض قادة الحزب، وبسبب الخلاف الذي نشب بين قادة الحزب بشأن واجبات الحرس القومي[128]، فقد انقسم الحزب على نفسه مشكلاً ثلاثة اجنحة وهي:

1 – جناح اليمين:– ويتالف من طالب حسين شبيب وحازم جواد وحردان التكريتي. قائد القوة الجوية وطاهر يحيى رئيس اركان الجيش وعبد الستار عبد اللطيف[129].

2 –جناح اليسار:– تكون من علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي وابو طالب الهاشمي.

3 – جناح الوسط:– ويتكون من العميد احمد حسن البكر والوزير صالح مهدي عماش يؤيدهم الحاكم العسكري العام آنذاك اللواء رشيد مصلح.

تجلى الانقسام داخل حزب البعث في اتهامات شفوية واتهامات مضادة بين قادته، غير انه لم يتخذ الحزب في الواقع أية اجراءات بناءة لتنفيذ المبادئ الاساسية التي نادى بها كل من اليمين واليسار، فاخفق الزعماء[130] في تنفيذ المبادئ الثورية، وكان القانون الوحيد الذي استطاع اليساريون سنه هو القانون الذي خفض الايجار بنسبة 25%. غير ان هذا القانون فقدشرع دون دراسة كافية لاوضاع السكن، ودون وضع التخطيط اللازم لتوفير المساكن للجماهير[131] وفي خضم الفشل الذي لحق باجهزة الدولة وفي خضم الصراع بين الاجنحة المتصارعة، فعندما تغلب السعدي بدهائه على شبيب وجواد في المؤتمر القومي السادس في شهر تشرين الاول 1963، ولدى عودتهم الى بغداد بدأ خصوم السعدي يجمعون قواهم وعلى الاخص بين الضباط البعثيين في الجيش ووجهت دعوة لعقد اجتماع طارئ للقيادة القطرية وكانت الغاية الظاهرة منها تسوية الخلافات، أما الغاية الحقيقية فكانت انتخاب اعضاء جدد للقيادة القومية، وفي 11 تشرين ثاني[132]، ولدى اجراء المباحثات. ظهر فجأة في الاجتماع عدد قليل من الضباط المسلحين:

---

[128] الحرس القومي. ميلشيا شكلها حزب البعث، تضم البعثيين ومؤيدي الوحدة مع مصر، وكان يقوده العقيد الطيار منذر الونداوي.

[129] وفق التقسيم المعروف في علم السياسة. لم يكن في صفوف حزب البعث ما يمكن ان يسمى باليسار. لان الميول اليمينية كانت واضحة لدى افكار اغلب قادة البعث وخاصة العسكريين.

[130] كانت الزعامة العسكرية والمدنية التي تولت السلطة باسم البعث لا تمتلك الخبرة الكافية لادارة الدولة. ولم تكن قيادة مهيأة حزبيا لتنظيم حياة المواطن او تنفيذ الدفاع الحكومي المعلن. ولم يكن لليسار قدرة تحدي الواقع الاجتماعي ولم يستطع اليمين حكم البلاد الا بواسطة الحزب القومي والجيش طيلة الفترة القليلة من عمر حكم البعث الاول.

[131] مجيد قدوري. المصدر السابق ص 283.

[132] من العام 1963.

وقال محمد حسين المهداوي أحد هؤلاء الضباط ان ميشيل عفلق أبلغه ان عدداً من المتطرفين في العراق وسوريا أثروا في المقترحات التي عرضت على المؤتمر القومي السادس وحاولوا التأثير في قرارات المؤتمر مخالفين بذلك المصالح العامة للحزب، وانه يجب ازالة هؤلاء الاعضاء، وطلب المهداوي من القيادة النظرية اعتبار زملائه الضباط اعضاء، وطالب بانتخاب قيادة قطرية جديدة، وانتخبت قيادة قطرية جديدة. وانتخب القيادة الجديدة تحت الضغط. تألقت في معظمها من اعضاء يمنيين وطرد الزعماء اليساريين، وتقل خمسة منهم هم: علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وابو طالب من مكان الاجتماع مباشرة الى المطار وارسلوا مبعدين الى الخارج[133] وبعد يوم واحد اي في 14 تشرين ثاني تم عقد اجتماع مشترك للقيادتين القومية والقطرية. كما عقد الجناح المقابل "الوسط" والذي يمثله احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش اجتماعاً مع ميشيل عفلق الذي ترأس الاجتماع. وتقرر طرد زعماء الجناح اليميني وطرد الحزب العسكريين المتطرفين وبالتالي اعفي حازم جواد وطالب حسين شبيب من منصبهما وسافرا في اليوم التالي الى بيروت، في هذه الاثناء وفي لجة الصراع السياسي بين اجنحة البعث اغتنم الفرصة المشير الركن عبد السلام محمد عارف فسارع الى حشد العسكريين وضمهم الى جانبه (بعد ان قام العقيد الطيار منذر الونداوي بضرب قبة القصر الجمهوري) وفي 18 تشرين ثاني عام 1963 وحين كان عفلق والحافظ[134] لايزالان في بغداد. فوضع عبد السلام بالاتفاق مع الفريق طاهر يحيى رئيس الاركان العامة للجيش خطة لاعتقال اعضاء القيادتين القومية والقطرية ووضعهما رهن الاقامة الجبرية، وثم الاستيلاء على الحكم. وتقرر عدم الافراج عن عفلق والحافظ الا بعد زوال اي تحرك محتمل ضد نظام الحكم العسكري الجديد[135].وبعد ذلكبيوم واحد تم السماح لهما بمغادرة العراق وبهذا الانقلاب توطن حكم ضباط الجيش في العراق وصارت السلطة بيد الجنرالات. وقد حاول عبد السلام عارف ان يعطي لنفسه فسحةامام الناس بان يكون من الاشتراكيين العرب فاصدر في تموز عام 1964 قرارات التأميم، وتحولت الكثير من الشركات الاهلية الى قطاع الدولة العام وفي الجدول التالي اسماء وزارة عارف الاولى:

[133] مجيد خديوي. المصدر السابق ص285.
[134] امين الحافظ. عسكري يميني ساند عفلق، وهو احد رؤساء سوريا في الستينات.
[135] د. مجيد قدوري. المصدر السابق ص286.

أسماء وزارة انقلاب تشرين عام 1963

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المشير الركن عبد السلام عارف	1		رئيساً للجمهورية
الفريق طاهر يحيى التكريتي	1		رئيساً للوزراء
الفريق حردان عبد الغفار	1		وزيراً للدفاع
اللواء رشيد مصلح	1		وزيراً للداخلية
العميد عبد الكريم فرحان	1		وزيراً للارشاد
المقدم صبحي عبد الحميد	1		وزيراً للخارجية
اللواء عبد الستار عبد اللطيف	1		وزيراً للمواصلات
عزت مصطفى		1	وزيراً للصحة
اللواء محمود شيت خطاب	1		وزيراً للشؤون البلدية والقروية
كامل الخطيب		1	وزيراً للعدل
العميد الطيار عارف عبد الرزاق	1		وزيراً للزراعة
عبد الكريم كمونة		1	وزيراً للصناعة
عبد الصاحب العلوان		1	وزيراً للاصلاح الزراعي
عبد العزيز الوتاري		1	وزيراً للنفط
احمد عبد الستار الجواري		1	وزيراً للتربية والتعليم
محمد جواد العبوسي		1	وزيراً للمالية
عبد الفتاح الالوسي		1	وزيراً للاشغال والاسكان
عبد العزيز الحافظ		1	وزيراً للاقتصاد
عبد الكريم هاني		1	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
شامل السامرائي		1	وزيراً لشؤون الوحدة
مصلح الدين النقشبندي		1	وزيراً للدولة

وقد شغل منصب نائب رئيس الجمهورية العسكري احمد حسن البكر للفترة من 4 كانون الثاني حتى 18 ايلول عام 1964. وقد حصلت عدة تغييرات وزارية حتى قيام وزارة طاهر يحيى الثانية وكانت حسب الجدول المرفق:-

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
الفريق طاهر يحيى	1		رئيسا للوزراء ووزير الدفاع وكالة
اللواء رشيد مصلح	1		وزيراً للداخلية
العميد عبد الكريم فرحان	1		وزيرا للثقافة والارشاد
المقدم صبحي عبد الحميد	1		وزيراً للخارجية
العميد محسن حسين الحبيب	1		وزيرا للمواصلات
شامل السامرائي		1	وزيراً للصحة
كامل الخطيب		1	وزيراً للعدل
اسماعيل مصطفى		1	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
اللواء عبد الغني الراوي	1		وزيراً للزراعة
عبد الحسين زلزلة		1	وزيراً للصناعة
عبد الصاحب العلوان		1	وزيراً للاصلاح الزراعي
عبد العزيز الوتاري		1	وزيراً للنفط
عبد المجيد سعيد العاني		1	وزيراً للتربية والتعليم
محمد جواد العبوسي		1	وزيراً للمالية ووكيلا لوزارة التخطيط
عبد الفتاح الالوسي		1	وزيراً للاشغال والاسكان
عبد العزيز حافظ		1	وزيراً للاقتصاد
عبد الرزاق محي الدين		1	وزير دولة لشؤون الوحدة
مصلح النقشبندي		1	وزيراً للاوقاف
مسعود محمد		1	وزيراً للدولة

وزارة طاهر يحيى الثالثة

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
الفريق طاهر يحيى	1		رئيسا للوزراء
العميد محسن حسين الحبيب	1		وزيراً للدفاع
المقدم صبحي عبد الحميد	1		وزيراً للداخلية
العميد عبد الكريم فرحان	1		وزيراً للثقافة والارشاد
اللواء ناجي طالب	1		وزيراً للخارجية
عبد المجيد سعيد			وزيراً للمواصلات
د. شامل السامرائي		1	وزيراً للصحة
عبد الستار علي الحسين		1	وزيراً للعدل
فؤاد الركابي		1	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
العميد عبد الهادي الراوي	1		وزيراً للزراعة
اديب الجادر		1	وزيراً للصناعة
عبد الصاحب العلوان		1	وزيراً للاصلاح الزراعي
عبد العزيز الوتاري		1	وزيراً للنفط
اللواء شكري صالح زكي	1		وزيراً للتربية والتعليم
محمد جواد العبوسي		1	وزيراً للمالية
عبد الفتاح الالوسي		1	وزيراً للاشغال والاسكان
عبد العزيز الحافظ		1	وزيراً للاقتصاد
عبد الكريم هاني		1	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
عبد الحسين زلزلة		1	وزيراً للتخطيط
عبد الرزاق محي الدين		1	وزيراً الدولة لشؤون الوحدة
مصلح النقشبندي		1	وزيراً للاوقاف
سعدون محمد		1	وزيراً للدولة

وقد قام خلال هذه الفترة عبد السلام محمد عارف بالتنسيق مع طاهر يحيى باجراء تعديلات وزارية كثيرة لقلة خبرة العسكريين بادارة شؤون الدولة وقد اردنا من الجداول التي تقدمنا بها عرض نسبة الوزراء العسكريين الى نسبة وجود الوزراء المدنيين، وقد كانت رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء بيد الجنرالات، وقد تم على يد الضباط العسكريين انهاء حكومة عبد الكريم قاسم، وعلى يد العسكريين تم ايجاد التخلخل في نظام حزب البعث، حتى تمكن المشير عبد السلام من السيطرة

على الحكم بعد ان اتفق كما اسلفنا مع رئيس اركان الجيش للاطاحة بعسكر البعث، ليمثل عسكر القوميين السلطة بعد زوال عسكر البعث، ولتبدأ المرحلة القومية التي كانت تنادي بالوحدة الفورية مع مصر. وقد كان عبد السلام عارف محسوباً على القوميين وكان ذلك سبب خلافه مع الزعيم عبد الكريم قاسم وعندما تولى السلطة واحاط نفسه بالعسكريين وعلى رأسهم اخيه عبد الرحمن عارف، اخذ تدريجيا يتنصل من اقامة الوحدة مما اثار غضب الضباط القوميين وعلى رأسهم العميد الطيار عارف عبد الرزاق، الذي حاول قدر الامكان ابعاد عبد السلام عارف عن السلطة، منذ أن عيّن في الحكومة طاهر يحيى وزيراً للزراعة في 25 تشرين ثاني 1963 وفي 15 كانون الأول عيّن لقيادة القوة الجوية وفي الرابع من ايلول عام 1965 تم تعيينه من قبل عبد السلام عارف رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع كي يحول ذلك بينه وبين الانقلابات العسكرية التي قام بها ضده، ولكن ذلك لم يمنعه. وفور سفر عبد السلام عارف الى المغرب، قام عارف عبد الرزاق بمحاولته الانقلابية التي كان مطمئناً الى نجاحها بنسبة 100% باعتباره رئيساً للوزراء ووزيرا للدفاع. الا ان محاولته فشلت وفر بطائرة الى مصر في الرابع عشر من ايلول 1965، وبعد وفاة الرئيس عبد السلام[136] محمد عارف، اصرت العناصر العسكرية الا ان يكون ، رئيس الجمهورية عسكرياً وتم اختيار اخيه اللواء عبد الرحمن[137] عارف رئيساً للجمهورية في نيسان 1966. ففي حزيران من عام 1966 حيث رتب عارف عبد الرزاق مع جمال عبد الناصر القيام بأنقلاب على الرئيس عبد الرحمن عارف للمرة الثانية، فعاد سرا الى العراق ثم قام بمحاولة انقلابية تعد الثانية في 30 حزيران عام 1966 الا انها فشلت كذلك وقبض عليه واودع السجن دون محاكمه, حتى افرج عنه عبد الرحمن عارف في 1967/5/31. هكذا هو جنون العسكري الطامع بالسلطة (يقوم بأنقلابين) وكان لا يرغب بتولي المدنيين السلطة، ولم يكن العراق لوحده في تلك الفترة يعاني من الحكم العسكري بل كانت سبع دول عربية اخرى من اصل 22 دولة عربية تحكم من قبل العسكر اي اكثر من الثلث. وبعد حرب 1967 وخسارة العرب فيها وبالعودة الى العسكريين فقد قام الرئيس عبد الرحمن عارف بتكليف الفريق طاهر يحيى مجدداً بتشكيل الحكومة في 19 تموز عام 1967, وهكذا ظل تداول السلطة منذ عام 1958_ 1968 تداولاً

[136] توفي الرئيس عبد السلام عارف على اثر سقوط المروحية التي كان يستقلها في جولة له في المنطقة الجنوبية في نيسان 1966 وتوفي معه عدد من الضباط والوزراء.

[137] لقد احيل عبد الرحمن عارف على التقاعد, ولكن بعد انقلاب شباط 1963 اعيد الى الخدمة، وقد تم تعينه رئيساً للجمهورية بضط من عشيرة الجميلات (لأنه ينتمي الى هذه العشيرة) بعد وفاة اخيه , وكان رجلاً مسالماً وديعاً. اراد بحق ان يتحول الحكم في عهده الى المدنيين، لكنه لم يستطع تحقيق ذلك، اذ تم تنحيته في 17 تموز عام 1986.

عسكرياً[138]. ينتج عنه غياب الدور المدني عن الحياة السياسية، وغياب الاستقرار حتى قام البعثيون بأنقلابهم الثاني لنبدأ بدولة المنظمة السرية.

ثالثاً:- دولة المنظمة السرية 1968 -2003

كان لضعف حكومات الفريق عبد الرحمن عارف وبسبب الاختلاف العقائدي بين مكوانت تلك الحكومات، اذ تكونت في العموم من حكومات يرأسها العسكر، ورغم محاولات الرئيس عارف للأتجاه نحو الحكم المدني. الا ان قوة الضباط القوميين وكثرة عددهم وقلة الفكر الراجح لدى الوزراء المدنيين حال كل ذلك دون تحقيق نمو اقتصادي يذكر ولا هدوءاً يعول عليه حتى صار عبد الرحمن عارف هدفاً كبيراً لكثير من الجهات الطامعة بالحكم والتي تحاول الانقضاض عليه اي على الحكم وعلى رئيسه المسالم، ولكن الفرج صار للبعثيين على اثر تواطؤ بعض الضباط القوميين معهم، ليستحوذوا على السلطة خلال ساعات قليلة وعلى يد المقدم ابراهيم عبد الرحمن الداوود[139]، اقرب الاشخاص الى الرئيس عارف. فقد تم تسفير الرئيس عارف الى خارج العراق ليستقر الوضع لصالح البعث بالتعاون مع العميد عبد الرزاق النايف الذي شكل الوزارة كما هو مبين في الجدول المرفق. ولكن لعدم توفر ثقة البعث بالعميد عبد الرزاق النايف (مدير الاستخبارات العسكرية السابق) فقد تم اقصائه هو الآخر الى جانب عبد الرحمن الداوود ظهيرة 30 تموز عام 1968. ليستقر الوضع النهائي لصالح البعث. ويعين العميد احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية ومنح رتبة مهيب[140] ليكون القائد العام للقوات المسلحة. وعندها بدأ حكم جديد أدخل العراق في تاريخ جديد مغاير عما هو معتاد من تاريخه الحديث. ولغرض تسليط الضوء على هذا النمط المختلف في الحكم، في الجداول اللاحقة التشكيلات الوزارية للفترة من 17 تموز عام 1968 ولغاية 16 تموز عام 1979.

[138] يستثنى من ذلك ان تم تكليف الدكتور عبد الرحمن البزاز وهو مدني بتشكيل الوزارة لفترات قصيرة جدا .

[139] المقدم ابراهيم عبد الرحمن الداوود، عسكري ولد في هيت عام 1932. دخل الكلية العسكرية. وتدرج بعد تخرجه ليصبح آمر اللواء المسؤول عن حراسة القصر الجمهوري. فاتفق مع البعث وساعد على دخول البعثيين الى القصر الجمهوري ليلقوا القبض على الرئيس عبد الرحمن عارف صبيحة 17 تموز عام 1968. ورقي الى رتبة فريق وعيين وزيراً للدفاع. وبعد اسبوعين اقصي من منصبه، وهو في الاردن لتفتيش القطعات العسكرية هناك.

[140] رتبة مهيب اعلى رتبة يحملها ضابط في الجيش العراقي.

الوزارة البعثية الاولى بعد 17 تموز 1968 – 1969

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيس الجمهورية ورئيسا للوزراء
الفريق حردان التكريتي	1		نائب رئيس الوزراء ووزيراً للدفاع
الفريق صالح مهدي عماش	1		نائب رئيس الوزراء ووزيراً للداخلية
عبد الكريم الشيخلي		1	وزيراً للخارجية
امين عبد الكريم		1	وزيراً للمالية
مهدي صالح الودلعي		1	وزيراً للعدل
احمد عبد الستار الجواري		1	وزيراً للتربية
انور عبد القادر الحديثي		1	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
عزت مصطفى		1	وزيراً للصحة
عبد الله سلوم السامرائي		1	وزيراً للثقافة
اللواء محمود شيت خطاب	1		وزيراً للمواصلات
عبد الحسين العطية		1	وزيراً للزراعة
العميد جاسم كاظم العزاوي	1		وزيراً للاصلاح الزراعي
احسان شيرزاد		1	وزيراً للاشغال والاسكان
جواد هاشم		1	وزيراً للتخطيط
فخري قدوري		1	وزيراً للاقتصاد
الفريق خالد مكي الهاشمي	1		وزيراً للصناعة
رشيد الرفاعي		1	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
غالب مولود مخلص		1	وزيراً للشؤون البلدية والقروية
شفيق الكمالي		1	وزيراً للشباب
محسن ذرئي		1	وزير الدولة للشؤون الكردية
عبد الله سلمان الخضير		1	وزير الوحدة ووكيل وزارة اعمار الشمال
اللواء طه محي الدين معروف	1		وزير الدولة
عدنان ايوب العزي		1	وزير الدولة
حامد الجبوري		1	وزير الدولة
حمد دلي الكربولي		1	وزير الدولة

تشكيل الحكومة للفترة 31 كانون أول 1969 إلى آذار 1970

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيس الجمهورية ورئيسا للوزراء
حردان عبد الغفار	1		نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع
الفريق صالح مهدي عماش	1		وزيراً للداخلية
عبد الكريم الشيخلي		1	وزيراً للخارجية
امين عبد الكريم		1	وزيراً للمالية
عزيز شريف		1	وزيراً للعدل
سعد عبد الباقي الراوي		1	وزيراً للتربية
سعاد خليل اسماعيل		1	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
انور عبد القادر الحديثي		1	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
عزت مصطفى		1	وزيراً للصحة
حامد علوان الجبوري		1	وزيراً للثقافة والاعلام
عدنان ايوب العزي		1	وزيراً للنقل والمواصلات
مولود كامل العيد		1	وزيراً للزراعة
عزة ابراهيم الدوري		1	وزيراً للاصلاح الزراعي
طه ابراهيم العبد الله		1	وزيراً للري
اللواء طه محي الدين معروف	1		وزير الاشغال العامة والاسكان
جواد هاشم		1	وزيراً للتخطيط
فخري قدوري		1	وزيراً للاقتصاد
الفريق خالد مكي الهاشمي	1		وزيراً للصناعة
سعدون حمادي		1	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
غائب مولود مخلص		1	وزيراً للبلدية والقروية
شفيق الكمالي		1	وزيراً للشباب
عبد الله سلمان الخضير		1	وزير الوحدة
رشيد الرفاعي		1	وزيراً للدولة
طه محي الدين معروف	1		وزير دولة
احمد عبد الستار الجواري		1	وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية

حمد دلي احمد الكربولي		1	وزير الدولة لشؤون الاوقاف

التشكيل الوزاري للفترة من 29 آذار 1970 إلى 3 نيسان 1970

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء
الفريق حردان عبد الغفار التكريتي	1		وزيراً للدفاع
الفريق صالح مهدي عماش	1		وزيراً للداخلية
عبد الكريم الشيخلي		1	وزيراً للخارجية
امين عبد الكريم		1	وزيراً للمالية
عزيز شريف		1	وزيراً للعدل
سعد عبد الباقي الراوي		1	وزيراً للتربية
سعاد خليل اسماعيل		1	وزير التعليم العالي والبحث العلمي
مرتضى الحديثي		1	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
عزت مصطفى		1	وزيراً للصحة
صلاح عمر العلي		1	وزيراً للثقافة والاعلام
عدنان ايوب صبري		1	وزيراً للمواصلات
انور عبد القادر الحديثي		1	وزيراً للنقل
نافذ جلال		1	وزيراً للزراعة
عزة ابراهيم الدوري		1	وزيراً للاصلاح الزراعي
طه ابراهيم العبد الله		1	وزيراً للري
نوري صديق شاويش		1	وزير الاشغال العامة والاسكان
جواد جاسم		1	وزيراً للتخطيط
فخري قدوري		1	وزيراً للاقتصاد
طه ياسين رمضان		1	وزيراً للصناعة (نائب ضابط)
سعدون حمادي		1	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
احسان شيرزاد		1	وزيراً للبلديات
سامي عبد الرحمن		1	وزير اعمار الشمال
حامد علوان الجبوري		1	وزيراً للشباب
عبد الله سلمان الخضير		1	وزير الوحدة
رشيد الرفاعي		1	وزيراً للدولة
عبد الله سلوم السامرائي		1	وزير دولة
صالح اليوسفي		1	وزير دولة
احمد عبد الستار الجواري		1	وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية
خالد مكي الهاشمي	1		وزير دولة لشؤون العسكرية

محمد دلي الكربولي		1	وزير شؤون الاوقاف

التشكيل الوزاري للفترة من 3 نيسان 1970 الى 15 مايس 1972

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيس الجمهورية ورئيساُ للوزراء
الفريق حماد شهاب	1		وزيراً للدفاع
الفريق سعدون غيدان	1		وزيراً للداخلية
عبد الكريم الشيخلي			وزيراً للخارجية
أمين عبد الكريم		1	وزيراً للمالية
عزيز شريف		1	وزيراً للعدل
سعد عبد الباقي الراوي		1	وزيراً للتربية
سعاد خليل اسماعيل		1	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
مرتضى الحديثي		1	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
عزة مصطفى		1	وزيراً للصحة
صلاح عمر العلي		1	وزيراً للثقافة والاعلام
عدنان ايوب صبري		1	وزيراً للمواصلات
انور عبد القادر الحديثي		1	وزيراً للنقل
نافذ جلال		1	وزيراً للزراعة
عزة ابراهيم		1	وزيراً للاصلاح الزراعي
طه ابراهيم العبد الله		1	وزيراً للري
نوري صديق شاويش		1	وزيراً للاشغال العامة والاسكان
جواد هاشم		1	وزيراً للتخطيط
طه ياسين رمضان		1	وزيراً للصناعة
سعدون حمادي		1	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
احسان شيرزاد		1	وزيراً للبلديات
سامي عبد الرحمن		1	وزير اعمار الشمال
حامد علوان الجبوري		1	وزير الشباب
عبد الله سلمان الخضير		1	وزير الوحدة
رشيد الرفاعي		1	وزير الدولة
صالح اليوسفي		1	وزير دولة
عبد الله سلوم السامرائي		1	وزير دولة
احمد عبد الستار الجواري		1	وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية

خالد مكي الهاشمي	1		وزير دولة للشؤون العسكرية
حمد دلي الكربولي		1	وزير دولة لشؤون الاوقاف

التشكيل الوزاري للفترة من 15 ايار 1972 الى تشرين ثاني 1974

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء
الفريق حماد شهاب	1		وزيراً للدفاع
الفريق سعدون غيدان	1		وزيراً للداخلية
مرتضى الحديثي		1	وزيراً للخارجية
امين عبد الكريم		1	وزيراً للمالية
حسين محمد رضا الصافي		1	وزيراً للعدل
احمد عبد الستار الجواري		1	وزيراً للتربية
هشام الشاوي		1	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
انور عبد القادر الحديثي		1	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
عزة مصطفى		1	وزيراً للصحة
حامد علوان الجبوري	1		وزيراً للثقافة والاعلام
رشيد الرفاعي		1	وزيراً للمواصلات
الفريق خالد مكي الهاشمي	1		وزيراً للنقل
نافذ جلال		1	وزيراً للزراعة
عزة ابراهيم		1	وزيراً للاصلاح الزراعي
مكرم الطالباني		1	وزيراً للري
نوري صديق شاويش		1	وزيراً للاشغال والاسكان
جواد هاشم		1	وزيراً للتخطيط
حكمت ابراهيم العزاوي		1	وزيراً للاقتصاد
طه ياسين رمضان		1	وزيراً للصناعة
سعدون حمادي		1	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
سامي عبد الرحمن		1	وزير اعمار الشمال
عدنان ايوب صبري		1	وزير الشباب
عبد الله سلمان الخضير		1	وزير الوحدة
رشيد الرفاعي		1	وزير دولة
عزيز شريف		1	وزير دولة

نزار الطبقجلي		1	وزير دولة

التشكيل الوزاري للفترة من 11 تشرين الثاني 1974 ولغاية 10 ايار 1976

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيس الجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للدفاع
عزة ابراهيم الدوري		1	وزيراً للداخلية
سعدون حمادي		1	وزيراً للخارجية
سعدي ابراهيم		1	وزيراً للمالية
د. منذر الشاوي		1	وزيراً للعدل
محمد محجوب الدوري		1	وزيراً للتربية
غانم عبد الجليل		1	وزير التعليم العالي والبحث العلمي
انور عبد القادر الحديثي		1	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
د. عزة مصطفى		1	وزير الصحة
طارق عزيز		1	وزير الاعلام
الفريق سعدون غيدان	1		وزير المواصلات
عدنان ايوب صبري		1	وزير النقل
حسن فهمي جمعة		1	وزير الزراعة والاصلاح الزراعي
مكرم الطالباني		1	وزير الري
رشيد الرفاعي		1	وزير الاشغال العامة والاسكان
طه ياسين رمضان		1	وزير التخطيط
حكمت ابراهيم العزاوي		1	وزير الاقتصاد
حكمت ابراهيم العزاوي		1	وزيراً للتجارة الخارجية
حسن علي نصار		1	وزيراً للتجارة الداخلية
طه ياسين رمضان		1	وزيراً للصناعة
تايه عبد الكريم		1	وزيراً للنفط والثروة المعدنية
عبد الستار طاهر شريف		1	وزيراً للبلديات
نعيم حميد حداد		1	وزيراً للشباب
عبد الله سلمان الخضير		1	وزير الوحدة
هشام الشاوي		1	وزير دولة
احمد عبد الستار الجواري		1	وزير دولة لشؤون الاوقاف
حامد الجبوري		1	وزير دولة
عزيز شريف		1	وزير دولة

عامر عبد الله العاني		1	وزير دولة
عبيد الله مصطفى البرزاني		1	وزير دولة

التشكيل الوزاري للفترة من 10 ايار 1976 ولغاية 23 كانون الثاني 1977

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
عزة ابراهيم		1	وزيراً للداخلية
سعدون حمادي		1	وزيراً للخارجية
فوزي عبد الله القيسي		1	وزيراً للمالية
منذر الشاوي		1	وزيراً للعدل
محمد محجوب الدوري		1	وزيراً للتربية
غانم عبد الجليل سعودي		1	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
عزت مصطفى		1	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
د. رياض ابراهيم حسين		1	وزيراً للصحة
طارق عزيز		1	وزيراً للاعلام
الفريق سعدون غيدان	1		وزيراً للمواصلات
عبد الستار طاهر شريف		1	وزيراً للنقل
حسن فهمي جمعة		1	وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي
مكرم الطالباني		1	وزيراً للري
طه ياسين رمضان		1	وزيراً للاشغال العامة والاسكان
عدنان الحمداني		1	وزير التخطيط
حكمت ابراهيم العزاوي		1	وزير التجارة الخارجية
حسن علي نصار العامري		1	وزيراً للتجارة الداخلية
فليح حسن جاسم		1	وزيراً للصناعة
تايه عبد الكريم		1	وزيراً للنفط
انور عبد القادر الحديثي		1	وزير الشؤون البلدية والقروية
نعيم حميد حداد		1	وزيراً للشباب
احمد عبد الستار الجواري		1	وزيراً للاوقاف
عزيز رشيد عقراوي		1	وزير دولة
عبد الله اسماعيل احمد عقراوي		1	وزير دولة
عامر عبد الله العاني		1	وزير دولة

الوزارة المشكلة 23 كانون ثاني 1977 ولغاية 15 تشرين اول 1977 حصل فيها تغييرات جزئية. ولكن التشكيل القادم يوضح آخر وزارة للبكر.

التشكيل الوزاري للفترة من 15 تشرين اول 1977 الى 16 تموز 1979

الاسم	عسكري	مدني	الوظيفة
المهيب احمد حسن البكر	1		رئيساً للوزراء ورئيساً للجمهورية
الفريق عدنان خير الله	1		وزيراً للدفاع
عزة ابراهيم		1	وزيراً للداخلية
سعدون حمادي		1	وزيراً للخارجية
فوزي عبد الله القيسي		1	وزيراً للمالية
منذر الشاوي		1	وزيراً للعدل
محمد محجوب الدوري		1	وزيراً للتربية
محمد صادق المشاط		1	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
بابكر محمود رسول		1	وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رياض ابراهيم حسين		1	وزيراً للصحة
سعد قاسم حمودي		1	وزيراً للاعلام
سعد قاسم حمودي		1	وزيراً للثقافة والفنون وكالة
سعدون غيدان	1		وزيراً للمواصلات
عزيز رشيد عقراوي		1	وزيراً للنقل
لطيف نصيف جاسم		1	وزيراً للزراعة والاصلاح الزراعي
مكرم الطالباني		1	وزيراً للري
طه ياسين رمضان		1	وزير الاشغال العامة والاسكان
عدنان حسين الحمداني		1	وزيراً للتخطيط
حسن علي نصار		1	وزيراً للتجارة
ناجح محمد خليل الراوي		1	وزيراً للصناعة
تايه عبد الكريم		1	وزيراً للنفط
كريم محمود حسين الملا		1	وزيراً للشباب
احمد عبد الستار الجواري		1	وزيراً للاوقاف
عزيز رشيد عقراوي		1	وزيراً للدولة
عامر عبد الله العاني		1	وزير الدولة
عبيد الله مصطفى		1	وزيراً للدولة
هاشم حسن عقراوي		1	وزيراً للدولة

برهان الدين عبد الرحمن		1	وزير الدولة للشؤون الكردية
حامد علوان الجبوري		1	وزير الدولة للشؤون الخارجية

استمرت هذه الوزارة لحين شغل صدام حسين منصب رئاسة الجمهورية في 17 تموز عام 1979

حاولنا من خلال عرض التشكيلات الوزارية للفترة المحصورة بين عام 1968 والعام 1979، لغرض تسليط الضوء على نقطتين مهمتين،

الاولى. قلة استيزار العسكريين في هذه الفترة.

الثانية. عدم الاستقرار الوزاري.

ان المراقب يلاحظ وللوهلة الاولى ان ثمة قصور لدى حزب البعث في النظرة الى اهمية الوزارة واهمية استقرار الوزير في وزارته والى اهمية وجود الاختصاص لدى هذا الوزير او ذاك، وهذا مرده الى كون الحزب ظل حزبا سريا لسنوات طويلة، واعتمد منذ استلامه السلطة على مقررات منظمة تعمل خلف الستار وفي العمق المنعزل عن المنظور من المحيط الحزبي، ان الطريقة المتدرجة في اختيار القيادات الادارية والحزبية في الدولة الجديدة يعود الفضل فيها للعضو القيادي المتقدم والبارز في كل الاحداث صدام حسين، وهي طريقة اختلفت تماماً عن تجارب التنظيمات السرية وهي طريقة المنظمة السرية، التي ناقشها باسهاب الكاتب الاستاذ حسن العلوي في كتابه (العراق. دولة المنظمة السرية) اذ كشف الكثير من الحقائق الخفية وهو يتحدث عن البدايات الاولى لحزب البعث على يد المؤسسين الاوائل في العراق ومنهم فؤاد الركابي. وتحسين معلة وشفيق الكمالي، ورغم ان الكتاب يتحدث عن حزب البعث وتحركاته السياسية. الا انه اوضح جوانب كثيرة لتلك المنظمة الخفية التي تقف وراء كل صولة حزبية على المواطن وعلى الدول المجاورة.

لقد تطورت هذه المنظمة لتحكم العراق من جنوبه الى شماله واستطاعت بعد كل صولات العسكر وحكمهم للعراق منذ عام 1958 من ان تستلم سلطة الجيش وكما يقول ابتلاعه. فبعد ان كانت الحكومات في العراق تشكل من الاغلبية العسكرية باتت في ظل المنظمة تشكل من الاغلبية المدنية المتخرجة تدريجيا من رحم هذه المنظمة الذي ظل المسؤول عنها متوارياً طيلة العقد الاول وراء اسرار واسوار هذه المنظمة، يظهر فجأة بمظهر القائد المدرب على قيادة الحزب والدولة معاً. ضارباً بكل قوته وقوة منظمته السرية اغلب اعضاء القيادة القطرية للحزب، ليكون جامعاً بكل تلابيب الدولة والحزب من رئاسة الجمهورية، والقيادة العامة للقوات المسلحة، ورئيساً

للوزراء وامیناً عاماً للقيادة القومية للحزب وامين سر القيادة القطرية. وفي مقدمة هذه الوظائف رئيسا (للسلطة التشريعية). مجلس قيادة الثورة، التي كانت قراراته بمثابة القوانين الدستورية التي حكمت العراق (رغم وجود المجلس الوطني). وحمل رتبة مهيب بعد ان ازاح المهيب السابق.

ان تجربة المنظمة السرية في العراق تكاد تنجز مثالاً جديداً في النظام السياسي العربي، فاذا كان العالم الثالث يشكو في هيمنة العسكريين على شؤون المجتمع وعلى قدرات الدولة، فان رجال المنظمة السرية صاروا يطاردون المدنيين وجنرالات الجيش وضباطه الكبار. ويصدرون عليهم الاحكام الباتة وفق محاكمات حزبية خاصة، وان قراراً من زعيم المنظمة السرية يعني حكما بالموت وينفذ بمهارة عالية، لقد انتصر كاتم الصوت على مدفع الدبابة وحققت الضفدعة الفلولكسواكن[141] رقماً قياسياً على طائرات الميك والسوخوي بسرعة الانقضاض، وصار قائد القوة الجوية حردان التكريتي – كزميله قائد القوات المدرعة، حماد شهاب، صريح الاصابع المدنية التي شددت من قبضتها على الجنرال السابق، والحاكم العسكري لانقلاب 14 رمضان رشيد مصلح التكريتي معلقاً على مشنقة في السجن المركزي مجاور جثة جنرال آخر مدحت الحاج سري أمين العاصمة وشقيق رفعت الحاج سري[142]، وقد كنت واحداً من المراقبين الذين هالهم منظر نائب عريف وهو يختصر كل سنوات الكلية العسكرية ودورات السوق والتدريب العسكري ليصبح حاملاً ثاني اكبر رتبة في الجيش العراقي وريث العسكرية التركية وتقاليد الجيش البريطاني، وكانت المنظمة بمثابة مصيدة الفئران نوقع العسكري تلو الاخر في حواضنها حتى استقر الوضع لصالح مسؤول هذه المنظمة، وراح يعبث بالمنظمة الحزبية واعضائها كما شاء له الهوى، ولعل ما فعله بالدكتور منيف الرزاز مثال على عبثه بالقوانين والانظمة الرسمية والحزبية، ولقد فصل اعضاء الحزب وقياداته دون حاجة الى الرجوع للنظام الداخلي الذي وضعه هو وزمرته. ان المشكلة الرئيسية لا تكمن في انعدام دستور دائم للدولة فحسب، بل تكمن في شخص غير مؤهل لان يكون على رأس الدولة، وقد فعل خلال سنوات حكمه ما يدل على انه لا يحترم مسؤوليته وما يعيشه شعبنا في العراق تحت سلطة صدام يقودنا الى تلك الحقيقة[143] وبالعودة الى مناشدتنا لقيام الدولة المدنية، انما نطلب دستور دائم لدولة تقوم على مؤسسات رسمية. لا منظمات سرية على قيادات منتخبة لا قيادات منصبة، وقد عانى العراق في ظل دولة المنظمة السرية الكثير من الويلات. فبعد ان تم اختصار الدولة بشخص رئيس المنظمة. اصبحت الدولة

[141] سيارة ألمانية الصنع، وكانت تستعمل عادة من قبل مديرية الأمن العامة وبعدها من قبل حزب البعث قبل تموز عام 1968
[142] حسن العلوي العراق. دولة المنظمة السرية ص41.
[143] حسن العلوي. المصدر السابق . ص58.

دولة المنظمة واصبحت اجهزتها تدار من قبل الاعضاء والمؤيدين الحزبيين وباشراف مباشر من قبل اعين المنظمة، وصار المدير العام يحسب لعضو الفرقة حساباً خاصاً، واصبح الوزير صعوداً يستشير المنظمة الحزبية في الوزارة بشأن امور الوزارة الادارية وصار عضو الفرقة مسؤولاً عن ضابط ركن الفرقة في الجيش، وصار قائد الفرقة أو امر اللواء تحت اعين عملاء المنظمة، ومؤيدي الحزب وصار ضابط امن الدائرة هو الرابح عند كل جولة له مع الفنيين او ذوي الاختصاص من الاداريين عند حصول الخلاف بأي شأن من شؤون الدولة اليومية كل ذلك تابع من نظرية الامن الوقائي وهي تعني مهاجمة الخصم المعارض وهو في مرحلة حمل النوايا قبل ان تترجم النوايا الى افعال[144] وهكذا تحول موظفوا الدولة الرسمية من الرسميين بكل درجاتهم الى اتباع للقادة الحزبيين، كما وان مبدأ مهاجمة الخصم اخذ يجعل كل سياسي عراقي بل كل مواطن هناك مهدداً بأحتمال تعرضه لمصير مماثل كالذي انتهى اليه قيادي في الحزب او وزير في الحكومة. مادامت قد حامت حوله الشكوك او ثارت عليه الشبهات.

لقد كانت المنظمة السرية بمثابة الفخ الذي يتم نصبه للاحزاب الوطنية والشخصيات السياسية المستقلة، وفقاً لمبدأ مهاجمة الخصم ثم مهاجمة الاحزاب الوطنية في الكثير من المناسبات، وحتى بعد الدخول معها في جبهة عمل سياسية، وهذا ما حصل لكوادر الحزب الشيوعي العراقي ولحزب الدعوة وقيادته، فبرغم من دخول الحزب الشيوعي العراقي في تحالف مع حزب البعث عام 1973. الا ان المنظمة السرية ظلت تراقب هذا التحالف ووفقاً لمبدئها العام كانت تتوجس خيفة من هذا التحالف من ان يجر حزب البعث نحو العالم الديمقراطي الحقيقي وكانت تدفع بأتجاه كشف التنظيم العسكري لهذا الحزب حتى اوقعت لبعض عناصره في التهلكه على يد تلك المنظمة السرية. كما يقول د. علي مهدي. رأى حزبنا تحويل الجبهة من اتفاق فوقي بين قيادتي الحزبين الى تنظيم جماهيري يضم الى جانب الحزبين الجماهير اللاحزبية العريضه والتثقيف بأهداف الميثاق الوطني،غير ان جهوده كانت تصطدم دوما بمواقف حزب البعث الحاكم الذي رفض ارساء التحالف على قاعدة جماهيرية راسخة ليظل مقتصراً على اللقاءات الطارئة ووفقاً لرغباته واغراضه السياسية وبما يخدم استئثاره بالسلطة[145]. لان المنظمة السرية التي كانت توجه الدولة تخشى الانطلاق الى رحاب وصفوف الجماهير الواسعة، لانها كانت وهي معتادة على جعل الدولة بعثية وفق منظورها الضيق الذي كان يعاني من عقدة الخوف من الآخرين وظلت

[144] حسن العلوي. المصدر السابق ص 122
[145] د. علي محسن مهدي. المصدر السابق ص 757

الدولة في ظل حكومة البعث الثانية دولة المنظمة السرية ورجل المنظمة فيها هو الساعي الى "قيادة المجتمع" غائبا عن المجتمع بل لعله غير معروف في الوسط السياسي والاجتماعي، انه بلغة بيانات الشرطة، مجهول محل الاقامة والهوية،[146].

ان الهاجس الامني للمنظمة قد اخذ ينسحب الى شرايين الدولة وداخل بيوت العائلة العراقية، وانتقل الرعب الى السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج ليتحول الى عيون بنظارات ملونة ترقب كل حركات العراقيين في الخارج، وترقب حركات زعماء الدول وحركات واقلام الاعلاميين. وباتت الدولة جملة وتفصيلاً محورها الآمن وهاجسها الخوف من الدول الاخرى. كان من نتائج ذلك دخول العراق في حرب طويلة مع ايران للفترة من عام 1980 ولغاية عام 1988[147]، وقد زادت هذه الحرب من تلك الهواجس الهمجية تجاه الاخرين، وبعد انتهاء الحرب في الثامن من آب عام 1988، حتى بادر العراق بعد عام ونصف تقريبا لتحريك قطعاته باتجاه الجنوب الى الكويت ليتم احتلالها في 2 آب 1990. وقد كان العراق بعد هذه الحركة الطفولية "هذه المرة" وجهاً لوجه مع العالم العربي ووجها لوجه مع العالم الغربي. وبسبب عناد القيادة العراقية تجاه الانسحاب من الكويت، فقد اجتمع حشد دولي بقيادة الولايات المتحدة وعدد آخر من الدول منها بعض الدول العربية، وقد اصدر مجلس الامن البيان رقم 660 لسنة 1990 والذي شجب بموجبه اجتياح العراق للكويت وطالب العراق بسحب قواته منها، وفي السادس من آب عام 1990 اصدر مجلس الامن قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على العراق. وفي 29 نوفمبر 1990 اصدر مجلس الامن قراره المرقم 678 والذي حدد فيه يوم 1991/1/15 موعداً نهائياً لسحب قواته من الكويت، والا فان قوات الائتلاف سوف تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 660. في 16 يناير عام 1991 اي بعد يوم واحد من انتهاء المدة. شن الائتلاف حربه المعروفة على العراق وعلى قواته في الكويت. رغم الانسحاب يوم 1991/2/28 من الكويت ولم يتعظ العراق وقيادته لكل تلك الخسائر من الاموال والجنود والضباط وخراب المدن، ظل يكابر ويحارب، ولكن هذه المرة على جبهتين. الخارجية استمرار مناوشاته مع دول الائتلاف وفي الداخل. قام الشعب بثورته عام 1991 ليدك بعض معاقل حزب البعث في الجنوب والوسط (الثورة الشعبانية) غير ان الولايات المتحدة سمحت لصدام بادخال قوات الحرس الجمهوري ولعدم ممانعتها باستعمال المروحيات ضد الثوار، وبسبب دخول عناصر غريبة من

[146] حسن العلوي.. المصدر السابق ص35.

[147] بدأت الحرب في 22 ايلول عام 1980 لتطال كل المدن العراقية الحدودية ومنها العاصمة بغداد. وكانت حرب ضاربة اسقطت الخزينة لكثرة تكاليفها.

الخارج الى ساحة الثوار. كانت كل تلك عوامل ادت الى قمع الثورة، واستعاد النظام لعافيته، ليقع العراق تحت طائلة البند السابع من ميثاق الامم المتحدة، وادى كل ذلك الى فرض العقوبات الاقتصادية على الشعب والى تجميد اموال النفط وبدأت اتفاقية النفط مقابل الغذاء.

لقد كانت نية الولايات المتحدة ولاسباب كثيرة الاطاحة بحكم صدام وتذرعت بذرائع كثيرة لاحتلال العراق وقد تم لها ما ارادت حين احتلت العراق عام 2003. لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث.

رابعاً: الدولة العميقة

لقد تسبب "الاحتلال العسكري للعراق عام 2003" بانتشار الفوضى نتيجة لتواري سلطة البعث الشمولية، ونتيجة لقيام المحتل بحل اجهزة السلطة الامنية وفي مقدمتها الجيش العراقي. وكان من نتائج هذا الالغاء المتعمد لتلك الاجهزة، ان قام النهابون المحترفون والنهابون الهواة والحاقدون على النظام السابق (بحجة ان كل ما تقع عليه اعينهم هو ملك لصدام) لا للدولة، وقد شجع المحتل هذه النزعة لالحاق المزيد من الاذى بممتلكات الدولة وقدراتها، وقد ساهم السياسيون القادمون بمعية هذا المحتل على تشجيع هذه التصرفات لا بل قام الكثير منهم بسرقة المال العام المتمثل بالمصارف واسواق وزارة التجارة ومخازنها ومخازن وزارة الزراعة ومكائنها مروراً بجميع ممتلكات الدولة وصولاً الى معسكرات الجيش وسرقة محتوياتها ليتحول الشعب الى شعب مسلح مهيئة المناخ لقيام الدولة العميقة او الدولة الموازية، وفي حقيقة الامر لم يكن مفهوم الدولة العميقة من مفردات علم السياسة او من مضامين ومفاهيم النظم السياسية ويمكننا ايضا ان نطلق عليها اسم الدولة المتوارية في اعماق واحشاء الدولة الحقيقية.

الدولة العميقة او الدولة المتجذرة[148]. هو مفهوم شائع لا يعرفه المختصون في علم السياسة. الا انه من الناحية العلمية يقصد به القوة او القوى ذات التأثير المباشر على توجهات وقرارات الدولة الرسمية. وهذه القوى على الاغلب موجودة بالفعل لكنها متوارية في الاعماق لا تظهر بشكلها الموصوف. لقد تجلت الدولة العميقة في الولايات المتحدة بوجود اللوبي الصهيوني المتحكم اضافة الى قوى اخرى في صنع الرؤساء الامريكيين. او انها دول غائرة في شركات رأسمالية كبيرة تتحكم بالدولة من خلال مفاعيل وقوة رأس المال. او انها تكمن في الجيش المصري الذي يصنع التاريخ لمصر الحديثة ويقيم العروش للرؤساء العسكريين او انها ربما تكون

[148] الشبكة الدولية. ويكيبيديا. الدولة العميقة.

على شكل تنظيم ديني مستقل عن الدولة الا انه يمتلك اذرعاً عسكرية بعيدة عن الجيش النظامي للدولة كما هو الحال في علاقة الفقيه والحرس الثوري في ايران بالدولة الرسمية او في تركيا عندما اطاح الجيش بالحكومة القائمة للعودة بتركيا الى عصر الدولة العثمانية التي اسسها مصطفى كمال اتاتورك[149].

الدولة العميقة او الدولة المتجذرة تعرف من قبل الاستاذ سيمون العيسى. هي مجموعة من التحالفات النافذة ضمن النظام السياسي وتتكون من عناصر متعددة منها اجهزة المخابرات والقوات المسلحة والقضاء والمافيات وتكون بمثابة الدولة داخل الدولة مصالحها فوق كل مصلحة، فهي غبر مرئية وتعمل خلف الكواليس بعيدة عن مرأى الشعب[150] وتعرف بانها الدولة التي تضم العسكريين واصحاب القوة والنفوذ السياسي والمالي، فان اساليب الدولة العميقة تجنح على الاغلب للعنف والقمع[151]، وبرى المفكر لقاء مكي انها تضم شبكة لاشخاص وقوى سياسية ومافيات فساد تلتقي مصالحهم معا. عليه ومما تقدم فان الدولة العميقة هي دولة موازية، ونقصد به كل من له حجم غير مرئي يكمن في اعماق لا صلة لها بالدولة المعتادة ويعتاش على مقدراتها ويتحكم في مجريات الامور فيها. ومفهومها يتقارب مع مفهوم دولة المنظمة السرية في العراق كون كل منهما يعاني من عقدة الخوف وتحمل هاجس الخشية من الاخرين والسبب يعود في بلداننا العربية الى كون كل منهما جاء من احشاء الاحزاب السرية او المنظمات التي كانت تسكن الاوكار، والخلاف بينهما ان رجل المنظمة السرية كان يحمل معه الصفة الحزبية، اما رجل الدولة العميقة فهو مجهول الهوية، ومهمة المنظمة السرية كانت تقدم على تقوية الدولة كي تقوى هي في النهاية، اما الدولة العميقة فلا شأن لها بقوة الدولة بقدر ما تهتم بقوة دولتها المتوارية. لقد كانت الدولة العميقة او ربما دول عميقة في العراق الى جانب الدولة التي هشم هيكلها الاحتلال، ولم يكن قيامها عاملاً مساعداً في اعادة البناء بل عملت هي الاخرى الى جانب المحتل على التهديم، فالى جانب عدم اكتراث الدولة العميقة بما آلت اليه الدولة العراقية فانها قامت بافراغ هذه الدولة من محتوياتها او هدم مرتكزاتها لتجعل منها في النهاية دولة فاشلة ذات اقتصاد ضعيف مكبلة بديون خارجية تصل الى 140 مليار دولار، وقد اعترف بوجود هذه الدولة او الدول العميقة السيد عادل عبد المهدي حين قال، لا يمكن القبول بالدولة العميقة ولا

[149] ان الجيش التركي كان قبل مجيء رجب طيب اردوكان دولة عميقة في تركيا له استقلاله التام عن الدولة ويطيح بكل حكومة تخرج عن مبادئ اتاتورك العلمانية. ولكن بعد انقلاب تموز عام 2015 صار الجيش ضمن سلطة الدولة.

[150] الشبكة العنكبوتية وسيمون العيسى الحوار المتمدن الدولة العميقة 2018/10/22.

[151] الشبكة العنكبوتية. احمد عناد الحوار المتمدن الدولة العميقة 2013/7/8.

بالدول او الدويلات الواقعة خارج الدولة، هناك دولة واحدة لكل المواطنين. وهذه العبارة جاءت في المنهاج الوزاري لجكومة عادل عبد المهدي لعام 2018 – 2022.

ان الهجوم الكاسح لاطراف الدولة العميقة او الدول يمكن وصفه بهجوم الوحش الكاسر على فريسة غضة اتعبها الزمن وانهكتها الحروب حتى صارت سهلة المنال في دور استلام وتسليم بين المحتل ومن جاء معه او في اثره ليتم تأسيس عراق صار مسرحا لصولات الجوار وهدف لكل من هب ودب على هذه البسيطة. ولغرض تجاوز نتائج حكم الدول الاربعة آنفة الذكر نطالب اليوم بالدولة المدنية.

الفصل الثالث

الدولة المدنية المقترحة في العراق

لم تكن الدعوات الصريحة والمطالبات المتكررة على مختلف الصعد ومن وجهات متعددة ومتباينة في الميول والافكار والنزعات السياسية وربما المرجعية الدينية في النجف الاشرف باقامة الدولة المدنية في العراق الانتيجة لفشل النخب السياسية والاجتماعية والدينية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 باقامة دولة المواطنة او دولة العدل والمساواة.

ان ازمات العراق المزمنة على امتداد قرن كانت لاسباب متعددة ومتشابكة وهي نتاج معقد شاركت فيه كل الشرائح الاجتماعية والقوى السياسية العاملة منذ تشكيل حكومة النقيب الاولى عند بداية تأسيس الدولة. وان فشل مشروع الدولة يعود بالدرجة الاولى الى فشل اقامة دولة الجميع. بل كانت ولا زالت تحكمها عقلية حكومة الجماعة الواحدة. بتعبير اكثر دقة سلطة الجماعة لا سلطة المجتمع.

ان المجتمع الموحد كقاعدة عامة ينتج دولة. والافراد يقيمون سلطة الجماعة. وهكذا كنا ومنذ قرن تحت نير سلطة الافراد، وقد تلونت السلطة في جميع مراحلها بلون وشكل من تسلط عليها. فقد تم حكمنا بادى ذي بدء بعقلية الاقطاعي الناشئة عن تقاليد واعراف العشيرة والمتصرف بامور الدولة على انها سلطة المشيخة لا سلطة الدولة، وبعد تلك المرحلة تحولت الدولة بحكم عقلية المتسلط العسكري الى ثكنة عسكرية واصبح فيها وزير المعارف جنرال ومدير السكك الحديدية العام اللواء صالح زكي توفيق او العقيد ذياب العلكاوي، وبعدها انتقلت الدولة الى يد المنظمة السرية الناهضة من سبات الاحزاب السرية وصار المدني فيها يحمل رتبة الجنرال وصار الحزبيون يحكمون باساليب الجندرمة وهم يحملون هواجس الخوف من بعضهم البعض او يخافون غضبة الشعب، والغريب ان الرتب العسكرية لم تنفع اي منهم عندما اجتاحت القوات الامريكية العراق لتسلم الحكم الى رجل الدين لتبدأ مرحلة الدولة الموازية او الدولة العميقة "Deep state". تلك الدولة ذات الاذرع العسكرية والتي باتت تدير دولة الاصل من وراء الكواليس ولتشييع مبدأ دعه يسرق دعه يمر. حتى أتت على كل قوى الدولة المادية والمالية بحركة الزلنطرح (إيطلع راسه اويبلع) وان دل هذا على شيء، انما يدل على فشلنا جميعا في اقامة سلطة المواطنة او دولة المواطنة.

فلقد فشلت كل الاطراف بعد عام 2003 بلا استثناء في اقامة دولة الجميع حيث تبنت كل الاطراف العاملة على الساحة منهجاً مخرباً يعتمد على المحاصصة لتوهم الجميع بانهم يقيمون دولة الكل، وهذا منهج خاطئ.

ان دولة الكل تعني دولة الكل القادر على تحقيق الازدهار او تحقيق العدل في توزيع الثروات لا تحقيق العدل في توزيع الحصص.

ان اقامة نظام المحاصصة لا يعني البتة اقامة حكم الجميع، لان نظام المحاصصة المعمول به حاليا في العراق وان كان بالاسم يعني شمول جميع الوان الطيف الاجتماعي الا انه صار نظام تقسيم المجتمع على اسس قانونية، فبدلاً من طموح الناس في رؤية دولة المواطنة صارت اليوم تشاهد دولة الطائفة ودولة العنصر ودولة المذهب، وعادت اليوم من جديد امراض اختراع الرموز والقادة الافذاذ، ليرأس كل منهم طائفة او ليقود قومية او ليمثل مذهباً، وعدنا منذ السقوط الى التمجيد والتأليه لكل رموز الدولة العميقة غير مبالين باقامة نظام يلف الجميع وسارعنا نتلقف ما يسمى بالنظام الديمقراطي المتسرع (الديقراطية المستعجلة) كتبت حيثياته كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وثم تبنيه من قبل مجلس الامن بموجب قراره المرقم 1546 لسنة 2004. ليكون بمثابة خارطة طريق لشعب خرج تواً من ويلات الحروب ليحول بين ليلة وضحاها الى شعب ينتخب وهو لا يمتلك خلفية سياسية ولا المام بثقافة الانتخاب، اوان بعضا من شرائحه لا تمتلك قوت يومها. لقد كان لجهل اغلب السياسيين[152] بواقع مجتمعهم ان تحولوا هم والمجتمع معا الى ادوات لتدمير الذات وبعملية نرجسية تفوق الحد المعقول.

ان التصدي المبكر للاحزاب الدينية للمشهد السياسي من خلال موافقة المحتل جعلها في وضع لا تحسد عليه فالعديد من هذه الاحزاب كان سريا والقسم الآخر كان يعمل تحت اشراف دول اجنبية ولم تكن تلك الاحزاب تملك برنامجاً سياسياً واضحاً او انها لم تكن مدارس تعد القادة الاداريين او المسؤولين الميدانيين للتصدي للحكم وادارة الدولة مثل دولة العراق التي خرجت من تحت ركام الحروب ومخلفاتها كماان شهوة الحكم سبقت ارادة الحل. وكانت النتيجة فشل الحكم وفشل الديمقراطية.

[152] لقد كان الكثير من السياسيين اللذين تصدوا للعملية السياسية يعيشون في الخارج. ولمدة طويلة، وجاءوا مع المحتل لاقامة الديمقراطية.

المبحث الاول

روائع الديمقراطية في الدولة المدنية

ان الديمقراطية في العراق قبل تطبيقها كانت بحاجة لروافع اربعة وهي مهمة في تفاصيلها وهي ايضا بمثابة العوامل التي تبعد المواطن عن عملية الاستغفال التي جرت في الدورات الانتخابية السابقة وهذه الروافع هي:

اولا: الرافع الاقتصادي

يقف الرافع الاقتصادي في مقدمة جهود اية دولة باعتباره الخطوة الاولى في توفير فرص العمل للمواطنين ومعالجة البطالة ومكافحة الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما ان مسألة توفير فرص العمل تعني اعادة توزيع الثروات وعدم احتكارها من قبل الاحزاب الحاكمة واتباعها. اذ لم تعد اهمية هذا العامل ثانوية ما دامت الدولة المدنية تسعى الى تحقيق التقدم في كل الميادين وخاصة في مجال اعمار المدن واقامة الخدمات الضرورية وبناء مرافق الصحة والتربية، زد على ذلك ان الفقر يعد من اهم اسباب فشل الديمقراطية لان المال السياسي سيعمل على استغلال المواطن باتجاه عملية بيع وشراء الاصوات الانتخابية وهذا ما يحصل اليوم في بلادنا العربية وفي البلدان الاسلامية او حتى في جميع ارجاء العالم الثالث. حيث يتم استغلال الجوع والفاقة والعوز لصالح الاغنياء او لصالح الاحزاب المستغلة للمال العام.

ان المال السياسي هو المال الذي يدفع من اجل تغيير القرار السياسي على مستوى الدولة او الحكومة وما يدفع لاجل الصوت الانتخابي هو المتحكم في النتائج، والمال السياسي يتأتى من عملية الفساد وقد عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد:- انه يعني استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة، وبطبيعة الحال تتداخل عمليا المنفعة الخاصة بمصالح الافراد والاحزاب او الكيانات السياسية. ولو لم يكن الفقر مستشرياً بين المواطنين في العراق لما كان للمال او المال السياسي دوراً في تقرير النتائج، عليه فان الفقر والعوز كان وراء تدوير الوجوه الحاكمة في بغداد.[153]

ان معالجة امور الاقتصاد في الدولة المدنية يتطلب الوقفة الجدية امام الثروة التي تمركزت عند حفنة من الناس ساعدت هذه الاموال على ديمومة وجودها في الحكم منذ اكثر من عقد.

[153] لقد سرق الكثير من السياسيين المال العام بوسائل عديدة وحولوا هذا المال الى مال لكسب الاصوات بطرق عديدة. منها توزيع المواد العينية او النقدية. او ان سخر هذا المال لشراء الاعلام (الصحف والقنوات الفضائية او حتى شراء دوائر بكاملها.

ثانياً:- الرافع السياسي

المقصود بالرافع السياسي: هو نوفير التنظيم الحزبي العلني المعبر عن حاجات وتطلعات الناس وفق برامج محددة ومفهومة لدى العامة. على ان يسبق كل ذلك دستور لدولة مدنية يحقق التوازن بين قطاعات المجتمع على اساس المواطنة. لا على اساس الهوية الخاصة. لان دستور الدولة المدنية سيوضح بجلاء المشتركات بين ابناء الوطن لا الخلافات كما هو في دستور عام 2005 النافذ، وانه سيكون بمثابة المرجع لحقوق وواجبات كل من المواطن والدولة، وفي البديهيات المعروفة في عالم السياسة ان التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة[154]. او عاملين يؤديان بقوة اليها. وبالعكس فان الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات. ولما كانت الديمقراطية هي من ثوابت الدولة المدنية السياسية. فان روافع هذه الديمقراطية هو التوافق بين المكونات على اساس الوطن للجميع لا للاغلبية.

ان من اهم الروافع السياسية في العالم الثالث هو ضرورة وجود احزاب تؤمن بالمساواة في فرص الوصول الى السلطة اي وجود فكرة التبادل الآلي السلمي للسلطة. اي من هو في السلطة اليوم ربما لا يكون غداً وهذا المبدأ لا وجود له في دول العالم الثالث ومنها العراق. فاذا كان تطور السياسة يؤدي الى اختفاء السياسي، عندما يفقد هذا الاخير اولويته التحديدية القديمة[155]، فانه بذلك يفقد سبب وجوده. وان السياسي تديره السياسة وربما تفضي عليه. وهذه اقدار المؤمنين بالديمقراطية.

ان السياسي في العالم الثالث هو القائد الرمز المعتد بنفسه، وهو يعتقد انه رجل المرحلة، وهذه الصفات تطغي على سلوكه ويبتعد تدريجيا عن هموم الناس ومتطلبات وظيفته والمثقف العربي مثلاً مبعد لانه كما يقول هيكل، هو رجل تتسع همومه لهموم الناس رجل تتعدى اهتماماته حدود مصالحه الشخصية، وهكذا فانه يشعر بشعور الاخرين ويعبر عنهم ويبلور مطامحهم وآمالهم. وينبههم لحقوقهم التاريخية حتى ولو لم تكن واضحة امامهم بنفس درجة وضوحها امامه[156]، فهو يؤكد في الدول النامية ان المثقف مبعد لان السياسي يحتاط منه ويعاديه بل ويغيبه، وفي الدولة المدنية كما هو معروف في كل دول العالم المتمدن الدور فيه للمثقف ولمراكز بحوثه او منابر

[154] معهد الدراسات الاستراتيجية. الديمقراطية التوافقية ص9.
[155] مارسيل غوشيه. نشأة الديمقراطية – 1- ص146.
[156] محمد حسنين هيكل. السلام المستحيل والديمقراطية الغائبة ص284.

احاديثه، وهو الرافع السياسي الحقيقي للدولة المدنية. لانه الاكاديمي الذي يهيء لتشريع القوانين وانه المثابر على اقامة دولة المساواة السياسية.

ان الدولة المدنية تتطلب وجود المثقف الفاعل وتتطلب السياسي الفاعل وتتطلب وجود احزاب دولة لا احزاب سلطة تتطلب وجود احزاب مدارس تهيئ القيادات والكوادر الكفيلة للتصدي للوظيفة العامة.

ان التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 كانت تجربة مخيبة للآمال لانها كانت احزاب تمثل دولاً عميقة لم تكن تعمل على تطوير الدولة وتقدمها، وانما ادت بوجودها على الساحة السياسية الى جر الدولة الرسمية الى الاعماق التي توجد فيها دولها العميقة وحالت دون ظهور وجه الدولة الحقيقي امام العالم وجعلت في النهاية من دولة العراق المعروفة دولة ضعيفة. اطلق عليها العالم اسم الدولة الفاشلة.

ثالثاً:- الرافع القانوني

ونقصد به سيادة القانون، وهذه السيادة لا تقوم الا في ظل دستور يكتبه الشعب بواسطة ممثليه ويتم الاستفتاء عليه بحرية تامة[157]، والدستور النافذ تشوبه عيوب كثيرة اهمها تطبيق الفدرالية بشكل آلي ومباشر دون الاستفتاء عليها بشكل منفرد ومستقل. كذلك تم قانونا فرض النظام البرلماني دون اخذ رأي الشعب او رأي خبراء علم النظم السياسية كذلك لم يتم اخذ رأي المواطن بشكل او مستقبل الدولة الاقتصادي. بل تم تحويل العراق من دولة يحكمها القطاع العام الى دولة يقودها نظام السوق (النظام الرأسمالي) من دولة شمولية الى دولة الحرية المطلقة غير المنضبطة او حتى لم يؤخذ رأي الشعب بالعودة الى الملكية او الابقاء على النظام الجمهوري. كل هذه المقدمات كانت وراء كل النتائج السياسية في دولة العراق الوليدة. لذا فان الدولة المدنية هي دولة الدستور التي تعكس آمال ورغبات الشعب لانه سيكون نابعاً من حاجاته وسيكون بمثابة النبراس للقوانين والانظمة الادارية في البلد.

لقد كان الدستور مثار جدل دائم وكانت القوانين طيلة هذه الاعوام عرضة للتعديل مما يوحي بعدم كفاءة المشرع وعدم كفاءة النظام على تجاوز احوال العراق المختلفة والناتجة عن تعدد الحروب وما تركته من اثار على البنى التحتية والفوقية للمجتمع.

[157] ان دستور عام 2005 كتبه من اراد ان يكون وفق مقاساته. فالكرد هم من كتب الدستور ووافق عليه الشيعة ورفضته الطائفة السنية، وهذا الدستور لم يتح للعراقيين قول كلمتهم بالدولة الاتحادية بشكل مستقل. بل تم الاستفتاء على الفدرالية من خلال الاستفتاء على الدستور.

رابعا:- رافع العدل

ونقصد به اقامة العدل بين الناس في الحكم والتحكم[158]. اي المساواة بين المواطنين ان التحول الهائل والمباشر في حياة اغلب السياسيين العاملين على الساحة اذ تراهم بين ليلة وضحاها قد تحولوا من اناس مشردين بين عواصم ومدن العالم الى حكام متنفذين، وتحولوا بين ليلة العودة مع المحتل الى نهار السلطة من فقراء معدومين الى اغنياء متنعمين. يستقلون السيارات الفارهة بمواكب عائمة تحيط بهم الحمايات وتفتح لهم الطرق والبوابات، وجعلهم الاعلام مدار الاحاديث والاقلام وانبهروا بالاضواء وتملكوا الاطيان والعقارات، وصاروا من سكنة الكرادة والجادرية وشواطئ دجلة والحارثية بل وحتى المنصور وآخرها صادروا عقارات الدولة بالحق والباطل، وابتعدوا كثيراً عن هموم العامة، ولذ لهم العبث بالمال العام وقطعوا الشارع العام واستهانوا بالرأي العام وخربوا القانون والنظام. وشرعوا القوانين لصالحهم وخدمة لماضيهم متناسين ان ذلك يتعارض مع العدل وابسط مبادئ الديمقراطية وان عملهم هذا يتعارض ايضا مع مبادئ الدين الحنيف، وقد عمل سلوكهم هذا على خلق تفاوتاً طبقياً جديداً لا يقوم على ملكية وسائل الانتاج بل يقوم على ملكية المال العام وجعلوا منه وسيلة لصناعة الحكام وخلق طبقة الفقراء. وهكذا تدريجياً تحولت الثروة بيد القليل من الناس. وزادت نسبة الفقر وزادت نسبة البطالة، فهل كان ذلك حكم العادلين..؟ ام كان حكم الظالمين حكم يعمل بعكس شرع الله، ادى كل ذلك الى انعدام العدل وضاعت بوصلة المساواة.

لقد كانت الفترة المحصورة بين عام 2003 حتى لحظة كتابة هذه السطور فترة انقلبت فيها الموازين لصالح السيئ من الحكام وللسيئ من الاوضاع، خاصة وان النظام السياسي الجديد (النظام البرلماني) كان منقولاً عن التجربة الديمقراطية البريطانية والتي اريد بها حرق المراحل، تلك المراحل والتجارب التي مرت بها التجربة الانكليزية منذ الثورة الجليلة عام 1688 ولغاية حكومة بوريس جونسون.

ان الديمقراطية في العراق تمر اليوم في ازمة حقيقية سببها انعدام الفكر والعقيدة الديمقراطية عند الجميع (حكاماً ومحكومين) فالحرية المطلقة غير المنضبطة وانتشار الفوضى والسلاح وانتشار الحاجة الضرورية وغير الضرورية، (الكمالية وشبه الكمالية) او حتى استيراد سلع الاستهلاك المظهري وفي غير اوانها. لقد كانت سياسة اقتصادية فاشلة لا هي رأسمالية ولا هي سياسة

[158] وفي قوله تعالى:"ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل.

اقتصاد المعقول. لقد كان الاستيراد من اجل الاستهلاك. وهذا مخالف لابسط قواعد الرأسمالية او سياسة السوق التي يؤمن بها قادة ما بعد التغيير. كما ان تلك السياسة لم تكن قد عطلت عجلة الانتاج المحلي فحسب وحولت عمال جميلة الصناعية الفنيين الى عتالين في مخازن المستورد، بعد ان اغلقت تلك المعامل المهمة ابوابها لتتحول تدريجياً الى مخازن للسلع المستوردة. أو مكامن لبضائع الدول المجاورة. تركيا. سوريا. السعودية. الكويت. ايران. لقد كان لفشل الحكومات المتعاقبة في وضع وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، ان جعلت من العراق دولة تعيش في بدايات القرن العشرين[159] لذا ندعوا اليوم وبشدة الى التفكير بشكل النظام الاقتصادي المناسب للعراق باعتباره دولة غنية وفيه كفاءات فنية وعلمية وايدي عاملة وخبرة واجور منخفضة. والنظام الاقتصادي المقبول يجب ان يعود اختياره للشعب.

اما فيما يخص النظام البرلماني المنقول عن التجربة البريطانية فان الوقائع تشير الى فشله فشلاً ذريعاً في العراق لاسباب كثيرة اهمها ان رئيس الوزراء "وهو الشخص التنفيذي الاول وفقاً لهذا النظام" هو من يختاره النواب، والمعروف ان القبلية والولائية العائلية او الطائفية او العنصرية. كلها عوامل تقف او وقفت وراء اختيار الرؤساء الفاشلين لكل الكابينات المتعاقبة يضاف الى ذلك امور كثيرة اهمها ياب المعارضة الحقيقية واقامة المعارضة التوافقية بدلاً عنها وتقديرنا ان المعارضة التوافقية:– تعني القبول بكل ما يقوم به الآخر ما دام لا يتعارض مع مصالح الطرف الثاني. سيما وان الكل تشترك في الكابينة الوزارية وفق منطق الحصص وهذا يعني بالضبط غياب الفيتو المتبادل. المعمول به في الديمقراطية التوافقية[160]. وبسبب فساد النوايا وفساد السلوك تم التوافق على خراب البلد بين جميع الكتل. كما ان النظام باكمله كان لا يساعد على نجاح رئيس الوزراء لان الكتل جميعها كانت تريد مصالحها قبل مصالح الناس. وكان الوزراء في كل الدورات رؤساء اقطاعيات حكومية يتمتع فيها كل وزير بالحماية من قبل كتلته البرلمانية امام الاستجواب والمساءلة وكان ولا زال الوزير يأتمر بأمر كتلته وزعيمها لا بأمر رئيس الوزراء. ولهذه الاسباب تم توزيع الدوائر الحكومية توزيعاً عمودياً او افقياً وفقاً لتقسيم الحصص. لذا وامام كل هذه الاسباب كان من الصعوبة بمكان تحقيق تقدم ولو ملحوظ على حياة الناس. عليه لما كان الرئيس في النظام الرئاسي هو الشخص التنفيذي الاول وهو الشخص المنتخب من قبل

[159] ان المسؤولين جميعاً ليسوا من الاقتصاديين ولا يهتمون بالاقتصاد ولا هم يفهمون فيه. لذا تراهم اليوم يفتحون الاستثمار على أبواب المولات والمجمعات التسويقية لصالح معامل الغير، بدلاً من يفسحوا المجال امام المستثمر واجباره على فتح المعامل والمصانع لإنتاج الحاجات المطلوبة.

[160] جاءت نظرية التوافقية مثل النظريات عن القومية. بعد التجربة وليس قبلها، واكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم كيهارد لمبروج وكابريل وغيرهم. انظر كتاب الديمقراطية التوافقية. المصدر السابق.

الشعب فان الاخذ بالنظام الرئاسي في العراق هو النظام الاكثر تناسباً مع مصالح الشعب او على الاقل في المراحل الاولى لبناء الدولة العراقية. كما وان البرلمان هو الآخر لم يكن في جميع دوراته برلمانا مجزيا بسبب خضوعه المستمر لارادة الكتل والاحزاب ولم تظهر كما اسلفنا المعارضة الحقيقية التي تظهر في كل برلمانات العالم الديمقراطي، لقد فشلت كل الدورات بتأسيس سوابق ونظم برلمانية يعتد بها، والاسباب تعود الى اختيار السيء بسبب سوء القانون الانتخابي الذي سمح ولا زال يسمح لكل فاشل وغير كفوء للوصول الى عضوية هذا البرلمان تلك العضوية التي تؤهله في المساهمة باصدار القوانين، ولقد كان للمحاصصة الاثر المباشر في توزيع الادوار. ولقد كانت الدورات منافية ايضا الى اصول وقواعد النظم البرلمانية وهياكلها التنظيمية. فلم تكن رئاسات البرلمان بقادرة على ضبط ايقاع الاجتماعات او تقليل الغيابات[161] وكان نتيجة كل ذلك كثرة القوانين او جميعها كانت عرضة للنقد والتعديل[162]، ولقد اثبتت التجربة ان الوزراء، ووكلاء الوزراء، والمدراء العاميين كانوا غير عابئين بالوطن ولا بالوظيفة. ولقد كانوا وراء ظاهرة الفساد بكل صورة. فساد الذمم. فساد اثمر عن تزوير الشهادة العلمية. فساد مالي وفساد اداري والسبب يعود الى الصلاحيات المطلقة للوزير والوكيل والمدير العام. تلك الصلاحيات التي منحت لهم بموجب قرارات الحاكم المدني تلك القرارات التي تجاوزت صلاحيات وأصول الصرف الحكومي. صلاحيات التعيين دون التقييد بتوفير الشاغر والدرجة او حتى توفر التخصص المالي. كل ذلك ايضاً كان بسبب تحجيم دور الرقابة المالية ا وان هذه الدوائر اصابها هي الاخرى الفساد. لذلك فالفساد في العراق ليس مجرد اشاعة يراد بها تشويه سمعة الحكومة او محض ادعاءات يقصد فيها معاداة الطبقة الحاكمة في العراق. بل هو حقيقة شاخصة امام الجميع. شعبا وحكومة ومجلس النواب[163].

---

[161] هناك العديد من النواب يترفعون عن حضور الاجتماعات كونهم قادة كتل او من كبار الحزبيين، وهم رغم ذلك يتقاضون مكافآت الأعضاء الحاضرين.

[162] بعد ان تم اصدار تعديل قانون التقاعد المرقم رقم 9 لسنة 2014 قبل نهاية العام 2019 بقليل، ثم عرض القانون من جديد بداية عام 2020 لغرض اجراء تعديلات اخرى عليه. نخص الاعمار المحددة للتقاعد بالنسبة للسفراء او غيرهم من الموظفين. تعديل بعد تعديل.

[163] كتبنا في صحيفة طريق الشعب في عددها ال 100 لسنة 85 الصادر يوم الاحد الموافق 12 كانون الثاني 2020، المقال التالي. حول هدر المال العام في تصريح صحفي للسيدة عضو اللجنة المالية البرلمانية ماجده التميمي. نقلته عنها صحيفة طريق الشعب بعددها 83 لسنة 85 الصادر في الثاني عشر من كانون الاول 2019. جاء فيه ان المصروف من الاموال للفترة من 2004 ولغاية 2018 بلغ الفاً وثلاثة وسبعين تريلونا و 818 مليار و 119مليون دينار عراقي. منها 825 تريليونا و 577 مليار و 81 مليون دينار لاغراض الميزانية التشغيلية وبنسبة 76,88% و 248 تريليونا و 46 مليار دينار لاغراض الميزانية الاستثمارية وهي بنسبة 23,312%، ولو حولنا هذه المبالغ الى دولار لكان اجمالي المصاريف للفترة اعلاه 895 مليار دولار، منها 690مليار للموازنة التشغيلية و 205 مليار دولار تقريبا لاغراض الاستثمار واعادة البناء ولو اردنا ان نستخرج معدل المصروفات السنوية الاجمالية لكافة المصروف لمدة 13 عاماً 69,5 مليار دولار سنوياً، وهو رقم مذهل. ولو اردنا ان نوظف المصروف خلال الاعوام موضوعة البحث بغض النظر عن كل شيء لاغراض الرواتب والاجور (اي الصرف باتجاه التوظيف الحقيقي وليس الفضائي) لما كانت هذه النسب العالية للبطالة والفقر الذي تحدثت عنها النائبة. اذ بلغت نسبة البطالة في عام 2017 قرابة 13% وهي نسبة اقل بكثير عن المعروف عنها لدى العديد من المهتمين بالاقتصاد العراقي، وهي ربما تفوق ال 25% وفي الريف اكثر بكثير. اما ما ذكرته السيدة بشأن الميزانية الاستثمارية فنود ان نذكر انها سبق وان اعلنت ان اكثر من 350 مليار دولار ثم صرفها على اكثر من 6 آلاف

ان الطبقة السياسية في العراق وليس الشعب هو المسؤول عن تفشي هذا الفساد، لقد تم شرعنه الفساد بقوانين وقرارات ومراسيم. والطبقة الحاكمة هي من تحمي الفاسدين وتعميق جهود مكافحتهم. ولقد بدأ الحاكمون الفساد عندما مهدوا له بعدم كشف ذممهم المالية امام الملأ. وصاروا اليوم يعطلون اصدار قانون (من أين لك هذا) او انهم لا يرغبون بتطبيق قواعد قانون الكسب غير المشروع على حساب الشعب رقم 15 لسنة 1958 وتعديله بالقانون رقم 16 لسنة 1958 الذي اصدرته حكومة ثورة 14 تموز عام 1958 وملخصه "يقدم الاقرار من الموجودين بالخدمة او ممن تركوها خلال (ستة اشهر) من تاريخ العمل بهذا القانون متضمنا بيانا بذمتهم المالية على الوجه المتقدم في اول ايلول سنة 1939 او عند دخول الخدمة اذا كان لاحقاً لهذا التاريخ ثم بيانا بذمتهم المالية من تاريخ العمل او من تاريخ ترك الخدمة" والفساد أمر مرفوض ومستهجن بالوجدان كما يقول د. همام حمودي في كراسه (الفساد ص11) ويستطرد يقول لنا لا لاقرانه من الحكام او لنفسه فان النفس لا تميل اليه ولا تسعى له، كما هو حال كثير من القضايا التي يحسنها العقل او يقبحها. واردف يقول في ذات الكراس ص23 ان سبب فساد المجتمعات بالمعنى الذي اشرنا اليه هو الانظمة السياسية المستبدة وطغيان الحكام (اللذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد) نعم يا شيخنا لقد اصبت حين تقول في ص28 منه، ومعنى الفساد الذي اشرنا اليه في مضامينه هو حالة الخراب والتفكيك وضعف الارتباط التي تسود المجتمع والتجاوز على حقوق الاخرين التي من مجموعها نجد فيها نقضاً لعهد وعقد، سواءاً كان هذا النقض مع الله او مع الامة او بين الناس او بين الافراد. وما اشد ضيق التفكير لدى بعض الناس حين يتصور ان المراد من اكل السحت لا يكاد يتجاوز النقص في الميزان والبخس في المكيال. والعياذ بالله. ولا يدور في خلده ما يجري من اكل السحت بالاشكال الفضيعة الاخرى من اختلاس اموال الشعب كلها وابتلاع بيت المال كله، هؤلاء يسرقون نفطنا ويبعونها في اسواق

مشروع اغلبها مشاريع وهمية. وللتاريخ ان السيدة التميمي حريصة كل الحرص على متابعة الصرف الحكومي. منذ قرارات الحاكم المدني الذي رفع الغطاء بشكل مستهتر عن تلك الضوابط وخول الوزراء ورؤساء الدوائر صلاحيات واسعة للصرف لم تكن تتناسب والمردود الاقتصادي والاجتماعي. كما وان بريمر حجم من دور الرقابة المالية على تنفيذ فقرات الموازنة للدائرة الواحدة. او لمجموع الموازنة العامة. ناهيكم على ان رؤساء الكابينات الوزارية لم يكونوا من الاقتصاديين والفنيين الذين يمكن بواسطتهم تنفيذ فقرات الموازنات السنوية. كما وانهم كانوا وما زالوا يخرقون قواعد الصرف واصول اطفاء الذمم المالية، ولقد كان لوزراء المالية دورهم غير المسؤول في التساهل في التنييذ باحكان قوانين الموازنات العامة. وكانوا هم ممن يخرق تلك القوانين ولم يلزموا الدوائر بشروط التعيين والقائمة على توفر الحاجة او الدرجة او التخصص المالي. فلقد حول المسؤولون جميعا دون استثناء من رئاسات الجمهورية مروراً برئاسات الوزرارات والوزراء والوكلاء ورؤساء مجالس المحافظات والمحافظين والمدراء العامبين حولوا دوائر الدولة الى سوق لبيع الوظيفة او بازار للشراء وقد تم ابتداع الكثير من الدرجات الوظيفية وهي درجات طارئة على ملاك الدوائر وهياكل الوزارات، وفي مقدمتها درجة المستشار، وهي درجة كانت تملأ باضيق الحدود وبقرار استثنائي. لان من كان يملأ الوظيفة هو مملوء بمتطلبات الاختصاص وعلوم ادارة المرافق العامة. وقد كانت نسبة الفقر صادمة في المثنى وهي الاعلى وربما في ريفها اعلى كثيراً. اذ بلت 52,1 في المائة وفي الديوانية 47,7 في المائة وفي ميسان ام الزراعة والاللبان والسمك 45,4% في المائة وفي كربلاء ام السياحة الدينية وام الفواكه 13,8 في المائة وفي النجف ام السياحة الدينية والشلب 12,6 في المائة سيدتي النائبة. اننا لا نشكك بهذه الارقام بقدر ما نشكك بحذوى تأثيرها على صاحب القرار. فصاحب القرار لا يفهم ضوابط ولا يعرف اصول الصرف ولا يهتم بما ينشر. انه عازم على جعل مقره فندقاً بخمسة نجوم وموكبه قدر الشارع المحتوم وقراره فوق المعقول والمفهوم. اعان الله من شملهم هذا الفقر بنسبته العالية. والعاطلين الذين باتت احلامهم خيالية. مثل خيالية الاموال المصروفة تحت راية الدولة المنهوبة.

الاحتكارات الاجنبية تحت اسم الاستثمارات وعن هذا الطريق يصلون الى الاثراء غير المشروع[164] تأملوا في اوضاع مجتمعنا وفي اعمال الدولة واجهزتها لتبين لكم اشكال فظيعة من اكل المال الحرام وسرقة العقار العام والسيطرة على الرصيف العام ومصادرة الاعلام بل وحتى الرأي العام. هذه هي حال البلاد تحت راية الفساد. ولغرض تجاوز هذه الظواهر في ظل الدولة المدنية لابد لنا في الوقوف عند الدستور المقترح لهذه الدولة، والذي بموجبه سوف يصل الشعب الى ما يريد. وفي ضوء المقترحات التالية.

المبحث الثاني

ملاحظات عامة عن دستور الدولة المدنية

الدستور هو هوية الدولة التي يحمل صورتها امام العالم واسمها وسيادتها قبل اعضاء المجتمع الدولي. وهو ايضا يد الشعب الذي يمارس فيها صلاحياته ويتمتع بحقوقه ويلبي واجب الخضوع للقوانين فيها.

يعرف الدستور من قبلنا بانه الوثيقة العرفية او المكتوبة التي توضح كيفية قيام وممارسة وانتهاء السلطة السياسية وسلطات الدولة الاخرى. وفيه حماية حقوق الشعب وواجباته، وحقوق الدولة وواجباتها. والدستور تكون قواعده ذات علوية (سامية) وجامدة تطبق لآجال طويلة، ويتم اجراء استفتاء شعبي على كل تعديل. من هذا المنطلق نضع امام القارئ مسودة الدستور العراقي للدولة المدنية.

قبل البدء بعملية صياغة الدستور لابد لنا من التفكير في من سيضع هذه الوثيقة الخطيرة التي تعتبر عصارة تجارب الشعوب وموضع آمالها في تحقيق الاهداف. عليه لابد ان يكون من يضع الدستور من رجال. القانون الدستوري وعلماء النظم السياسية واساتذة واكاديمي علم السياسة ورجال الاقتصاد والضالعين في فقه اللة والشرائع السماوية، اضافة الى ممثلي الامم المتحدة.

وقبل وضع مسودة الدستور وتلافياً لما حصل عام 2004 – 2005 عند وضع الدستور الحالي. نقترح اجراء استفتاء على المواضيع التالية المختلف عليها شعبنا الا وهي:

[164] الامام الخميني. الحكومة الاسلامية. ولاية الفقيه ص137.

1- نظام اتحادي او نظام اللامركزية الادارية.

2- النظام البرلماني. او النظام الرئاسي.

3- نظام دولة القطاع العام – المختلط – الخاص.

في ضوء الاستفتاء الشعبي العام يمكن لاعضاء لجنة صياغة الدستور الاخذ بالنظام المقبول شعبياً (رئاسي او برلماني) والدولة ما اذا كانت اتحادية او دولة الادارة اللامركزية – مع تعديل طفيف على حالة الاقليم. كذلك ينطبق الحال على شكل الدولة الاقتصادي.

ان الدستور كما اسلفنا خلاصة تجارب الشعوب، وهو المعبر بلغة القانون الملزم عن طموحات الشعب. وفي ضوء تجربتنا في العراق نضع ملاحظاتنا حول الدستور المقترح وهو رأي خاص غير ملزم.

ملاحظاتنا حول دستور الدولة المدنية في العراق.

1- الديباجة المقترحة

نحن ابناء وادي الرافدين موطن الرسل والانبياء ومثوى الائمة والاولياء. احفاد من وضع القوانين على مسلته واخترع الارقام في حساباته، وسخر الكتابة في علومه واقام الري في زراعته. آلينا على انفسنا ان نتفقد الاجيال القادمة من ويلات الحروب الاقليمية والعنصرية والطائفية، عازمين على اقامة صرح الدولة المدنية المتعالية على الهويات الجزئية. المواطنة فيها اساس قيمة الفرد والعمل فيها اساس القيمة، وان الدولة وثرواتها ملك للجميع، وان السلطة فيها جزء من الدولة يتم تداولها سلمياً، وهي سلطة المجتمع لا سلطة الجماعة، وان العلم فيها قاعدة البناء، وهو متاح للجميع، وهي بذلك دولة متمدنة، وان المساواة فيها قاعدة لكل سلوك، وان القانون فيها يظل فوق الجميع، وان شعارها سوف يظل بالعلم والعمل نبنيك يا وطن. من اجل هذا الوطن ومن اجل مستقبل ابنائه واجياله القادمة تعاهدنا جميعاً على ان يكون هذا الدستور هوالحاكم والحكم بيننا، وانه الوثيقة الاسمى، وعلى هدى احكامه الثابتة نقر بوحدة الوطن غير القابلة للتجزئة[165] ونتعهد بحماية سيادته واستقلاله وسلامة اراضيه واجوائه ومياهه.

[165] هذه العبارة ودرت في المادة الاولى من الدستور الفرنسي الصادر عام 1958 كما ورد في المادة الثانية من الدستور العراقي لعام 1925. العراق دولة ذات سيادة. مستقلة حرة. ملكها لا يجزأ ولا يتنازل عن شيء منه.

2- جمهورية العراق دولة مدنية ديمقراطية اتحادية لا تقبل التجزئة او الانفصال، ذات سيادة كاملة. نظام الحكم فيها جمهوري رئاسي، ومجلس النواب هو سلطة التشريع والقضاء هو الضامن للعدل.

3- السلطة. هي سلطة الشعب يتم تداولها سلميا بالنيابة عنه وفق تقريره بالانتخاب الحر المباشر على اختيار نوابه وممثليه.

4- يجوز لمليون مواطن بالتجمع والتوقيع الصحيح المطالبة باقالة رئيس الجمهورية. او اي مسؤول منتخب او معين لا يراه الشعب مؤتمنا على مصالحه. او الطلب بتعديل او تغيير القوانين وفق الاسس الواردة في هذا الدستور.

5- المواطنة هوية الجميع لا يجوز المساس بها لاي سبب كان.

6- الاديان جميعها مقدسة. وحرية ممارسة طقوسها وشعائرها مكفولة دون حواجز او قيود الا ما تعارض منها مع القوانين.

7- لا يجوز سن قانون يتعارض مع مدنية الدولة ومبادئها القائمة على الترفع عن الجزيئات القومية والدينية والمذهبية والطائفية والعنصرية بل المرجعية فيها للمواطنة.

8- لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات العامة للمواطن والتي يكفلها الدستور.

9- العراق دولة الجميع، القوميات فيه والمذاهب والاديان متساوية في الحضور والحقوق والواجبات.

10-اللغات في جمهورية العراق المدنية هي وسيلة التخاطب بين ابنائها وهي مصونة بموجب الدستور، واللغة العربية هي اللغة الرسمية في عموم الجمهورية، ولكل الحق بالتخاطب والتعامل بلغته.

11- العراق بلد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من الامة العربية وعضو فاعل في عالمه الاسلامي.

12- الدولة المدنية في العراق عضو في المجتمع الدولي تحترم في تعاملاتها قواعد القانون الدولي وتعمل بما يمليه ميثاق الامم المتحدة وملتزم بميثاق الجامعة العربية وجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

13- تلتزم جمهورية العراق المدنية بمبادئ الاخوة والصداقة وحسن الجوار. وتمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. ولا تقبل ان يتدخل احد في شؤونها الداخلية ما دامت لا تتعارض مع حقوق الانسان.

14- العراق دولة مدنية ذات سيادة يتعامل في سلوكه الدولي وفق مبادئ السلم والامن الدوليين، وهو يتعامل وفق قاعدة المعاملة بالمثل في علاقاته الدولية مع الاخرين.

15- القوات المسلحة في العراق مؤسسة يحكمها الدستور والقانون واجبها الاساس حماية البلد وصيانة استقلاله والحفاظ على سيادته، واجبها عند حدوده وتخومه مع دول الجوار. ومهمة حماية الحدود. والخدمة في القوات المسلحة خدمة الزامية يخضع لقواعدها كل مواطن عراقي بلغ الثامنة عشر من عمره. وينظم ذلك بقانون. وتخضع القوات المسلحة لسلطة الدولة المدنية.

16- تتكون القوى الامنية من جهاز المخابرات العامة ودائرة الامن العام بشقيها الاقتصادي والامني. والشرطة الوطنية الاتحادية[166] والمحلية، وينظم عملها قانون جديد محدد وواضح. وللأمن العامة صلاحية مكافحة الجريمة الاقتصادية ومحاربة المخدرات وتجارة البشر. وتكون كافة قوى الامن الداخلي مسؤولة عن حياة الناس واموالهم وخصوصياتهم وصيانة السلم المدني.

17- لا يجوز اطلاقاً تشكيل اية قوة مسلحة خارج ما ورد اعلاه في المادتين 14 - 15 من هذا المقترح. يعد كل تشكيل مسلح خارج هذا الاطار بمثابة تنظيم عدائي للدولة يخضع للعقوبات القانونية.

18- لا يجوز اطلاقاً اشتراك كل منتسب للجيش او قوى الامن الداخلي او ايه قوة للحماية في اي عملية انتخابية ولا يصح الترشيح لاي منتسب فيها الا بعد تقديم الاستقالة قبل ستة اشهر على الاقل.

19- تعد العتبات المقدسة والمقامات الدينية ومراكز تجمعات الصلاة ولكل الاديان مقدسة. ترعاها الدولة المدنية من خلال وزارة الاوقاف والشؤون الانسانية على ان توحد الاوقاف ويناط بهذه الوزارة تنظيم ايرادات الاوقاف والايرادات الاخرى لاغراض صيانة المقامات واعادة اعمار المتهالك منها. على ان تقوم الوزارة بذات الوقت بالتنسيق مع وزارة المالية للتكفل ببناء دور الايتام ورعاية الكبار ودور الحضانة للفقراء وغيرها من الاعمال ذات العلاقة بالشؤون الانسانية.

[166] في حالة قيام الدولة الاتحادية بموجب الاستفتاء الشعبي.

وننظم ذلك بقانون تساعد فيه الوزارة المواطن المحتاج وتكون مسؤوليتها حصراً بامور الصيانة لكل مرافق الاديان على اختلاف مشاربها.

20- الدولة المدنية في العراق مكونة اداريا من الاقليم والمحافظات ولها ان تبدل الاقضية الى محافظات في ضوء الحاجة ووفق التقدم الذي يسعى اليه هذا الدستور. على ان تكون بغداد هي العاصمة الرسمية للبلاد والبصرة عاصمتها الاقتصادية.

21- العلم والنشيد الوطني وشعار الدولة المدنية من مستلزمات تمييزها عن دول العالم، تنظم وفق الثوابت الوطنية الجامعة بقانون خاص لكل منها.

22- دستور الدولة المدنية في العراق تابع في حاجاته وحاجات الشعب لدولة تتسامى فوق كل جزئية مفرقة، وتتعالى على كل عنوان ضييق. والزعامة فيها غير مقدسة وهي دولة لا تعترف بالرموز السياسية ولا تقبل بتقديس الزعامات أياً كانت. بل المقدس فيها العمل الصالح المنتج للحضارة.

23- العراقييون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي. الفرد في الدولة المدنية رقم غير قابل للتصغير لاي سبب كان.

24- لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية، ولا يجوز حرمانه من هذه الحقوق او وضع القيود عليها ايا كانت. الا وفقاً للقانون وبناءاً على قرار صادر من جهة قضائية ذات اختصاص مخولة هي الاخرى بقانون. يمنع التوقيف الاداري والتوقيف المؤقت واي قيد يقيد حرية الانسان ما دام هذا الانسان لم يخرق القانون.

25- الدولة المدنية تكفل بموجب هذا الدستور تكافؤ الفرص لكل حسب قدرته ولكل حسب عمله وللدولة المدنية وزارة للخدمة العامة والتدريب. تسهر بموجب قانون هذه الوزارة على اعداد الكفاءات والخبرات الفنية وتقوم بالتدريب والتأهيل ويلحق بها مجلس الخدمة العامة. ويتم التعيين في الدوائر الحكومية وفق نظام الامتحان والتعيين المركزي. كما وان هذه الوزارة تأخذ على عاتقها مهمة وزارة العمل فيما يخص تدريب الايدي العاملة الماهرة ولكل الاختصاصات وتقوم بالتنسيق مع وزارة التربية (هيئة التعليم المهني) لغرض انجاح مشروع اعداد الكوادر الفنية لخدمة الصالح العام.

26- لكل فرد عراقي الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين وحرياتهم ولا يمس بالاداب العامة.

27- حرية المساكن مصونة، ولا يجوز اللجوء الى تفتيشها الا للضرورة القصوى وبموجب قرار من قاضي مختص مع الاخذ بنظر الاعتبار حرمة المقتنيات والخصوصيات وعدم اخافة الساكنين بالاساليب البوليسية المعروفة (عدم ترويع الناس).

28- الجنسية. هي بنوة الوطن للانسان. والجنسية في الدولة المدنية، هي حق المواطن في الهوية الشاملة. هي الممثل الوحيد للمواطن عند كل تصرف قانوني.

29- يعد عراقياً كل من ولد لأب عراقي او أم عراقية، ولا يجوز اسقاط الجنسية عنه لاي سبب كان، ولا يجوز جعل التخلي عنها وسيلة عقاب. ويجوز للمتجنس التخلي عنها ا وان يتم اسقاطها عنه وفقاً للقانون. ويجوز لكل عراقي حيازة جنسية اخرى شريطة ان لا يتولى منصباً سياسياً او ادارياً او دبلوماسياً او امنياً رفيعاً، وان لا يشغل اية درجة خاصة وان لا ينضم الى وفود التفاوض مع الدول الاخرى ولا يجوز شغله لاي من هذه المناصب حتى ولو تخلى عن تلك الجنسية. ضماناً لسلامة الدولة المدنية.

30- لا يجوز منح الجنسية العراقية لاغراض سياسية او امنية او لاي سبب كان.

31- القضاء وجد لتحقيق العدل والامن. وهو بكل هيئاته ومحكامه ولجانه التحقيقية الدائمية او المؤقتة مستقلة تمام الاستقلال ولا سلطان عليها غير سلطان القانون. ولا يمكن ان تقام اية عقوبة او تحدد اية جريمة الا وفق نص قانوني ولا عقوبة الا على العقل الذي يعده القانون مسؤولاً وقت اقترافه جريمة، ولا يجوز تطبيق عقوبة اشد على العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجريمة.

32- المحاكم محل التقاضي، والتقاضي حق مكفول للجميع وحق الدفاع عن النفس حق غاية في القدسية ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة.

33- المتهم بريء حتى تثبت ادانته وفق محاكمة اصولية وقانونية وعادلة، ولا يحاكم المتهم عن التهمة ذاتها مرة اخرى بعد الافراج عنه الا اذا ظهرت ادلة جديدة مؤكدة.

34- من حق كل فرد ان يعامل معاملة عادلة في الاجراءات الفضائية والادارية. والعقوبة توقع على الشخص لذاته، ووفق جلسات محاكمة علنية.

35- ليس للقوانين اثر رجعي ما لم ينص بخلاف ذلك. ولا يسري القانون الجزائي باثر رجعي الا اذا كان لصالح المتهم. ولكن تسري القوانين باثر رجعي على الضرائب والرسوم والعائدات التي تخص الدولة.

36- تنتدب المحاكم محاميا للدفاع عن المتهم بجناية او جنحة لمن ليس له محامٍ يدافع عنه، وعلى نفقة الدولة.

37- يحظر الحجز ولا يجوز الحبس او التوقيف الا في الاماكن المناسبة لعيش الانسان. على ان تكون السجون والمواقف مشمولة بالرعابة الصحية والاجتماعية وان تكون خاضعة لسلطة الدولة او سلطة الهيئات ذات الصلة بالتفتيش الدوري والمفاجيء.

38- تعرض اوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال 24 ساعة من حيث القبض على المتهم ولا يجوز تمديدها الامرة واحدة وللمدة ذاتها.

39- للمواطنين رجالاً ونساءاً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بكافة الحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح ويعاقب كل من يسلب هذا الحق من المواطن مهما بلغت درجة القرابة.

40- يحظر تسليم العراقي الى الجهات والسلطات الاجنبية. لاي سبب كان.

41- حق اللجوء السياسي مكفول للغير، ولا يجوز تسليم اللاجئ السياسي الى اية جهة اجنبية او اعادته الى البلد الذي فر منه قسراً. ولا يمنح اي لجوء سياسي الى اي شخص متهم بارتكاب جرائم عادية او جرائم الارهاب. ويتم دراسة طلب اللجوء الانساني بما لا يسمح بالاخلال بالنظام العام.

42- العمل اساس القيمة، وهو حق لكل المواطنين بما يضمن لهم الحياة المدنية اللائقة والكريمة.

43- شعار الدولة المدنية (بالعلم والعمل نبنيك يا عراق) على ان تكفل الدولة تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ولها ان تضع قواعد تنظيم الاجور بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية

ورفاهية العمال. وللعمال حق تأسيس النقابات والجمعيات او المنظمات المهنية، ولهم حق القيادة والانتماء الحر لهذه المنظمات المعبرة عن مصالحهم. ولها قيادة العمال للاضراب والاعتصام.

44- الملكية العامة جائزة في الدولة المدنية ولا يجوز تقرير مصيرها الا بالاستفتاء الشعبي العام. وعلى الدولة حمايتها وتنميتها بما يضمن تحقيق اهداف المجتمع الاقتصادية.

45- الملكية الخاصة مصونة بقدر ما تحقق النفع العام. ويحق للمالك والمجتمع الانتفاع بها واستغلالها بما يحقق الفائدة للجميع، ولا يجوز نزع الملكية الخاصة الا لاغراض المنفعة العامة وبقرار من مجلس النواب او قرار قضائي. مقابل تعويض عادل.

46- تكفل الدولة حرية الانتقال للايدي العاملة العراقية الى كافة انحاء البلاد، وحرية انتقال المهنة والصنعة باي اتجاه نريد.

47- الدولة المدنية مسؤولة عن التنمية المستدامة من خلال وزارة التخطيط والتنمية المستدامة. وتكون هذه الوزارة مسؤولة عن وضع كافة خطط التنمية القومية بكل جوانبها ولها أن تضع تفاصيل خطط التنمية المستدامة في كافة مناحي الحياة وعليها مسؤولية تنشيط القطاعين العام والمختلط وفسح المجال رحبا امام القطاع الخاص ولها ضبط حركة رؤوس الاموال والسلع بين محافظات العراق. وانها مسؤولة بالتشاور مع البنك المركزي في تصويب اسعار الفائدة والتنسيق مع وزارة الاقتصاد بشأن وضع خطط التجارة الداخلية وخطط التجارة الخارجية في ضوء الانتاج المحلي وسد العجز.

48- للاموال العامة حرمة مطلقة وحمايتها واجب على الدولة وعلى كل مواطن[167].

49- تعد كافة اراضي العراق اراضٍ اميرية، وما هو مباع منها او مستاجر او مؤجر وفق نظام اللزمة او المزارعة او المساطحة او تحت اي عنوان آخر وهو بمثابة تنازل أني يقصد به الانتفاع العام والخاص. وكلمة الفصل فيه للدولة فيما يخص اي ملكية لهذه الاراضي (منها واليها).

50- عقارات الدولة ملك صرف لها، لا يجوز التصرف بها لاي سبب كان.

[167] لم يشر الدستور النافذ لعام 2005 الى مسؤولية الدولة في حماية الاموال العامة. فقد نصت المادة 27 منه اولا. للاموال العامة حرمة. وحمايتها واجب على كل مواطن ولم يذكر المشرع اولوية الحماية على الدولة. مما سهل الفساد الحكومي. فلقد استعمل السياسيون هذه النظرة واستولوا على المال العام والعقار العام والشارع العام والرصيف العام. ولقد تركت وفق هذه المادة الحفاظ على المال العام للمواطن فقط.

51- الضرائب والرسوم واجبه، ولا تفرض ولا تعدل ولا تجبى ولا يتم الاعفاء منها (الا استثناءاً) وبموجب قانون جديد بشرع لذلك[168].

52- الاسرة اساس المجتمع. واجب الدولة الحفاظ عليها وعلى كيانها وقييمها الوطنية والدينية والاخلاقية.

53- على الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة، ونعمل بجد على رعاية النشيء والشباب، وتوفر لهم الظروف والاجواء المناسبة لتنمية قابلياتهم وملكاتهم العقلية.

54- الدولة مسؤولة عن تربية وتعليم الاجيال على ان نضمن للجميع التعليم المجاني ولكل المراحل.

55- التعليم الزامي حتى نهاية الاعدادية، وينظم ذلك بقوانين جديدة.

56- على الدولة توفير المدارس والمعاهد والجامعات. ورياض الاطفال بانماط الحداثة والعمل على توفير الاجهزة والمختبرات وكل وسائل التعليم النظري والعملي والمهني.

57- للاولاد حق على والديهم فيما يخص الصحة والتربية والرعاية، وللوالدين حق على اولادهم في الاحترام والرعاية ولا سيما في حالات المرض والعجز والشيخوخة، وللدولة المدنية تشريع قانون صارم وناجح بهذا الشأن.

58- يمنع كل اشكال العنف ضد الاطفال سواءاً أكان ذلك عنفاً اسرياً او تربوياً او في الحياة العامة. الدولة مسؤولة عن تشريع قانون صارم يحمي الطفولة.

59- يمنع منعاً باتاً الاستغلال الاقتصادي للاطفال بكافة صوره وتتخذ الدولة الاجراءات الكفيلة بحمايتهم. كذلك حمايتهم من كل انواع الاستغلال.

60- تكفل الدولة للاسرة والفرد وبخاصة (الطفل) والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي، وكل المقومات الاساسية للعيش في حياة حرة وكريمة، وتؤمن لهم الدخل المناسب والسكن المناسب. وبذلك تكون الدولة مسؤولة عن الضمان الاجتماعي والصحي لكل عراقي ويتم بناء على ذلك صرف المعونة لكل عراقي بلغ الثامنة عشر من عمره بما يضمن له حق الحياة. مع ملاحظة

[168] يتم اليوم بسبب الفساد والتلاعب وبشتى الطرق في استحصال الضرائب والرسوم مقابل رشى لا حصر لها.

ايجاد فرص عمل لهم. وتقطع المعونة حال مباشرته بالعمل. ويتم تنظيم ذلك من قبل وزارة الاوقاف والشؤون الانسانية.

61- لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة وتتكفل الدولة بتوفير وسائل الوقاية والعلاج وذلك بانشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية، وللافراد والهيئات الاجتماعية حق انشاء المستشفيات او المستوصفات الخاصة وباشراف مباشر من قبل الدولة، على ان يتم تأمين الادوية والعلاجات والمواد الطبية حصراً من قبل الدولة، ولا يجوز الاستيراد الا من خلال المؤسسات الصحية الرسمية.

62- الدولة مسؤولة مسؤولية تامة عن المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهليهم تمهيداً لدمجهم في المجتمع.

63- تكفل الدولة حماية البيئة بما يتناسب وحياة المواطن والكائنات الحية. وتعمل على دوام الخضرة ومعالجة كل ما يساهم في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري.

64- تشجع الدولة التعليم العالي والبحث العلمي، وتعمل على تهيئة المختبرات ووسائل البحث العلمي الاخرى.

65- تعمل الدولة على تسهيل مهمة التعليم الاهلي والتعليم الخاص بما يضمن المساواة بين الطلبة في جميع مراحل التربية والتعليم. وان تسعى للمساواة في مسألة مستويات التعليم في كافة مدارس ومعاهد وجامعات العراق.

66- ترعى الدولة وتتبنى الانشطة الثقافية وتشرف على المؤسسات الثقافية في كافة مشاربها بما يضمن نشر المعرفة بين الاجيال. خاصة ما يتعلق بتاريخ العراق وحضارته. وتعمل على نشر ثقافة البلد في بلدان العالم.

67- ممارسة الرياضة حق لكل فرد عراقي. وعلى الدولة تشجيع انشطتها ورعايتها وتعميمها، والعمل بجدية على توفير مستلزماتها من نوادي او ملاعب او اقامة المساحات الخضراء لممارسة هذه الانشطة المفيدة.

68- الانسان في الدولة المدنية حر. وحريته وكرامته مصونة ولا يجوز وضع القيود على حريته الا بموجب القانون وبعد استكمال التحقيقات الاصولية.

69- يحرم تحريماً باتاً كل انواع التعذيب الجسدي او النفسي او المعاملة غير الانسانية. ولا يعتد باي اعتراف ينتزع بالاكراه. ويمنع التهديد باي شكل من الاشكال، من حق المواطن في حالة تعرضه للتعذيب المطالبة بالتعويض.

70- تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني والعنصري والمذهبي والطائفي. وينظم ذلك بقانون حرية الاعتقاد.

71- العبودية (والرق) عمل مخالف للقانون الطبيعي، لا عبودية ولا قسر ولا سخرة ولا استغلال في الدولة المدنية.

72- يحرم تحريماً باتا الاتجار بالمخدرات بكافة انواعها ويحرم تعاطيها وتوقع الدولة اقصى عقوبة ممكنة بحق المتاجرين والممولين والمتعاطين وعلى الجميع مكافحة هذه الآفة القاتلة لوعي الشعوب.

73- تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والاداب.

1. حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.
2. حرية الصحافة والنشر والطباعة والاعلان والاعلام.
3. حرية الاجتماع والتظاهر السلمي والاضراب العام.
4. العصيان السلمي.

74- تكفل الدولة الحرية السياسية وحرية تأسيس الاحزاب والجمعيات السياسية او الانضمام اليها. وتنظم الدولة تأسيس الاحزاب وفق مباديء وبرامج سياسية واقتصادية بما لا يلحق الضرر بالبلاد. على ان تكون لهذه الاحزاب شعبية مقبولة تؤهلها للوصول الى السلطة. ولا يجوز اجبار احد للانضمام الى هذه الاحزاب. او الابقاء على عضويتها.

75- حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية وغيرها مكفولة، ولا يجوز مراقبتها او التنصت عليها او الكشف عن مضامينها الا لضرورة قانونية او امنية ووفق قرار قضائي.

76- المواطن حر في مسألة التزامه باحواله الشخصية ومعتقداته الذاتية او حر في مذهبه واختياراته على ان لا يتعارض مع حرية المواطن الآخر.

77- لكل فرد حرية الفكر والمعتقد والايمان بما لا يتعارض مع توجهات الدولة المدنية العامة.

78- للكل الحق في ممارسة شعائره الدينية على اختلاف انواعها. بما لا يتعارض مع الضوابط القانونية. وتقوم الدولة بحماية حرية العبادة واماكن اقامتها.

79- للكل حرية السفر والتنقل والسكن دلخل العراق وخارجه ولا يجوز نفي العراقي او ابعاده او حرمانه من العودة الى الوطن.

80- تحرص الدولة المدنية على اقامة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني الحقيقية، وتعتبرها الدولة نواة بناء المجتمع المتحسس لمشاكله بعيداً عن تدخل الدولة. ولها اعداد الكوادر المتخصصة في النفع العام والخدمة الاجتماعية المجانية.

81- تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب. ويتكون من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل 200 الف نسمة. حسب التعداد العام لكل عشرة سنوات ويقسم العراق الى مئتي دائرة انتخابية بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد. يضاف الى ذلك وبنسبة 10% من اعضاء المجلس، نوايا استشاريين تختارهم الجامعات وفق استمارة الترشيح. على ان يكون المرشح من المشهود لهم بالكفاءة العلمية والحيادية والوطنية. ويفضل من حملة الشهادات العلمية في العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتعد اصواتهم اصواتاً صحيحة في انجاز القرارات او اقرار القوانين.

82- لمجلس النواب حق تشريع القوانين وتعديلها، وله الحق بالاشراف على اعمال السلطة التنفيذية.

83- يحق لمجلس النواب الطلب من رئيس الجمهورية استجواب اي وزير وفي حالة استجابة الرئيس عليه ان يبلغ المجلس خطياً بتاريخ الاستجواب. وفي حالة تكرار الاخطاء لدى الوزير. من حق المجلس الطلب من الرئيس اقالة الوزير، وفي حالة اصرار الرئيس على عدم اقالة الوزير، يحق لمجلس النواب اقالة الوزير بالاغلبية المطلقة.

84- يمكن لمجلس النواب الطلب من الرئيس توضيحاً بشأن قضية ما. وعلى رئيس الجمهورية اجابة المجلس بالتوضيح المطلوب. وفي ضوء ذلك يمكن للمجلس التوجيه بضرورة قيام الرئيس باجراء تعديلات على سياسته.

85- في حالة تكرار الاخطاء يمكن للمجلس الاعتراض على قرارات الرئيس بأغلبية الثلثين، وله حق مساءلة الرئيس في الامور التالية والبدء في مسالة عزله. ويمكن عزله بالتصويت باغلبية $\frac{3}{4}$ اعضاء المجلس. وبحضور كافة اعضاء المحكمة الدستورية. على ان يترأس الجلسة رئيس المحكمة. وهو من يعلن قرار العزل.

1. الحنث في اليمين الدستورية.
2. انتهاك صارخ للدستور.
3. الخيانة العظمى.

وفي حالة عزل الرئيس يباشر نائبه بمهام رئاسة الجمهورية كونه منتخباً من الشعب. وفي حالة خلو منصب نائب الرئيس. لرئيس مجلس النواب مباشرة شؤون الرئاسة ولمدة لا تزيد على ستين يوماً.

86- يجوز لرئيس الجمهورية حل البرلمان اذا حصلت موافقة المحكمة الدستورية او ان يتم الحل بموافقة اغلبية ثلثي اعضاء المجلس. على ان تجري الانتخابات العامة خلال مدة اقصاها تسعون يوماً من تاريخ الحل.

87- يؤدي رئيس الجمهورية ونائبه اليمين الدستورية امام البرلمان.

88- تكون جلسات مجلس النواب علنية والتصويت يكون سرياً. ولا يمكن عقد جلسة سرية الا اذا تعلق الامر بمسألة أمنية ملحة.

89- يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد بمرسوم جمهوري خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة من قبل المحكمة الدستورية، وتعقد الجلسة الاولى برئاسة اكبر الاعضاء سنا وذلك لغرض انتخاب الرئيس ونائبيه باغلبية الثلثين.

90- على مجلس النواب تشكيل اللجان البرلمانية خلال مدة اقصاها شهراً واحداً تبدأ من تاريخ انتهاء الجلسة الاولى.

91- تكون الدورة الانتخابية لمجلس النواب محددة باربع سنوات تبدأ من تاريخ اول جلسة وتنتهي نهاية السنة الرابعة. وبعدها يتم انتخاب مجلس نواب جديد خلال مدة اقصاها تسعون يوماً من تاريخ انتهاء الدورة السابقة.

92- يجوز اذا دعت الضرورة الامنية والمالية تمديد عمر المجلس لمدة لا تزيد على الشهر واحد، على ان يتم حسم موضوع التمديد.

93- لمجلس النواب دورة انعقاد سنوية بفصلين تشريعيين امد كل منهما خمسة شهور، ويجوز لرئيس الجمهورية او رئيس المجلس او لخمسين عضواً من اعضاء المجلس الدعوة لجلسة استثنائية لمناقشة موضوع مستعجل، ولا يجوز انعقاد الدورة الا بحضور اغلبية الثلثين.

94- تتخذ القرارات وتعلن الموافقة على القوانين باغلبية اعضاء المجلس المطلقة. على ان يكون النصاب دوما بحضور الثلثين اذ قد يتطلب القرار موافقة الثلثين، وانه لمن التجربة. فان النصاب لا يكتمل الا بها وذلك لتقليل ظاهرة الانقطاع والغياب.

95- مشروعات القوانين تقدم من قبل رئيس الجمهورية او هيئة شعبية تحصل على توقيع مليون شخص على ان يكون التوقيع صحيحاً ومثبوتاً. او من اللجان البرلمانية. او ان يعد مشروع القانون من قبل 50 عضواً من اعضاء البرلمان.

96- يختص مجلس النواب باصدار القوانين الاتحادية او تعديلها ويصادق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ولا تعتبر نافذة الا بعد مصادقة المجلس عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

97- يوافق مجلس النواب على تعيين رئيس واعضاء محكمة التمييز الاتحادية ورئيس الادعاء العام ورئيس هيئة الاشراف القضائي. وله المصادقة على تعيين السفراء واصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من رئيس الجمهورية، وله الحق بالموافقة على تعيين رئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بدرجة قائد فرقة فما فوق. ورئيس جهاز المخابرات العامة بناء على ترشيح رئيس الجمهورية. ويحق لرئيس الجمهورية ولمرة واحدة فقط الاعتراض على قرار عدم موافقة البرلمان على مرشحيه وله ان يبدلهم، وفي حالة اصرار الرئيس على مرشح ما. عليه عرضه للمرة الثانية. وفي حال ان رفض البرلمان هذا المرشح. على الرئيس استبداله بمرشح آخر. وفقاً لمبدأ التوازن بين السلطات.

98- لا يجوز لرئيس الجمهورية اعلان حالة الحرب (او شن الحرب) الا بعد استحصال موافقة مجلس النواب. وفي حالة الظروف الطارئة على الرئيس اتخاذ موقف الدفاع بالرد المناسب لدرء الخطر والتقدم باستحصال موافقة المجلس على الرد العام.

99- يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من اراء اثناء دورة الانعقاد، ولا يتعرض للمساءلة امام المحاكم بشأن ذلك. ويجوز القاء القبض عليه بعد رفع الحصانة، اذا تعلق الامر تهمه جنائية او تهمة تخص المال العام.

100- يجوز لمجلس النواب حل نفسه اذا تعذر قيامه بالاعمال الموكلة اليه، ويتم الحل بحصول اغلبية ثلثي اعضاء المجلس. على ان تجري الانتخابات خلال مدة اقصاها تسعون يوماً من تاريخ الحل.

101- تعقد اول جلسات مجلس النواب دستورياً في الاول من نيسان عند كل دورة انتخابية وتحتسب السنة النيابية بين الاول من نيسان الى نهاية آذار من العام الذي يليه ويتم انتخاب رئيس الجمهورية في الاول من شباط من الدورة الرئاسية. ويستلم مهامه الدستورية في الاول من آذار من العام الرئاسي. بحيث يكون رئيس الجمهورية رئيساً للدولة قبل شهر من تاريخ انعقاد الدورة الجديدة لمجلس النواب. والمدة الرئاسية والبرلمانية اربعة سنوات.

102- رئيس الجمهورية:- هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن هو رئيس السلطة التنفيذية، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة، وهو المسؤول عن سيادة البلد وسلامة سمائه واراضيه. ويكون رئيس اركان الجيش هو القائد العام للجيش والقوات المسلحة.

103- يتم انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب الفردي الحر المباشر ووفق الآتي:

أولاً: ان يحصل المرشح على تأييد مليون ناخب وذلك عن طريق جمع تواقيع صحيحة ومثبتة وفي جيع المحافظات.

ثانياً: يقسم العراق لاغراض انتخاب الرئيس الى (20) دائرة انتخابية سبعة عشر دائرة للمحافظات ودائرة واحدة لمدينة الثورة دائرة لقاطع الرصافة ودائرة لقاطع الكرخ في بغداد، وتتبع الشعب والمراكز الانتخابية هذه الدوائر.

ثالثاً: يجرى الانتخاب بطريقة الانتخاب الفردي الحر المباشر. والمرشح الذي يحصل على البية 50%+1. هو المرشح الفائز ليكون رئيساً للجمهورية. اما الشخص الذي يليه في عدد الاصوات الصحيحة يكون نائباً للرئيس.

رابعاً: في حالة عدم حصول اي مرشح على نسبة 50+1 يصار الى اعادة الانتخابات مرة ثانية "خلال مدة اقصاها شهراً واحداً" والمرشح الذي يحصل على الاغلبية النسبية (اغلبية عدد الاصوات الصحيحة) يكون هو الرئيس ومن يليه في عدد الاصوات يكون هو نائب الرئيس.

104- تكون مواصفات المرشح للرئاسة على النحو التالي:

1. ان يكون عراقياً من أب عراقي وأم عراقية، وان لا يحمل جنسية اجنبية، ولا يجوز الترشيح لمن له جنسية ثانية حتى وان تخلى عنها.
2. ان يكون قد بلغ الخامسة والاربعين من العمر.
3. ان يكون من حملة الشهادة الاولية الجامعية ويفضل من نخرج من الجامعات الرصينة.
4. ان يكون مستقلاً من الناحية السياسية ولايتبع او ان يكون قد انتمى الى اي حزب سياسي. وان يكون ذا سمعة حسنه. وله خبرة ادارية واقتصادية، وان يكون ملما بأمور الحياة العامة. وان يتمتع بعقلية متفتحة.

ان الشعب في هذه الحالة هو من سيقول كلمته في رئيسه وهو المسؤول عن اختياره. وهو الذي سيحاسبه، والشعب هنا مسؤول عن خياراته.

105- يؤدي الرئيس ونائبه اليمين الدستورية امام البرلمان بعد انتخاب الأخير. ومدة الرئاسة اربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وعن طريق الانتخاب الحر المباشر.

106- ينوب نائب الرئيس محل الرئيس لدى غيابه لأي سبب كان. وفي حالة خلو المنصب الاول وعدم وجود نائب للرئيس يقوم رئيس مجلس النواب بمهام رئاسة الجمهورية مدة لاتزيد عن ستين يوماً.

107- يقوم نائب رئيس مجلس النواب بمهام رئيس المجلس في حال قيام الاخير بمهام رئيس الجمهورية.

108- يختار رئيس الجمهورية وزرائه وهو المسؤول عنهم ويقوم بالمثول امام مجلس النواب للحصول على موافقة المجلس على الكابينة الرئاسية وعلى البرنامج المرفق مع قائمة الاسماء.

109- الرئيس هو المسؤول الاول عن مهام وزرائه وله حق محاسبتهم واقالتهم متى شاء.

110- القضاء في الدولة المدنية هو وسيلتها في تحقيق مدنية الدولة لانه يقر بالمساواة امام القانون، وهو جهاز مستقل وتتولاه المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها، وتصدر احكامها باسم الشعب. والقضاة يفترض ان يكونوا مستلقين لا سلطان عليهم في قضائهم بين الناس الا سلطان الضمير والقانون.

ان ما ورد بالدستور الحالي من توزيع وتعريف بالسلطة القضائية يمكن الاخذ به في دستور الدولة المدنية باستثناء ما يخص المحكمة الاتحادية والتي سيكون رأينا ان تكون المحكمة الدستورية.

111- المحكمة الدستورية. هي الاقرب الى الصواب. لانها تختص بتفسير قواعد الدستور. وهي تتألف من قضاة وعلماء في القانون والنظم السياسية اوالمختصين بالقانون الدستوري وعلم السياسة وتتلخص وظائفها فيما يلي:

1. الرقابة على دستورية القوانين والانظمة السائدة.
2. تفسير نصوص الدستور. وتوضيح نوايا واهداف المشرع.
3. الفصل في القضايا التي تنشأ جراء تطبيق القوانين الاتحادية.
4. النظر بمدى مطابقة قرار السلطة الاتحادية والانظمة السائدة او التعليمات مع ما يوجب اليه الدستور.

112- مقترح تشكيل المحكمة الدستورية

يتم اختيار اعضاء المحكمة الدستورية من قبل هيئة تتكون من الجهات المدرجة ادناه، يرأسها اكبر القضاة سنا وخدمة. ويصادق على الترشيح مجلس النواب:

1. اعضاء اللجنة القانونية البرلمانية.
2. اعضاء مجلس القضاء الاعلى.
3. هيئة الاشراف القضائي.
4. رئيس واساتذة المعهد القضائي.
5. ممثل نقابة المحامين.
6. ممثل جمعية الحقوقيين العراقيين.
7. عميد كلية القانون في جامعة بغداد.

وان اهمية هذه المحكمة الدستورية تبرز في حالة وجود اختلاف في التفسير لدى الجهات الحكومية. لذا فانها يجب ان لا تعد جزء من السلطة. كما هو الحال اليوم في المحكمة الاتحادية التي تذهب الى تفسير الدستور وفق اهواء الاحزاب والكتل السياسية.

5. للمحكمة الدستورية صلاحية الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات والادارات المحلية.
6. الفصل في النزاعات والاختلافات التي تحصل بين رئيس الجمهورية والبرلمان.
7. المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.
8. الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للاقليم والمحافظات غير المرتبطة باقليم.
9. الفصل في التنازعات القانونية بين الاقليم والمحافظات او بين المحافظات ذاتها.
10. الفصل في تنازع السلطات بين الاقليم والاتحاد.
11. تعد قرارات واحكام المحكمة الدستورية احكام باتة وملزمة لكافة السلطات.

113- المفوضية العليا لحقوق الانسان يجب ان تكون مستقلة تماماً عن هيمنة السلطة التنفيذية. ويشرع بذلك قانون مشدد.

114- المفوضية العليا للانتخابات يجب ان تكون مستقلة ويجري انتخابها بالانتخاب الحر المباشر وبشكل مستقل مع الانتخابات النيابية.

115- الغاء هيئة النزاهة واصدار مرسوم بانشاء المحكمة العليا لمكافحة الفساد. وتقوم باستقبال الشكاوى والمعلومات الخاصة بالمفسدين، وتكون لها هيئات تحقيقية مستقلة في كافة المحافظات. وتجري المحاكمة وفقاً لقانون يختص بمكافحة الفساد يصدره مجلس النواب. على ان يتم اصدار الاحكام المشددة بحق المفسدين ولها ان لا تفرج عن السجين لاسباب الفساد الا باعادة الاموال المسروقة. او التعويض عن الضرر الذي لحق بالملك العام والمال العام.

116- البنك المركزي العراقي يتمتع بالاستقلال الكامل عن جميع سلطات الدولة. وله الحق بمتابعة شؤون العملة وله التنسيق مع وزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية فيما يخص رفع وخفض سعر الفائدة. على ان يمتنع عن بيع العملة، ويتم التحويل في الاستيراد على فتح الاعتماد. ويكون مسؤولاً امام مجلس النواب.

117- الدعم الكامل لاستقلال ونزاهة ديوان الرقابة المالية وله حق الرقابة والتفتيش والتدقيق على حسابات كافة دوائر الدولة ابتداً من ديوان الرئاسة الى ابسط ملاحظيه في جمهورية العراق ويكون مسؤولاً امام مجلس النواب.

118- يتم الغاء كل من هيئة الاعلام والاتصالات ودواوين الاوقاف. وتناط مهام هيئة الاتصالات بوزارة الاتصالات والبريد، اما هيئة الاعلام فيتم نقل مهامها الى وزارة الثقافة لتشابه المهام.

119- تناط واجبات دواوين الاوقاف بوزارة الاوقاف والشؤون الانسانية. ولها ان تنظم امور الشهداء وترعى حقوقهم القانونية. بالتنسيق مع وزارة الدفاع.

120- الغاء كل من الهيئات التالية ان وجدت. لتعارضها مع صلاحيات الدوائر الاخرى. لتنازع الصلاحيات.

1. الهيئة العامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات.
2. الهيئة العامة لمراقبة تخصص الواردات الاتحادية.

121- تعد الاذاعة والقنوات الفضائية المملوكة للدولة هيئات مستقلة تمول من الدولة فقط. ولها حرية النقد والتصويب للسياسات العامة ولكل السلطات في الدولة.

122- لا يجوز للدولة ان تمتلك اي وسيلة اعلامية باستثناء جريدة الوقائع العراقية. ولرئاسة ومجلس النواب والقضاء تعيين ناطق باسم كل منهما. علما ان يكون المتحدث باسم رئيس الدولة هو الموضح للسياسة العامة للدولة.

123- تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظام الدولة المدنية الديمقراطية، للسلطة الاتحاد[169] لوحدها فقط التحدث باسم العراق عن طريق رسم السياسة الخارجية، والدفاعية، والامنية، وامور الجنسية، واصدار العملة وتنظيم التجارة مع الدول الاخرى ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد أمن الاتحاد واصدار الجوازات وتنظيم امور الضرائب والرسوم الاتحادية والسيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن الاخرى. لان الاتحاد وهو من يمول موازنات الاقاليم والمحافظات. عليه لا يجوز اطلاقا منازعة الحكومة المركزية

[169] الاتحاد. تمثله حكومة مركزية تمتلك اختصاصات عليا ملزمة مباشرة ومتنوعة قبل حكومات اعضاء الاتحاد ورعايا هذه الحكومات. انظر القانون الدولي العام. د. حسن الجلبي ص228.

بشأن انتاج وتسويق النفط والغاز والمواد الاخرى. لانها تعتبر من صميم عمل الدولة الاتحادية. ولا تقبل اعتراضات الاقاليم والمحافظات غير المرتبطة باقليم.

124- الاقليم. يعد اقليم كردستان خطوة بالاتجاه الصحيح لشكل الدولة الاتحادية في العراق، وهو رغم السلبيات التي سيرد ذكرها في مسيرته يعتبر نموذجا في ادارة ذاتية ناجحة ويمهد السبيل لسلوك اتحادي اداري يأخذ شكله القانوني من خلال احترامه لسلطات الدولة المركزية ولا ينازعها في امور تعد من صلب واجباتها مثل الدفاع وحركة الجيش الاتحادي على كافة اراضي الدولة المدنية.

لقد كانت تجربة الاقليم ناجحة في بناء ادارة محلية وحكومة استطاعت ان تقدم المعقول من المنجزات للمواطن في الاقليم واستطاعت التجربة النيابية ان تصنع نموذجاً مقبولاً يمكن الاخذ به في المستقبل. غير ان الاقليم تجاوز ما هو معروف في نظم الاتحاد الفدرالي. فقد أخذت قيادة الاقليم تتصرف على وجه الاستقلال في امور العلاقات الخارجية واستقبال الوفود ورؤساء الدول ووزاراتها. كما وان رئاسة الاقليم وحكومته تتصرف على وفق القبول بالامر الواقع لضعف حكومات المركز كما وان حكومة الاقليم تطالب بامور تنم من ورائها على نية الاستقلال وان الاقليم عندهم خطوة اولى نحو الانفصال وهذا قد يكون السبب في الاستفتاء الذي تم عام 2017 في الخامس والعشرين من سبتمبر (ايلول). كما ان الاقليم أخذ ينازع المركز في المراكز الحدودية والمطارات او باستحصال الرسوم والضرائب وغيرها من الاعمال الحصرية للحكومة الاتحادية. لذا فان تصحيح المسيرة ورفع هاجس الخشية من البلد الام. هو الكفيل لان يكون الاقليم بادرة خير للدولة المدنية الديمقراطية في العراق.

125- مجالس المحافظات. لقد كانت تجربة مجالس المحافظات تجربة قاسية اعادت البلد ومحافظاته عقوداً الى الوراء وكل منا يجد ان هذه المجالس لم تكن تختلف بعضها عن البعض الآخر رغم ان المنطق يقضي انها تمر بعد كل دورة انتخابية بتجربة تغنيها للدورة التالية. غير ان ذلك لم يحدث، لسبب واحد تدور حوله كل الاخفاقات الا وهو ان الاحزاب الحاكمة لم تكن أحزاب مدارس تعد الكوادر الادارية المهيأة للعمل الحكومي سيما وان هذه المجالس يفترض انها غير سياسية انما هي مجالس هدفها اداري[170] يقوم على بناء المحافظة والعمل على تقديم

[170] ورد في ثانيا من المادة 122 من الدستور. تمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة بما يمكنها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية. هذا وقد ورد في الفقرة اولا من المادة الثانية من قانون المحافظات غير المرتبطة باقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل. ان مجلس المحافظة هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق اصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من ادارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية... ولم يقل السياسية.

الخدمات لمواطنيها اضافة الى تقدير الظروف الموضوعية لقواها العاملة والعمل على ايجاد فرص الاستثمار الحقيقية لتشغيل العاطل منها في بناء وتطوير المحافظات، غير ان ما حصل في ضوء تجربة الاعوام السابقة ان هذه المجالس استنسخت الامراض الحزبية للاحزاب الحاكمة في تعاملها اليومي مع مشاكل هذه المحافظات واضافت اليها افرازات المحيط الضيق، فاصبحت منابر للمناكفات والمهاترات والمعاكسات بين اعضاء مجالس هذه المحافظات مما ابعدها تماماً عن الاهداف المرجوة منها بموجب الدستور والقانون، اضافة الى قلة كفاءة الكثير من اعضائها او ان غالبيتهم لا يملك شهادة علمية تؤهله للعمل الاداري الحكومي. كما وانهم لم يدخلوا في معاهد او دورات تدريبية تؤهلهم للتصدي لمشاكل محافظات غلب عليها التأخر والتخلف في شتى مناحي الحياة. وقد نتج عن كل ذلك ان زادت هذه المحافظات تخلفاً فوق تخلفها حتى ان بعضها تآكل منها ما هو جيد او كان يمت للحضارة بصلة. كما وان الفشل تتقاسمه كل المحافظات بما في ذلك محافظة بغداد.

ان ما حصل داخل هذه المجالس هو تجسيد للصراعات الحزبية القانعة بين احزاب السلطة، قد تكون هذه الصراعات سياسية او طائفية او عنصرية او صراع تقاسم النفوذ او خلافات في توزيع المراكز او المناصب. او صراع للاستحواذ على عقارات الدولة او اراضيها. او صراعات عشائرية وعلى مشاكل شخصية بطبيعتها، مما يوحي للمراقب ان هذه التجربة كانت ضحية فقدان التوازن امام مغريات السلطة او فقدان سعة الافق في ان تكون نموذجا للعراق المظلوم والذي هب لانقاذ اهله ومواطنيه في اسباب الفقر والفاقة وقلة الحيلة في ظل عهود سابقة كانت سببا في انتشار المدارس الطينية او الشوارع الترابية او المدن التي نفتقد حاراتها حديقة صغيرة يفرح بها طفل او يافع رماه القدر في دولة كانت ولا زالت قائمة على حكم اشخاص لا حكم مؤسسات.

ان هذه الاسباب وتلك النتائج يجب ان تكون حافزاً لنا ولكل الاحزاب في ان لا نعيد نفس الاخطاء وان تعمل منذ هذه اللحظة على اعداد من هو نزيه وكفوء للترشيح لانتخاب المحافظ ورئاسة وفق مقترح قانون مجالس المحافظات الجديد.

126- مقترح قانون مجالس المحافظات الجديد.

لغرض تجاوز السلبيات التي رافقت اداء مجالس المحافظات ولغرض وضع قانون يتناسب والظروف الموضوعية للبلد. كان لابد من التعرض لبعض اسباب الفشل في اداء هذه المجالس والتي يمكن حصرها على النحو التالي:

1. هيمنة السياسة على الادارة. وهذا الموضوع يتطلب التركيز على دور المجالس الاداري وانها بحكم الدستور وقانون مجالس المحافظات اداة تطبيق نظام اللامركزية الادارية.
2. عدم كفاء اعضاء مجالس المحافظات للتصدي للعمل الحكومي والاداري والاقتصادي والعمراني.
3. هيمنة العلاقات العشائرية والعائلية على نشاطات هذه المجالس مما ادى الى فقدانها البوصلة الادارية المطلوبة.
4. الهيمنة الحزبية. لقد حاولت الاحزاب السيطرة كل على هواها على مجالس المحافظات، وادت سيطرة البعض في هذه المحافظة والبعض الاخر في تلك الى تراجع الاداء والاداري والخدمي أمام تقدم الصراع السياسي، وكانت نتيجة ذلك اصابة هذه المجالس بذات الامراض والاوبئة التي اصابت الحكومة الاتحادية. وكانت نتيجة كل ذلك قيام ما يطلق عليه بالدولة الفاشلة.
5. ان مهمة المجالس المحلية في دول العالم المتحضر تنحصر في الامور الادارية والخدمية البحتة. ففي السويد مثلاً، تكون دائرة البلدية مسؤولة عن المدارس ورياض الاطفال ودور الحضانة وهي مسؤولة عن الاعمار وتنظيم الشوارع، وهي معنية باصدار اجازات السوق وتنظيم المرور، وهي من يهتم باصدار الجوازات وتنظيم امور الاقامة. كذلك تراها تتابع شؤون الطاقة والكهرباء ومد الماء لتدفئة الدور السكنية ودوائر الدولة والشركات. اضافة الى اعمال اخرى كثيرة جدا. ومن هذا المنطلق تقترح مسودة مشروع قانون المحافظات التالي:

أولاً: يتم انتخاب المحافظ بالانتخاب الفردي الحر المباشر (بعيداً عن الانتخاب بالقائمة) لثبوت فشل نظام الانتخاب بالقائمة بالاتيان باعضاء يتصفون بالكفاءة والنزاهة، كما وان هذا النوع من الانتخاب يقرب المنتخب من رغبة الناخب، لان الاخذ بنظام القائمة يعني التسليم لارادة الكتل واختياراتها لاعضاء اثبتت التجربة فشلهم وفساد بعضهم او عدم كفاءة الآخر.

ثانياً: يصبح محافظاً كل من حصل على اكبر عدد من الاصوات ويفضل ان تكون النسبة 50+1. ويكون نائباً أول للمحافظ من يحصل على اعلى الاصوات بعد المحافظ، والنائب الثاني لمن يلي النائب الاول في عدد الاصوات الانتخابية.

ثالثاً: يتكون قانونا مجلس المحافظة من كافة مدراء الدوائر الخدمية والامنية (باستثناء القوات المسلحة) والمالية ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات. ويضم المجلس نائبي المحافظ المنتخب.

رابعاً: يسمى قانوناً مدير عام دائرة التخطيط والاحصاء في المحافظة مديراً عاماً للمتابعة في كل امور تنفيذ خطط المجلس.

خامساً: يسمى قانونا مدير عام المالية في المحافظة. بمدير عام لامور الصرف وتطبيق ضوابط هذا الصرف وفقاً للاصول المالية المتبعة.

سادساً: تنشأ وفقاً لهذا القانون دائرة باسم (المديرية العامة للرقابة والتدقيق) في المحافظة للتدقيق في كافة اوجه الصرف الحكومي والتدقيق في كل العقود والمبايعات الحكومية، ولها التنسيق المباشر والمستمر مع ديوان الرقابة المالية وترفع تقاريرها الدورية اليه.

سابعاً: تكون اجتماعات المجلس دورية برئاسة المحافظ او النائب الاول (له عقد اجتماعات طارئة حسب الظروف الموضوعية) وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة. ويفضل ان تكون الاجتماعات بعد الدوام الرسمي او العطل الرسمية[171].

ثامناً: يشكل مجلس استشاري في المحافظة من المحافظ ونائبيه واعضاء مجلس النواب عن المحافظة. يجتمع مرة واحدة كل (60) يوماً وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة، وهذا المجلس سيكون صلة الوصل بين مركز الاتحاد والمحافظة ويرأس المجلس الاستشاري اكبر اعضاء مجلس النواب سناً.

تاسعاً: لمجلس المحافظة الاستشاري وظائف عامة اهمها.

1- تنفيذ القوانين والانظمة الاتحادية بما لا يتعارض مع الدستور.
2- تشريع القوانين المحلية التي تخص المحافظة حصراً بما لا يتعارض مع سياسة الاتحاد والدستور والقوانين المركزية.

[171] للمدير العام حق طرح معوقات العمل في دائرته لغرض تجاوزها، ويمكن صرف مكافأة معقولة للاعضاء عن الاجتماعات الاعتيادية فقط.

3- الاشراف التام على كافة انشطة الدوائر الحكومية في المحافظة.

4- اقتراح مشاريع القوانين وارسالها الى مجلس النواب.

5- وضع الخطط اللازمة للنهوض بواقع المحافظة العمراني والخدمي بالتنسيق مع الوزارات والمديريات العامة المعنية.

6- اية واجبات اخرى يراها المجلس ضرورية في بناء مستقبل المحافظة.

ان طريقة انتخاب المحافظ ونائبيه سيحقق ما هو مطلوب لوصول الشخص المناسب للمنصب الاول والثاني والثالث في كل محافظة. كما وان المجلس الاستشاري سيكون بجميع اعضائه من الاشخاص المنتخبين من قبل ابناء المحافظة. وعلى ابناء المحافظات اتخاذ العبر، وعدم انتخاب الا من هو كفوء ونزيه وغيور على وطنه ومحافظته.

لقد كان الدستور مثار جدل دائم، وانه بحاجة للتغيير وفق نظام الدولة المدنية الرئاسي على ان يتم الغاء الاحكام الانتقالية لانها تتعارض ومباديء كتابة الدساتير. تعرف القواعد الدستورية قواعد عامة دائمة تطبيق لآجال طويلة جداً.

المبحث الثالث

الوضع الاقتصادي الحالي وطموح الدولة المدنية

كان الاقتصاد العراقي قبل السقوط يعتمد على تدخل الدولة المباشر في كل اموره وكان النظام الانتاجي والاستهلاكي يعتمد على دور القطاع العام، وقد تشكل هذا القطاع بعد قرارات التأميم التي اصدرتها حكومة عبد السلام عارف في تموز عام 1964، وكانت رغم كل السلبيات الدولة تؤمن الحاجات الاساسية بأسعار مناسبة جداً بالقياس الى اسعار ذات السلع في الدول المجاورة[172]. خاصة في سوريا والاردن وايران، غير ان القطاع العام هذا اهمل بعد عام 2003 لاسباب كثيرة، وتشير البيانات الرسمية التي وردت في موقع اكاديمية لندن لعلوم الاقتصاد الصادرة في عام 2005 الى ان هناك ما مجموعه 176 شركة من الشركات المملوكة للدولة على الصعيد الوطني، رغم ان العديد منها اندمجت في السنوات الاخيرة واعتباراً من عام 2003. كانت 44 شركة فقط من الشركات المملوكة للدولة مربحة. ويردف الموقع مشيراً الى ان احدى المشكلات الرئيسية هي الافتقار الى الشفافية وهي ان اعداد العمالة المتاحة في الشركات المملوكة للدولة نادرة وهذا على النقيض من الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية الاخرى التي يتم نشر ارقام التوظيف الخاصة بها على اساس سنوي ضمن الميزانية العامة الفدرالية، مبينا ان بيانات 2010 تشير الى انه كان هناك 633000 موظفاً في الشركات المملوكة للدولة بما في ذلك المقاولون[173] واصحاب الاجور اليومية ومن المحتمل ان يكون هذا الامر قد زاد منذ ذلك الحين، ويخضع الاساس القانوني حسب الموضع للشركات المملوكة للدولة الى حد كبير لقانون الشركات المرقم 22 لسنة 1997 الذي تم تعديله خمس مرات في عام 2015. وملكية الشركات المملوكة للدولة تقع على عاتق 14 وزارة. بما في ذلك وزارة الصناعة والمعادن ووزارة الكهرباء ووزارة النفط والمالية. وكانت البيانات من عام 2015 على مجموعة مختارة من 136 شركة مملوكة للدولة تبين ان اجمالي نفقاتها قد بلغ ذروته عام 2013 الى 31,3 مليار دولار[174] هذا بالمختصر اذ يقابل هذه الشركات العامة الاف الشركات التي كانت تعود للقطاع الاهلي

[172] المعروف ان اسعار المواد الغذائية الاساسية تعد مقياساً على نجاح الدولة في ضبط ايقاعات المجتمع الاستهلاكية. فقد كان سعر كيلو السكر في العراق قبل فرض الحصار الاقتصادي عليه يساوي 200فلس وسعر كيلو العدس والفاصوليا والحمص والرز ايضا 200فلس. وكان سعر حليب الاطفال من ارقى الانواع 400فلس وان سعر كيلو الشاي كان يساوي واحد ونصف الدينار. وكانت هذه المواد متوفرة لدى الالاف من وكلاء القطاع العام في المدن والاقضية والنواحي والقرى.

[173] يقصد بهم المتعاقدون مع الشركات، وخلال عامي 2019 – 2020 وبعد اشتداد التظاهرات تم تعيين الالاف في الوزارات والشركات.

[174] الشبكة الدولية. موقع بغداد. موسوعة العراق. الشركات العراقية المملوكة للدولة. ثغرات سوداء في انفاق القطاع العام، وحسب معلوماتنا ان عددها قبل السقوط كان اكثر من 300 وجميعها منتجة ومربحة. وكانت تمد الموازنة العامة بموارد كبيرة جدا.

(الخاص) وكانت تنتج اغلب الحاجات الضرورية للمستهلك العراقي ولقد كان لهذه الشركات الدور المهم في صمود العراق امام الحصار التام الذي فرض عليه بعد احتلاله للكويت. لذا فقد كان القطاع العام والمختلط والخاص اعمدة الانتاج وبالتالي كانت الاعمدة التي قامت عليها عادات وتقاليد الاستهلاك. اما اليوم فان معاداة القطاع العام والمختلط بات ظاهرة معروفة من خلال ترك هذه القطاعات تواجه التخلف والتقهقر امام التطور التكنولوجي الذي اصاب العالم الصناعي والتطور القوي الذي اصاب الانتاج الزراعي وترك القطاع الخاص دون نمو يذكر. وفتحت ابواب الاستيراد على كل مصاريعها وكان كما اسلفنا استيراد الاستهلاك لا استيراد الانتاج[175] مما دفع بالعراق للتوجه ولاسباب معروفة وغير معروفة نحو بيع العملة الاجنبية بقصد تثبيت اسعار الصرف للدينار العراقي، وهذا كله يدفعنا لعرض تلكؤ الاقتصاد العراقي بسبب سوء السياسة النقدية والاقتصادية للبنك المركزي العراقي.

البنك المركزي العراقي

ثبتت المادة (103) من الدستور النافذ استقلالية البنك المركزي العراقي والمقصود بهذه الاستقلالية عدم خضوع نشاطاته وعمله لتدخل الحكومة الاتحادية. والبنك المركزي في كل دول العالم هو المحرار الذي تقاس بموجبه حرارة وبرودة الاقتصاد، فهو الى جانب قيامه باصدار العملة الوطنية وتثبيت سعرها الرسمي. يعمل باستمرار على تثبيت سعرها الحقيقي. كما انه يعمل باستمرار على تنظيم ايقاعات الاقتصاد من خلال التحكم بسعر الفائدة. اضافة الى كونه بنك البنوك. غير ان ثمة مآخذ تسجل على سياسة هذا البنك من خلال ابتداعه عملية بيع العملة الاجنبية. ورغم جهوده في ضبط عملية البيع. الا ان الارتداد الاقتصادي جاء مخيباً للآمال وصارت العملة تتهرب من الداخل دون ضوابط او اشارات لعودتها بسلع ضرورية او حتى كمالية ذات نوعية جيدة او مطابقة للمواصفات العالمية. كما ان الاموال صارت تسير بالاتجاه المعاكس لتنمية الاقتصاد بل صارت تودع في بنوك الغير او تعاد ببضائع لغسل تلك الاموال او تهرب الى جهات تسخرها للارهاب، ورغم الانتقادات الموجهة لهذه السياسة[176] الا ان البنك المركزي

[175] بلغت نسبة البطالة حسب تقدير وزارة التخطيط لعام 2018، 41% واوضحت ان نسبة الفقر في محافظات جنوبي العراق بلت 31,5% وفي محافظات الوسط 17% وفي بغداد 13% في حين ارتفعت في كردستان العراق لتصل 12,5% بعدما كانت 3% قبل عام 2004. الشبكة الدولية. وقد كانت محافظة المثنى الاعلى نسبة في الفقر فقد بلغت النسبة 52% ومحافظة ميسان 45% والديوانية 42% وذي قار 44% وان نسبة الفقر في الريف اكثر منها في المدن.

[176] يقول الاستاذ سنان الشبيبي (محافظ البنك المركزي الاسبق) لصحيفة المدى البغدادية العدد 2819 الصادر يوم السبت الموافق 2013/1/15. يقول لقد اقرت القيادة المالية للبنك من خلال تلفزيون العراقية في اذار الماضي ان البيع اليومي في مزاد العملة لا يجب ان لا يتجاوز 100 مليون دولار يوميا، ولكن البيع في الوقت الحاضر يبل في المتوسط ضعف هذا المبل، وذكرت الادارة الجديدة ان هذه الزيادة في التحويل قد تمثل تهريبا او غسيلاً للاموال. فهل يا ترى تم التأكد من ذلك، وما هي الاجراءات التي اتخذت بهذا الخصوص؟، وما هو رأي دائرة الابلاغ عن غسيل الاموال في البنك؟ هل من متابعة هذا؟ ونود ان ننوه ان دائرة الابلاغ عن غسيل

ظل مستمراً في مزاد العملة دون السيطرة الحقيقية على المصارف الاهلية وشركات الصيرفة. كما ان التنسيق غير مجدي مع وزارة التجارة الحالية بدليل امتلاء السوق بالسلع غير الضرورية. عليه نقترح العمل بجدية على الغاء عملية المزاد والتحول الى الاستيراد المبرمج بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد[177] عن طريق فتح الاعتمادات والتأكد من وصول الشحنات كذلك التأكد من سلامة المواد المستوردة ومدى اهميتها او معاداتها للانتاج المحلي، كما وان البنك مطالب بتصفير العملة والعمل على جعل سعر صرف الدينار العراقي دولاراً واحداً. وهذا يمكن توضيحه للمصرف اذا شاء المسؤولون فيه الاستماع الى الرأي العام.

ان معالجة الازمة الاقتصادية لا يتم باللجوء الى الفروض بل بالعمل على اصدار القوانين الكفيلة بتنشيط القطاع الخاص واعادته الى سابق عهده قبل 2003 كذلك العمل على برمجة الاستيراد وفق ضوابط وزارة التجارة السابقة. لان سياسة السوق بانت مضرة جداً بالاقتصاد العراقي لانها سياسة احادية الجانب. فهي سياسة الاستيراد من اجل الاستهلاك. لا سياسة الاستيراد من اجل الانتاج. للقضاء على الفقر والبطالة.

التغيرات المطلوبة في ظل الدولة المدنية:-

المعروف ان النظام الرئاسي يقوم على تولي رئيس الجمهورية المنتخب شعبياً مهام الدولة الادارية اضافة الى مهامه السياسية المعروفة وله حق الاشراف العام على نشاطات كافة دوائر الدولة العسكرية والمدنية الرسمية وشبه الرسمية بل وحتى القطاع المختلط. ويقف الى جانب رئيس الدولة برلمان هو الاخر منتخب بتناغم مع حركة الرئيس في بناء وتطوير الدولة المدنية من خلال اقراره للقوانين المقترحة من قبل السلطة التنفيذية. ولقد كان للمطالبة الشعبية بتطبيق النظام الرئاسي وذلك لفشل النظام البرلماني في معالجة شؤون البلاد بل زادت مشاكلها بسبب سوء القيادة وسوء السلوك وزيادة منسوب التسيب والفساد (حسبما اشرنا سابقاً) كما وان الوزارات التنفيذية كانت هي الاخرى غير منتجة وغير مواكبة لحركة التطور التي اصابت العالم خلال العقدين الاخرين. وفي حقيقة الامر لم تكن الدولة الرسمية هي المسؤولة عن التقهقر والوهن الذي اصاب الدولة، انما المسؤول الاول كان الدستور والمسؤول الثاني كان لدور الدولة العميقة في تخريب منظومة القوانين التي كانت تحكم الدولة. عليه ولغرض تجاوز كل الاخطاء

الاموال لم ترشح أية حالة او قضية فيها شبهة غسيل للاموال او تحويل للارهاب الى ادارة البنك، ولكن النائب الاول لرئيس مجلس النواب ذكر في مناقشاته البرلمانية في 2012/8/17، ان دائرة الابلاغ هذه كانت تشتكي من العمليات (الفظيعة) لغسيل الاموال في البنك المركزي.

[177] وزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية، هذا مقدما فيما سيلي عن وزارة التجارة بعد ان يتم تسميتها بهذا الاسم.

والاخفاقات يجب ان نبدأ اولاً بتصحيح مسار البرلمان، وجعله حقاً منبراً يعلو فيه صوت الشعب من خلال ممثليه الحقيقيين، وان يكون بمثابة القدوة لكل مؤسسات الدولة المدنية، على ان يصار الى تشريع قانون انتخابي يسهل عملية وصول الكفؤ والنزيه والمستقل الى قبته، وان يعاد النظر جديا في قانونه بما يضمن سلامة العملية التشريعية والقضاء على ظاهرة الاستهانة بصوت الشعب، او السلبيات الناتجة عن التسييب والغياب واستغلال الحصانة للتجاوز على اصول العمل في دوائر الدولة او الدخول في اعمال تجارية ومالية لا علاقة لها بالمجلس الا من خلال استغلال عضويته للعبث بالنظام العام والقانون العام.

ان اعادة النظر في الوزارات وصلاحياتها وتكويناتها يعد أمراً مطلوباً خاصة بعد فشلها جميعا في ادارة البلد والحفاظ على قوة ووحدة الدولة، ونود ان نسجل ادناه بعض التوصيات في ضوء تجربة كل وزارة، ومن خلال رأي عامة الناس والمختصين في الامور الادارية.

(القصر الجمهوري)

1) ديوان الرئاسة:

يعد ديوان الرئاسة في النظام الرئاسي بمثابة الامانة العامة لمجلس الوزراء او يفوقها في شكل المتابعة والوقوف على المشاكل وحلها. على ان يكون هذا الديوان مشكلاً من دوائر مهنية يقودها مهنيون ذوي اختصاص في الادارة العامة والاقتصاد والقانون، وان تكون هذه الدوائر ذات حاسة سادسة خاصة في ظروف العراق الحالي الذي يتطلب جهوداً استثنائية في وضع البلد على سكة التطور. عليه يفضل ان يكون رئيس الديوان من الاقتصاديين التطبيقيين، او من حملة مؤهل قانوني.

2) وزارة الخارجية:

من الملاحظ اليوم ان التمثيل بين الدول ذات السيادة اصبح من مسلمات العلاقات الدولية وصار يعمل به على نطاق واسع جداً من اجل تحقيق تعاون متبادل وجني منافع للدول. والدبلوماسية تشير الى مهمة السياسي المرشح للتصدي لهذا العمل ان يكون ذا كفاءة وخبرة عالية في مجال العلوم وفن التعامل مع الدول وفشلت وزارة الخارجية في جعل العراق دولة غير منحازة، والسبب يعود الى عشوائية اختيار الوزير او الممثل لدى الدول الاجنبية، او لدى المنظمات الدولية.

ان شرط الكفاءة العلمية تأتي في مقدمة الشروط كافة وهو يتقدم على شرطي النسب والثروة[178] لذلك يستطرد يقول ان اغلب الدول الراقية عمدت الى تأسيس معاهد اعداد الدبلوماسيين من خريجي دورات العلوم السياسية في الجامعات. كما يشترط في الممثل الدبلوماسي ان يكون من رعايا الدولة ولا يحمل جنسية غيرها. فهل التزمت وزارة الخارجية العراقية بالمعايير المعمول بها دوليا، وهل يستطيع الكثير من ممثليها اجادة لغة اجنبية واحدة على الاقل[179]. والملاحظ ان التعيينات في هذه الوزارة كانت وفق نظام الاقطاعية السياسية فالوزير الشيعي يملأ الوزارة بالكوادر الشيعية بغض النظر عن الكفاءة والخبرة واللغة، والوزير الكردي يتوسع في التعيين من الاكراد وهكذا ظلت الوزارة وسفاراتها وتفصيلياتها. مراكز للسفر والسياحة والتمتع بالامتيازات دون تقديم خدمات للجالية العراقية او ان تبحث عن المهاجرين وتنظر في مشاكلهم (ظل عمل هذه السفارات روتيني قاتل[180]) والمطلوب العودة وبشكل سريع الى اعراف وتقاليد هذه الوزارة والى لوائحها في مسألة التعيين والى لوائحها في مسألة التعيين والانتداب لهذا العمل المهم.

3) وزارة الدفاع:

لقد كانت وزارة الدفاع عند حسن الظن ولكن لم تكن بالمستوى المطلوب في بناء جيش حيادي محترف، وكانت متخلفة جداً في اعداد الجيش وتدريبه خلال الفترة الطويلة بعد السقوط. والسبب يعود بالدرجة الاولى الى انعدام تطبيق شروط التعيين العسكرية والانتساب للقوات المسلحة. ورغم اننا نؤمن بالدولة المدنية ورغم كون وزير الدفاع مدنياً في دول العالم الديمقراطي. الا اننا ولظروف العراق وعملاً بمبدأ المهنية. نقترح ان يكون وزير الدفاع عسكرياً ويرتدي الملابس العسكرية. على ان تعود الى تقاليد الجيش العراقي وذلك بتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة ووفق ما كان معمول به سابقاً. وان يصار الى اصدار قانون الخدمة الالزامية. لان هذا القانون سيعمم الجندية في كل انحاء العراق وسوف يتم تدريب كل الشباب للدفاع عن الوطن. والجندية مدرسة اعداد الجيل المثابر.

---

[178] د. فؤاد شباط، الدبلوماسية ط9 جامعة دمشق ص116.

[179] يشترط القانون السوري (المادة 39) في المرشح اتقان اللغة العربية واحدى اللغتين الانكليزية او الفرنسية. ويشترط القانون المصري ان يكون المرشح حاصلاً على (دبلوم العلوم السياسية او الليسانس في الحقوق، وعلى بكالوريوس تجارة، ويشترط القانون العراقي في المرشح ان يكون ذا مزايا شخصية خاصة تمكنه من حسن القيام بواجبات السلك الدبلوماسي. وان يكون المرشح العراقي قد اتجاز امتحان في وزارة الخارجية وان يكون متخرجاً من احدى الجامعات. وقد نصت المادة (2) من قانون الخدمة الخارجية فاوجبت على المرشح للتعيين في السلك الدبلوماسي ان يتقن اللغة الانكليزية او الفرنسية.

[180] ان المراجع لاغلب الشعارات العراقية من العراقيين، يشعر كانه في سفارة غير سفارته، حيث التعالي والبيروقراطية. قلة الشعور بالمسوؤلية وانك لنجد الموقف في هذه السفارات منفصل عن بلده.

4) وزارة الداخلية:

تعد وزارة الداخلية اول وزارة تم انشائها ابان تأسيس الدولة عام 1921 وهي وزارة ذات تقاليد واعراف ادارية وامنية، وكانت مسؤولة اداريا عن جميع الاجهزة الادارية في بغداد والمحافظات. والوزارة بالتعريف مسؤولة عن امن البلد وهوية احوال مواطنيه. والوزارة اليوم غير الوزارة بالامس تعاني هي الاخرى من الفساد وكل شهر يكتشف الوزير الكثير من المنتسبين المزورين لشهاداتهم. ويكتشفون بين الفينة والاخرى رشاوي يعجز عنها الوصف، والوزارة تعاني ايضاً من قلة الكفاءات الادارية الحريصة على تطوير العمل الخدمي الذي تضطلع فيه الوزارة، اذ لا زالت مديريات المرور على سبيل المثال متخلفة جداً عن مثيلاتها في الكثير من الدول الاجنبية. والمطلوب ايجاد خطة متكاملة لتغيير واقع هذه الوزارة واخراج العناصر المرتشية والمفسدة حتى ولو كانت بالالاف، ذلك ان هذه الوزارة مسؤولة عن مرافق لها علاقة بالوثائق والامن، ويجب ان يقوم على رأس الوزارة وزير مهني وكفوء ليأخذ بزمام الامن الحقيقي في اتحاد البلاد، واعفاء القوى الامنية الاخرى من هذه المهمة لتداخل الصلاحيات.

5) وزارة المالية:

كانت هذه الوزارة محور مالية البلد ومحور أوجه الصرف فيه، وكانت تعد من اكثر الوزارات تقدما في المنطقة فيما يخص الالتزام وتطبيق اصول وضوابط الصرف الحكومية. وكانت الحكومات في كل المراحل تحترم وتلتزم بتعليمات هذه الوزارة. وكان يعين من هو الاكفأ من الوزراء والانزه فيهم عليها، غير ان في بعض فترات النظام السابق تم التعدي جزئيا على بعض صلاحياتها او ضوابطها ولكن هذا التعدي صار صارخاً بعد تولي الحاكم المدني بول بريمر[181] امور البلد ممثلاً لسلطة الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 وما اصدره من تعليمات كانت السبب في انهيار النظام المالي في العراق، كما ان الوزراء اللذين تعاقبوا على هذه الوزارة منذ السقوط وزراء غير مهنيين بل تجاوزوا صلاحياتها او سكتوا على تجاوز الغير لصلاحيات هذه الوزارة الامر الذي ادى الى استفحال الفساد المالي والاداري وادى ذلك بدوره الى توقف النمو وازدياد نسبة الفقر والبطالة. ان من اسباب الازمات الاقتصادية في العراق هو سكوت وزارة المالية على الخروقات التالية:

[181] وصل بول بريمر الى بغداد يوم 12 مايو عام 2003 ليعمل مشرفاً على شؤون العراق. بوصفه المبعوث الشخصي للرئيس الامريكي جورج بوش الابن الذي اصدر اوامره بحل الجيش وقوى الامن الداخلي والذي ظل عاما واحداً في العراق المحتل. وجعله في بداية عصر الخراب.

1- عدم وجود ضوابط وارقام او قاعدة بيانات يعتمد عليها في تسليح الجيش والقوى الامنية الاخرى (لانها كانت الاكثر مصروفا) مما ادى الى هدر كبير في المال العام.

2- تجاوز المسؤول ضوابط واصول الصرف الحكومي خلافاً لقواعد وتعليمات وزارة المالية منذ تأسيس الدولة عام 1921.

3- تجاهل وتجاوز ملاحظات الرقابة المالية.

4- الانتفاخ غير المسبوق في جهاز الدولة الناتج عن التعينات العشوائية لاتباع ومؤيدي الاحزاب السياسية الحاكمة بغض النظر عن ضوابط الملاك ووجود الحاجة ووجود الدرجة والتخصيصات المالية.

5- المكافآت الممنوحة عن الخدمة الجهادية وبشكلها العشوائي والرواتب التقاعدية لمنتسبي الاحزاب السرية كانت وراء قضم الموازنة التشغيلية.

6- التعويضات غير الدقيقة لاصحاب الدور والاملاك.

7- التوسع بتعويض المفصولين السياسيين وحتى شمل التعويض من هو غير مشمول قانونياً او بضوابط التعويض.

8- الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين دون رقابة او تدقيق وصرف مئات الملايين من الدنانير لهذا الشيخ او ذاك القائد بحجة محاربة الارهاب.

9- الصرف الكمالي غير المبوب ضمن فقرات الموازنة والمخصص لشراء الاثاث ووسائل الترفيه او اوجه الصرف الاخرى (مثل الولائم) الامر الذي حول بعض دوائر الدولة الى مرافق فندقية تساعد على الخمول والكسل.

10-المخصصات والمكافآت والجوائز. كلها كانت عوامل بذخ وتبذير لا يصاحبها عمل ملموس او انتاج مفيد. وهي مصاريف لا تصرفها الدوائر قبل السقوط. كان كل ما يلحق الموظف من الوظيفة راتبه فقط، وكان مساويا لاجر الكفاف.

11- الايفادات والسفر المفتوح للعاملين في كافة دوائر الدولة، ولم تكن تلك الايفادات مقتصرة على تنمية الكفاءات او نقل تجارب الدول وانما كانت للسفر والسياحة وقد شملت الفراشين في بعض الدوائر. وجاء احد الوزراء يوماً الى مدير مكتبه طالباً منه تنظيم سفره له ليبتعد عن حر العراق.

12- المشاريع الوهمية التي كانت سبباً في استنزاف الموازنات العامة دون ان يكون لها وجود على ارض الواقع.

13- المزاد العلني لبيع العملة. ساهم هذا المزاد في هروب العملة الى جهات غير معروفة او الى الارهاب او الى مافيات غسيل الاموال. او الى استيراد البضائع الكمالية وشبه الضرورية او السلع الترفية او السلع المنتهية الصلاحية او السلع المضرة بالصحة العامة وغيرها من السلع المرفوضة اجتماعياً.

14- عدم اعتراض وزارة المالية على قيام البنك المركزي بالتوسع بمنح اجازة تأسيس الشركات المالية او المصارف الاهلية ادى ذلك الى ضياع البوصلة الاقتصادية في البلد. واصبح الاستثمار في زيادة التضارب بالعملة بدلاً من زيادة الاستثمار في المشاريع الانتاجية والعمرانية والخدمية.

15- لم يتم الصرف على الجانب الانتاجي ولم يكن الصرف مناسباً لعملية تطوير وتحديث مصانع القطاع العام العملاقة.

16- كان لانتخاب مجالس المحافظات الاثر المباشر في تبذير الاموال العامة في المحافظات دون حصول تغيير او تقدم فيها.

17- عدم اكتراث وزارة المالية بعقارات الدولة او الاراضي الامبرية مما جعل هذه العقارات وتلك الاراضي تهباً لفاسدين.

18- ترك وزارة المالية للابنية والعقارات التابعة للدولة دون اصلاح او ترميم بعد الخراب الذي لحق بها جراء الحروب الامر الذي ادى الى زيادة الميزانية التشغيلية جراء الصرف الكبير على الأيجار لاغراض الدوائر الحكومية.

19- عدم تدخل وزارة المالية بشأن حمايات المسؤولين مما ترتب عليه زيادة المصاريف العامة للدولة.

20- عدم وجود ضوابط او تعليمات موحدة بشأن رواتب موظفي الدولة او مخصصاتهم، واختلاف الرواتب باختلاف الوزارات. كان ذلك سبباً في قيام الفوضى في احتساب هذه الرواتب وتلك المخصصات. كما وان بعض دوائر الرئاسات الثلاثة غير ملتزمة بضوابط

راتب الدرجة والشهادة والوظيفة، والرواتب عالية بالقياس الى رواتب الموظفين في دوائر الدولة الاخرى. على وزارة المالية توحيد اللوائح وايقاف الهدر في المال العام.

ان ما تقدمنا به اضافة الى الفساد. كان وراء كثرة المصاريف وقلة المردودات وزيادة التخلف.

6) وزارة العدل:

ان ما جاء في المادة (89) من الدستور النافذ يعد تقسيماً دقيقاً للسلطة القضائية باستثناء المحكمة الاتحادية العليا، والتي راينا ان تكون المحكمة الدستورية العليا، يضاف الى ذلك التقسيم العملي للدوائر الاخرى التابعة لوزارة العدل، غير ان ما لحق باجهزة الدولة من خراب أتى على اجهزة هذه الوزارة واصاب هذا الخراب حتى بعض مرافق القضاء، اذ لم تعد المحاكم على الاقل في مسائل الفساد بقادرة على حماية المال العام من التعدي وان يكون القضاء مانعاً لهذه الحرية، ونحن نعرف جميعاً سلطة السياسيين، ولكن بالقضاء يمكن لوزارة العدل باجهزتها الرصينة ان تضع حداً لكل السياسيين، ولا نود ان نذكر بل نشير الى المدى الذي وصل اليه الاستهتار بالقانون في حادثة هروب الارهابيين من سجون الوزارة في ابي غريب والتاجي واللذين شكلوا نواة وقيادة (داعش).

ان وزارة العدل مطالبة بان يكون وزيرها مستقتلاً من المهنيين وان يدفع بالقوانين لان تكون الحكم بين الجميع، عملاً بالمادة (19) من الدستور اذ جعلت القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون.

7) وزارة الصحة والبيئة:

نصت المادة 31 اولاً من الدستور النافذ. لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة. وتكفل وسائل الوقاية والعلاج. والسؤال هل حققت الحكومات المتعاقبة حلم هذه المادة التي اراد المشرع من ورائها تحميل وزارة الصحة اعباء الحفاظ على صحة الناس؟. والكل يعلم بفساد من تعاقب على قمة هذه الوزارة، وحال المستشفيات اليوم من الناحية الادارية والطبية، وحالة فقدان الادوية او تخلف المعدات الطبية[182] او حتى التجاوز على تخصيصات اطعام المرضى. لذلك باختصار نحن بحاجة الى ثورة في وزارة الصحة مع دعم

[182] اعلن رسميا عن وجود جهاز واحد في مختبر الصحة المركزي القادر على اكتشاف نوعية الفايروسات (جهاز واحد).

حكومي لانشاء المستشفيات او على الاقل اكمال ما هو قيد الانشاء. وان هذه الوزارة مطالبة بتعيين الاطباء النزيهين على رأس مديريات الصحة في المحافظات.

8) وزارة التربية:

لقد تتابع وزراء من السياسيين على رأس هذه الوزارة وكانوا في قمة الاهمال لامور التربية وتنشئة الاجيال، وكانوا يبحثون عن عقود الطبع وتوزيع الكتب لغرض اغناء خزائن احزابهم بالمال العام الحرام، وتسبب جميع الوزراء بلا استثناء ببقاء مدارس الاطفال طينية ا وان بعضهم لم يكلف نفسه ان يزور مدرسة يفترش اطفالها الارض الطينية بلا رحلات مدرسية او شبابيك تقيهم برد الشتاء او مرافق صحية. بل ان بعض المدارس تفتقر الى المرافق الصحية مما يدفع ذلك بالطفل الى الذهاب الى داره. كما ان بعض الوزراء والكادر الفاسد في التربية باتوا لا يشعرون بنسب التسرب العالية او بنسب زيادة الامية.

لقد كان التعليم في العراق حتى اواسط الثمانينات من احسن نظم التعليم والتربية في الشرق الاوسط وكان الطالب يكلف الدولة 625 دولار سنوياً.

ان المعلم اليوم هو الآخر لم يعد بالكاد ان يكون رسولاً، فقد ارتضى لنفسه ان يسكت على الفاسدين وان يقود الاجيال فريسة للامية والجهل[183]، لانه لم يعد ذلك المعلم الذي يعيش في الصرائف وبيوت الطين قريبا من مدرسته ايمانا منه بالدور الذي يلعبه في بناء الاوطان. وعند الحديث عن وزارة التربية ويمكن الحديث ايضا عن وزارة التعليم العالي وبنفس الطريقة، اذ يكفي ان تقول ان البحوث الصفية تباع عند مفترقات الطرق الجامعية او في المكتبات القريبة من الكليات ناهيكم عن العرض التجاري لرسائل الماجستير او الدبلوم العالي. انالتعليم الاهلي الذي سمحت به وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كان وسيلة هي الاخرى عملت على تخلف هذا التعليم وبحوثه العلمية بالقياس الى التقدم الذي اصاب العالم.

[183] قال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط السيد عبد الزهرة الهنداوي ان مؤشرات الامية حسب المسوح الميدانية للوزارة بالاشتراك مع المنظمات الدولية. ان نسبة الامية في العراق بين السكان الذين تزيد اعمارهم عن (10) سنوات 13% لافتاً الى ان النسبة ترتفع بين الاناث لتصل الى 18%، واضاف ان 87% من الافراد ممن تزيد اعمارهم عن (10) سنوات ليسوا أميين من بينهم 82% من النساء لسن اميات مقابل 92% من الذكور ليسو اميين وهذا ربما غير صحيح، حيث جاء تصريح للسيدة نسرين هادي عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة بغداد ان نسبة الامية في بغداد 50% للاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين 6 – 40 عام مؤكدة ان تسعينات القرن الماضي خطى العراق خطوات كبيرة صوب مكافحة الامية الى الحد الذي دفع منظمة الامم المتحدة يونسكو الى الاعلان من خلو العراق من الامية.

9) وزارة التوظيف والتنمية البشرية:

ان مقترحنا هذا يقضي بالغاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتوزيع اختصاصاتها بين هذه الوزارة ووزارة الاوقاف والشؤون الانسانية بعد الغاء هيئات الاوقاف بسبب فشلها الذريع في تحقيق اهدافها الدينية والاجتماعية. وكانت احدى بؤر الفساد الذي اصاب عموم جهاز الدولة.

ان وزارة التوظيف والتنمية البشرية[184] تهدف الى تحقيق الاهداف التالية:

1- اختيار وترشيح الموظفين عن طريق التدريب والاختيار لشغل الوظائف العليا والدرجات الخاصة والدرجات الاخرى في الدولة ودوائرها.
2- اختيار الموظفين لسد الشواغر في القطاع المختلط والخاص حسب الطلب.
3- توفير الوسائل التي تسهل حصول جميع الناس على التدريب المهني والعمل من اجل سد النقص في الايدي العاملة الماهرة.
4- المساعدة في ايجاد فرص عمل للعاطلين والخريجين من الجامعات لاغراض القطاع العام والمختلط والخاص.
5- الحد من انتشار البطالة والجوع والفقر.
6- انتشار مراكز التدريب والتطوير الاداري والتجاري والتقني لغرض اشغال الوظائف في القطاع المختلط والخاص.
7- انشاء المعهد العالي للخدمة العامة. وتقتصر وظيفته على اعداد الكوادر الادارية واجراء اختبارات التعيين وارسال المرشحين الى دوائر الدولة حسب الطلب والاختصاص. ويقوم هذا المعهد بالتنسيق مع الجامعات للحصول على قوائم الطلبة الخريجين لغرض اعدادهم للوظيفة في القطاع العام والدوائر الحكومية (هذا المعهد بدلاً عن مجلس الخدمة العامة).
8- المركز الوطني لتهيئة وتعيين موظفي الدرجات الخاصة. ويختص هذا المركز بالتنسيق مع الدوائر الحكومية من اجل تهيئة الكوادر المرشحة ذات الخدمة الطويلة، والتي تتقدم شخصياً او عن طريق دوائرها لاشغال تلك الدرجات في ذات الدوائر او الدوائر الاخرى.

[184] نعرف التنمية البشرية. هي العمل القائم على تطوير مهارات الانسان وقدراته حتى تمكنه من الوصول بجهوده الى الارتقاء بمستوى مرتفع من الانتاج والدخل.

على ان يكون المتقدم من ذوي الكفاءة العالية والخدمة المعقولة والمشهود لهم بالنزاهة وحسن الادارة.

الاسباب الموجبة لاقتراح انشاء هذه الوزارة هي:

1. تخليص دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط من سيطرة ونفوذ الاحزاب السياسية التي ادخلت نظام المحاصصة في التعيين.
2. انقاذ دوائر الدولة والقطاع العام من امية الوظيفة ومن الموظفين الموالين لاحزابهم.
3. ان هذه الوزارة ستعمل على تعيين الموظف الحاصل على الشهادة المطلوبة وعلى الكفاءة من خلال الدورات التدريبية الادارية والتجارية والعلمية وفق اسس ومعايير الوظائف العامة المتبعة سابقاً في الدولة العراقية.
4. ان هذه الوزارة ستعمل على الغاء المحسوبية والمنسوبية والولائية العائلية او العشائرية او السياسية.
5. ستحقق هذه الوزارة مبدأ تكافؤ الفرص وتعمل على تعيين الاجدر والاحسن.
6. ان هذه الوزارة ستحقق مبدأ المساواة امام القانون والاختبار بين جميع الشباب الطامح للعمل في القطاع العام او المختلط او القطاع الخاص.

10) وزارة الاوقاف والشؤون الانسانية:

يتم انشاء هذه الوزارة بعد الغاء دواوين الاوقاف والغاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والحاق الشؤون الاجتماعية الى عمل الشؤون الانسانية، ويراد ابعاد التفسيرات والتأويلات الدينية بشأن الاموال والعقارات والاراضي او الممتلكات الاخرى الموقوفة، وجعل عمل الاوقاف عملاً حكومياً صرفاً، يقوم على استثمار اموال الاوقاف وعائداتها للاغراض الانسانية البحتة، وان يصار الى استثمار هذه الاوقاف وتنمية مواردها من اجل تحقيق الاهداف التالية:-

1. جعل جميع الاوقاف خاضعة لدائرة واحدة (المديرية العامة لادارة وتنمية الاوقاف). تعمل هذه المديرية على حصر الاوقاف وجردها وتعمل على تنمية مواردها وتسجل هذه الموارد في حساب الامانة العامة لصندوق الاوقاف والذي بدوره يخضع لذات التعليمات التي تخضع لها الدوائر في وزارة المالية، او يتبع فيها نظام المصارف الحكومية.

2. يتم الصرف من هذه العائدات على دور رعاية الاطفال ودور الحضانة ودور العجزة وكبار السن ودور المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة. وتتكون مالية الصندوق اضافة الى ما تقدم من:

أ- التخصيصات المالية التي تخصصها وزارة المالية لهذه الدور او تلك المؤسسات.

ب-الايرادات السنوية لعقارات الاوقاف واستثمارات اراضيه وعائدات المشيدات التجارية الملحقة بالجوامع والاضرحة او اية عائدات اخرى تأتي عن استثمارات الاوقاف.

ت-التبرعات التي تتقدم بها المراجع الدينية والعتبات المقدسة والتي تراها مناسبة للصرف لهذه الاغراض الانسانية.

ث-الهبات والتبرعات التي يتقدم بها الافراد والجماعات العراقية والاجنبية.

ج- اية ايرادات اخرى.

3. تتكون وزارة الاوقاف والشؤون الانسانية من الدوائر التالية:

أ. المديرية العامة لادارة وتنمية الاوقاف.

ب. المديرية العامة لصندوق الاوقاف.

ت. المديرية العامة لادارة شؤون دور رعاية الاطفال.

ث. المديرية العامة لادارة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج. المديرية العامة لشؤون رعاية الارامل والمسنات.

ح. المديرية العامة للحج والعمرة.

خ. المديرية العامة لتأهيل وتدريب سكنة دور الرعاية بجميع اصنافها.

د. اية مديرية عامة تسهم في تحسين اوضاع الشرائح الاجتماعية المهمشة حالياً ومنهم طبقة الشحاذين.

4. تقوم الوزارة بصرف الموارد على شكل رواتب شهرية او الصرف لادارة الدور والعمل على جعلها تتناسب والمستوى المطلوب للانسان.

ان مقترح انشاء وزارة الاوقاف والشؤون الانسانية وانشاء وزارة التوظيف والتنمية البشرية يقتضي اعادة هيكلة الوزارتين من قبل الحكومة وفقا لاهداف المقترح[185].

11) وزارة التخطيط والتنمية المستدامة:

[185] ان مقترحنا يفسح المجال امام الخبراء الاداريين لاعادة هيكلية الوزارات المقترحة بنقل وتعديل الدوائر والهيئات التابعة لها وفق تطوير اهداف الوزارات الجديدة.

اردنا اضافة التنمية المستدامة الى وزارة التخطيط لتعيدها الى سابق عهدها وجعلها المسؤولة عن التخطيط لكل جوانب الحياة في الدولة المدنية.

ان الوزارة ملزمة بانشاء المديرية العامة للتنمية المستدامة. تختص بدراسة الواقع العمراني والخدمي وواقع الطرق والجسور وواقع النقل والمواصلات وواقع الصناعة والزراعة، ودراسة مدى التخلف الذي اصاب هذه القطاعات بالقياس الى التقدم الذي وصلت اليه مثل هذه القطاعات في الدول المجاورة على الاقل. كما ان فروعاً ونشاطات اخرى يجب ان تتقدم لتخطي هذا الواقع وواقع قطاع التخطيط الحضري للمدن وتخطيط وسائل تنمية هذه المدن وان يصار الى الالتفاف الى واقع التنمية المفقود في كافة محافظات البلد.

ان هذه الوزارة مدعوة لاعادة مجلس التخطيط وتزويده بكافة المعلومات والاحصائيات الدقيقة. كي يضع خطة التنمية المستدامة وفق حاجة كل محافظة ووفق الموارد الطبيعية لكل محافظة[1].

ان التنمية المستدامة، تعني وضع الخطط طويلة الامد على ان تقسم الى خطط خمسية او عشرية وان تعمل هذه الخطط بالدرجة الاولى على تنمية الزراعة والموارد المائية واقامة الصناعات وفق الانتاج الزراعي لكل محافظة على ان يصار الى تخطيط المجمعات الاقتصادية التي تشمل المعامل والمزارع والمجمعات السكنية وملاحقها من مدارس ورياض اطفال واسواق وخدمات الطب والصيدلة وغيرها من الخدمات التي باتت ضرورية لكل مجتمع. ان مقترحاتنا هذه هي بمثابة خطوط عريضة لادارة الدولة المدنية لان هذه الدولة برأينا سوف لن تكون الا دولة الارقام والاحصائيات ودولة التخطيط والتنفيذ – خاصة وان اسباب التنفيذ متوفرة وهي:

أ- الموارد المالية.

ب-المواد الاولية.

ت-الوقود.

ث-الايدي العاملة الرخيصة (الاعتيادية والماهرة).

ج- العقول الادارية والعقول القيادية.

ح- الاراضي الزراعية الشاسعة والموارد المائية.

خ- الوطنية والنزاهة.

[1] يفضل في الدولة المدنية ان يرتبط مجلس التخطيط برئاسة الجمهورية.

ان التخطيط السليم الذي يبدأ بالاحصائيات الدقيقة تكون نسبة الخطأ فيه أقل من التخطيط التخميني. ان التنفيذ يبدأ بالتوسع بمد طرق المواصلات واصلاح المتقادم منها ومد السكة الحديدية من الجنوب مروراً بالعمارة والكوت وبغداد وديالى وكركوك واربيل وخطوط اخرى سيضع اللبنة الاولى لربط العراق بكل أجزائه اضافة الى تفعيل خط السكك الحالي الممتد من البصرة الى بغداد واعادة تجديد خط بغداد الموصل.

ان الادارة الحقيقية في البناء لا يصنعها الامي بل السياسي المتنور الذي يطمح ان يكون هو ناجحاً وبلده هو الاخر سيكون هو الناجح.

12) وزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية

تعد وزارة الاقتصاد (المقامة على الغاء وزارة التجارة) وتنمية الثروة الوطنية عصب الجهاز الاداري الحكومي، لانها ستكون المسؤولة عن اقتصاد البلد من الفه الى يائه، وهي تعمل دوماً بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي بشأن التحكم بسعر الفائدة والتحكم بموجودات العملة الاجنبية.

ان الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة التجارة الحالية بحاجة الى تغييرات جوهرية ليكون متناسباً مع مفهوم وعمل وزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية. وان عمل وزارة الاقتصاد وفق هذا المفهوم لا يقوم على الواجبات الخاصة بتنظيم التجارة. ذلك ان التجارة الحالية هي تجارة الفوضى. تجارة الاستيراد لا التصدير، تجارة الاستيراد من اجل الاستهلاك لا الاستيراد من اجل الانتاج. ثمة فرق بين ان تكون تاجراً بلا قيود وبين ان تكون منتجاً بقيود. وهذا هو المطلوب اليوم من وزارة الاقتصاد هو العمل الجدي على تشجيع الانتاج وزيادة المردود المادي للمشاريع العامة والمختلطة والخاصة بغية تنمية الثروة الوطنية، وفي ضوء الفوضى الحالية التي ادت لتخريب الاقتصاد سيكون من واجبات وزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية ما يلي:

1. وضع لائحة بالسلع مبوبة على اساس القيمة الحقيقية او القيمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية لكل سلعة، ويفضل ان يكون التبويب وفق نظام المجاميع ووفق الاهمية النسبية لكل سلعة ويفضل وضع الاسعار الدنيا والعليا لهذه السلع.
2. البدء بتنفيذ برنامج لترشيد الاستيراد وذلك بالعمل على وضع قوائم بالسلع غير الضرورية او الكمالية والتي تتعارض مع الاقتصاد والصحة العامة. مثل الكثير من

الالعاب النارية والكثير من الالعاب غير الموجهة للاطفال واي سلعة تراها الوزارة غير مناسبة للاستيراد.

3. العمل كمرحلة اولى لاجراء دراسة عن حالة السوق والعمل على وضع اولويات الاستيراد وحسب قدرة الانتاج المحلي على تلبية الحاجات.
4. التنسيق مع وزارة الصناعة بشأن وضع آلية للانتاج الكلي لتشجيع انشاء المعامل الاهلية او حتى الحكومية لغرض تقليل الاعتماد وعلى الاستيراد قدر الامكان.
5. التنسيق مع وزارة الزراعة بشأن عملية تحديد الاولويات لغرض وضع خطة استيراد ما يكمل الانتاج المحلي من المواد الغذائية.
6. قيام الوزارة عن طريق المنشآت التابعة لها باستيراد وفق حاجة الانتاج الاستهلاكي.
7. التنسيق مع شركات القطاع الخاص لان يكون الاستيراد وفق حاجة السوق وللسلع والبضائع الضرورية والكمالية ووفق تقدير الحاجة.
8. التنسيق مع البنك المركزي والمصارف الحكومية والاهلية على اعتماد منح اجازة الاستيراد. وايقاف العمل بنظام الاستيراد المفتوح او الشراء مباشرة بالعملة الصعبة.
9. التنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية المستدامة بشأن وضع الاسس المهمة للاستيراد بما يحقق اهداف الخطط السنوية.

10. التنسيق مع البنك المركزي بشأن التدخل لضبط السوق عن طريق زيادة او تقليل سعر الفائدة.

11. التنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية المستدامة بشأن تطبيق معايير الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية على الانتاج المحلي والمستورد.

12. التنسيق مع وزارة الصحة (معهد بحوث التغذية) بشأن فحص السلع حال وصولها واصدار الشهادة الصحية، قبل البدء بعملية البيع والتوزيع.

13. يفضل ان يكون القطاع الخاص على شكل شركات كبيرة في الانتاج والتوزيع والاستيراد. كي يسهل تنظيم العمل الاقتصادي معها. ولا يفضل الاستيراد الفردي، ويسمح بالانتاج الفردي.

14. الرقابة على السوق من حيث:

أ- جودة المعروض السلعي.

ب- اسعار المعروض السلعي.

ج- مناشيء المعروض السلعي.

15. التوجه نحو تشجيع القطاع العام والمختلط والخاص على توزيع الانتاج وتوسيع كمياته وانواعه بما يضمن التقليل على الاعتماد على السوق الدولية.

16. محاولة غلق المولات واستبدالها بعقود مع اصحابها لانشاء المعامل للالبسة والكماليات والاجهزة الدقيقة وغيرها.

17. التنسيق مع وزارة الصناعة لترويج منتجاتها في الخارج والعمل على توسيع معامل الوزارة ولو كان على حساب البدء بتوسيع القطاع الصناعي العام.

18. التشجيع بكل الوسائل للرساميل الاجنبية للاستثمار في المجال الصناعي. وتسهيل مهمة انشاء المصانع الكبيرة وللسلع الاستراتيجية مثل:

أ- صناعة الاسلحةوالاعتدة.

ب- صناعة السيارات.

ج- صناعة الالبان.

ء- صناعة الدور الجاهزة والعمارات السكنية والمدارس والمستشفيات التي يتم بناءها بالبناء الجاهز.

هـ - اي صناعة اخرى تحتاجها السوق المحلية.

هناك الكثير من التفاصيل العملية التي يقوم عليها عمل وزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية، والتي تجعل منها محور الاقتصاد.

على المسؤول الاول في الدولة المدنية، اعداد هذه الوزارة بعد اعادة النظر في هيكل وزارة التجارة. لان تكون محور العملية الانتاجية والاستهلاكية في البلد.

ان وزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية لديها شركات عملاقة كانت في حقبة النظام السابق توفر للسوق المحلية كل ما يحتاجه من المكائن والمعدات والسيارات والمواد الغذائية وصولاً الى ابرة الخياطة. ولديها خبرة ان تتحول الى وزارة للاقتصاد. بعد ان يتم تعيين الكادر النزيه على رأس دوائر هذه الوزارة. كما وان هذه الوزارة ادارت بشكل اذهل العالم عملية التموين وفق البطاقة التموينية دون فوضى او تعثر طيلة سنوات ما قبل السقوط.

13) وزارة الصناعة والتعدين:

ان الدولة المدنية المرجوه بحاجة الى توفير السلع المصنعة محليا لشعبها. سواء أكان ذلك عن طريق شركاتها الصناعية العملاقة اوعن طريق شركات القطاع المختلط او القطاع الخاص. والتصنيع والتعدين لم يعد كل منهما بغريب عن جهود الشعوب في التنمية. وواجبات وزارة الصناعة في ظل الدولة المدنية تقوم على:

1. انتاج وتصنيع السلع والبضائع والمعدات تصنيعاً محلياً وذلك لتوفر الخبرة والمال والمساحة الصناعية.
2. انتاج وتصنيع السلاح والمعدات الحربية والعتاد لاهمية ذلك في حماية الدولة. ولم يعد انتاج السلاح حكراً على احد ما دامت الدولة تملك اموالاً لشراء المصانع.
3. انتاج وتصنيع المواد الغذائية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة من اجل تحقيق الامن الغذائي للبلد. كما وان صناعة المواد الغذائية في العراق صناعة سهلة لوجود الخبرات والزراعة والاموال.
4. انتاج وتصنيع كافة السلع التي يحتاجها المجتمع من السلع الضرورية للبناء والتنمية والاستهلاك مثل الصناعات الكهربائية والبلاستيكية والتحويلية، وان اي بلد يريد ان ينهض عليه ان ينتج السمنت بما يكفي لاعمار كافة القطاعات والعراق قادرعلى صناعة الاسمنت.

ان الخدر او الكسل الذي اصاب وزارة الصناعة كانت نتيجة لتآمر الكثير على مستقبلها ومستقبل مصانعها العملاقة ابتداءاً من الشركة العامة للزيوت النباتية وصولاً الى الشركة العامة للصناعات الكهربائية.

ان معاداة القطاع العام والمختلط بدأ به الحاكم المدني بول بريمر، وهو عداء إنصب على اكبر اسس الاقتصاد الوطني. والمطلوب من وزارة الصناعة تحديث المعامل وتحديث العلاقة مع العاملين فيها من اجل بناء التصنيع الحقيقي ذو الجدوى الاقتصادية ومن اجل تشغيل الايدي العاملة الرخيصة. عليه نقترح اعادة هيكلية وزارة الصناعة وابعاد كادرها المتقدم وتغييره بكادر جديد من الشباب التواق لبناء البلد المدني الديمقراطي.

14) وزارة الزراعة والموارد المائية

ان اعادة دمج وزارة الزراعة بوزارة الموارد المائية انما نريد من ورائه رفع حالة تملص المسؤول عن المسؤولية ان الزراعة لا يمكن ان تقوم الا بما يتوفر لها من موارد مائية وان مهمة وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية المستدامة ووزارة الاقتصاد وتنمية الثروة الوطنية هو النهوض بالواقع الزراعي في العراق. ولا نود ان نذكر ان العراق كان يصدر المنتجات الزراعية الى الخارج وكان المصدر الاول للتمور في العالم.

ان الفساد الذي اصاب كل من دوائر وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية وفساد جهات اخرى شجعت على الاستيراد المفتوح للمنتجات الزراعية. كان وراء كل هذا التخلف الذي اصاب القطاع الزراعي. وان سلبية السياسيين وفسادهم كان وراء شحة المياه وبالتالي هجرة الفلاحين لاراضيهم ونود ان نذكر المسؤول السياسي اليوم 2020/3/21 بموقف مصر وزعيمها امام اثيوبيا بشأن بناء سد النهضة واثاره السلبية على المياه والزراعة في مصر. فقد نقل الرئيس السيسي المشكلة الى العالم وهدد بكل الوسائل من اجل الدفاع عن حصة مصر بمياه نهر النيل. اين نحن من سدود تركيا على نهري دجلة والفرات ان البلد الذي يصل فيه منسوب الفساد الى غذاء شعبه لا يمكن ان يكون فيه القائد الا خائناً. ان وزارة الزراعة والموارد المائية مطالبة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والموارد المائية مطالبة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بشقيه الزراعي والحيواني وتشجيع شركات القطاع العام والخاص على التعليب وانتاج بيوض المائدة ولحوم الطبخ وهذه ليست معضلة فالاموال موجودة والخبرة متوفرة يضاف اليها حاجة الفلاح للعمل وحاجة الجمعيات الفلاحية للاسناد والتطوير.

على الوزارة التوسع منذ اللحظة بانشاء السدود ومد الجداول وكري الانهر وبناء الجسور الريفية والعمل مع الوزارات الاخرى وبجدية على مد طرق المواصلات لغرض تشجيع الفلاح على

الانتاج والتسويق. وتلافي هذا ليس شعاراً انما هو ناتج عن خبرة في تسويق المواد الغذائية وخبره في اسباب فشل القطاع العام او المختلط او الخاص.

16) وزارة النفط:

لا نضيف جديداً اذا قلنا ان وزارة النفط تعد العمود الفقري الذي يستند عليه جسم الاقتصاد العراقي، فهي في المرحلة الحالية تمد الدولة باسباب المقاومة والوجود بسبب تخلف الموارد الاخرى للميزانية عن تلبية حاجات المجتمع الاساسية. فالنفط يكاد يشكل 96% من الايرادات للموازنة العامة. ووزارة النفط قبل كل شيء متخلفة في تحقيق المتطلبات التالية:

1. سد حاجة المواطن الكلية من المشتقات النفطية.
2. سد حاجة قطاع الطاقة بالغاز والوقود المشغل لمحطات توليد الكهرباء.
3. سوء توزيع المصافي، وقلة المصافي بالقياس الى الطلب المتزايد للحاجات اليومية للوقود والزيوت والمشتقات الاخرى.
4. سوء الاستخراج والاستثمار.
5. سوء وقلة الشفافية في التصدير.
6. نهب الخام من قبل الاحزاب والاشخاص واقليم كردستان.
7. سوء ادارة النفط وخاصة في مسألة التراخيص.
8. سوء استغلال الخام وعدم ترك ما هو مفيد للاجيال القادمة.

ان وزارة النفط بحاجة الى ثورة ادارية ترفع عنها غبار الفساد الذي طالها منذ حكم النظام السابق. اذ تم تحويل عمليات استخراج النفط وتسويقه من يد الدولة الى يد اشخاص، وتم استغلال ذلك بابشع الصور مما حدا بالشركات الى الاستهجان بالدور الحكومي بالتالي استحواذها على النفط الخام بابخس الاثمان وبشتى طرق النهب والمصادرة. كما وان عدم الاكتراث وعدم وجود مكائن عد وتصريف المحمل على البواخر كان جزءاً من عملية ابتزاز البلد في اهم مادة يتعامل بها.

لذا فان الدولة المدنية، بحاجة الى اعادة النظر في هيكل هذه الوزارة وسياساتها والعمل على تحقيق المقاصد التالية:

1- العودة الى تطبيق قانون رقم 80 لسنة 1961 الخاص باعادة تعيين مناطق الاستثمار وتحديدها بما يضمن بقاء خزين الخام للاجيال القادمة. وهذا يتطلب في الوقت الحاضر الاكتفاء بتصدير 4 – 5 مليون برميل يومياً.
2- اعادة النظر بكافة عقود الاستثمار – خاصة عقود بدعة التراخيص – المسؤول عنها الاستاذ حسين الشهرستاني.
3- المحاربة الجدية لاعمال سرقة النفط الخام من قبل جميع الجهات وجعله مادة (سارقها يتهم بالارهاب) اي اخضاع السارق للنفط الخام لـ 4 ارهاب.
4- الزام الشركات الكبرى باختزال الغاز المصاحب والعمل بجدية لانشاء الخزانات والانابيب الكفيلة بالحفاظ على هذه الثروة، وايصالها الى محطات توليد الكهرباء او ايصالها للمستهلك العراقي.
5- التوسع بجدية لبناء المصافي الكبيرة في كافة المحافظات وخاصة القريبة من المحافظات المنتجة للخام تحسباً لزيادة الطلب عليه في المستقبل.
6- اعادة بناء مصفى بيجي العملاق، والعودة به الى طاقته الانتاجية المقدرة، لاهمية وقوعه قريبا جداً من حقول كركوك الانتاجية.
7- تطوير شركة سومو وتعيين من هو الاكفأ والانزه عليها. كذلك العمل على تغيير ادارات شركات النفط وعدم السماح لاي جهة كانت منافسة الدولة بشأن هذا المرفق الهام لبناء الاقتصاد.

ان وزارة النفط كما اسلفنا بحاجة الى اعادة النظر بكل اساليبها والعمل على استشارة الروس بشأن الاستخراج والتخزين والتسويق.

17) وزارة الكهرباء والطاقة النظيفة:

لقد كان لفشل هذه الوزارة بالوصول بالطاقة الى نقطة الاكتفاء الذاتي السبب في كتابة هذه السطور. ونحن لا نذهب مع القائلين من ان الوزارة ميئوس منها بسبب الفساد الذي يطوقها من كل جانب وبسبب خضوعها لارادات جهات تقف ورائها دول وحكومات اجنبية واقليمية. ولكن تقول اين الاموال المصروفة منذ العام 2003 ولغاية عام 2020 والمقدرة حسب المعلن المتكرر (80) مليار؟ ولا زلنا عند ال 19,000 ميكاواط فكانت ولا زالت محطات التحويل وخطوط النقل الرئيسية والثانوية وخطوط الـ 220 متخلفة تماماً عن تلبية الحاجة. فالكهرباء لا زال بالمتوسط

12 ساعة يومياً يعاني من التذبذب وقلة الفولتية. ويعاني ايضاً من كثرة القطوعات اثناء فترة التجهيز الواحدة. والمعروف دولياً ان قيمة اقامة ونقل الطاقة تقدر لـ 900 مليون دولار للميكاوات الواحد اي ان العراق كان وفق المعلن من المصروف ينتج ما يقارب الـ 80 الف ميكاوات[186]. والسؤال اين ذهبت الـ 61 الف ميكاوات. ولا زالت حال التقل والتوزيع عند البداية.

ان وزارة الكهرباء والطاقة النظيفة هي الاخرى بحاجة الى ثورة ادارية يتم في ضوءها اجتثاث الفساد والاطاحة بالرؤوس المفسدة والمصرة على ابقاء الكهرباء على حاله لانها تعلم ان الكهرباء يتسبب في تخلف الدول. عليه ومما تقدمنا به نقترح:-

1- تغيير الكادر المتقدم بكامله في وزارة الكهرباء والطاقة النظيفة.
2- التنسيق مع وزارة النفط وفق خطة عشرية على مد خطوط انابيب الغاز والوقود الاخرى الى محطات التوليد.
3- التعاقد على محطات للتوليد تتناسب وظروف البلد الجوية من حيث التشغيل والانتاج. ويفضل التعاقد على المحطات التي تعد صديقة للبيئة.
4- وضع خطة متكاملة خمسية لتجاوز قطوعات اسلاك الاحمال العالية والواطئة والعمل على ايصال الطاقة بسهولة الى محل استهلاكها.
5- العمل بجدية على رفع الاسلاك الهوائية الناقلة للكهرباء واستبدالها بالشبكة الحديثة تحت الارض وذلك لتجاوز ظاهرة التعدي على حصة المواطن ولتجاوز خطورتها على الانسان وباعتبارها وسيلة متقدمة لنقل الطاقة.

بعد كل الذي قلناه، قد يقول المسؤول هذه اقتراحات تعرفها وهي اقتراحات البطران، نقول لا، ان الدول في العالم مستعدة لبيع تكنولوجيا الطاقة وفق المواصفات التي يريدها المهندس العراقي. لان الشركات بحاجة الى عقود، ومن يمتلك المال المحفوظ، يستطيع ان يطلب كل ما يريد، خاصة وان عالم الطاقة المتجددة باب مفتوح من ابواب ثورة علمية يعرض فيها المخترع بابسط الاثمان. وتوزيعه على المستهلكين. واننا نود بهذه المناسبة ان نقترح على الوزارة القيام بمعادلة جديدة لجمع الاموال المستحقة على المستهلكين، وبشتى الطرق. لان الطاقة مادة تباع وتشترى في كل انحاء العالم.

[186] العراق حسب المعلن كان ينتج قبل 2003 ما يعادل 3,250 الف ميكاوات.

18) وزارة الاسكان:-

ان التركيز على وزارة الاسكان لوحدها (على الاقل للعشر سنوات القادمة) يتيح لها الفرصة كاملة لمعالجة السكن ومشكلات الحصول عليه على وفق قاعدة (من لا سكن له لا وطن له) وفي المستقبل وعن كل عام يصار على احتساب نسبة الزيادة بالولادات ونسبة الزيادة في البلوغ، وهذه الحقائق والمعلومات يمكن بها وفي ضوءها وضع العدد المطلوب من الوحدات السكنية. وفي ضوء ما تقدم يمكن وضع المقترحات التالية:-

1. تشجيع السكن في كافة محافظات العراق عدا بغداد لان المدينة ازدحمت وباتت تؤثر على قدرة الانتاج.
2. التوسع في بناء المجمعات السكنية المتكاملة في المحافظات على وفق التطور الاقتصادي والحضري. وهذا يتطلب اتباع طريقة السكن الانتاجي. الصناعي. الزراعي. التجاري.
3. الكف عن تقسيم القطع السكنية الى قطع صغيرة وخاصة في بغداد لان ذلك يتعارض مع مستلزمات بناء الاسرة والطفل. كما انها ظاهرة باتت تشوه منظر العاصمة.
4. يفضل معالجة السكن بطريقة انشاء المدن المتكاملة عند مجاري المياه وذلك لضمان التوسع الافقي المعقول للسكن، ويمكن ان يطبق ذلك عند المساحات الزراعية الكبيرة في المحافظات.
5. اعتماد الشركات الصينية الرصينة التي تمتلك طاقات هائلة في معالجة السكن وخاصة الشركات التي تعمل بالبناء الجاهز المتين.

ان وزارة الاسكان مطالبة باتياع الطرق الحديثة في معالجة الفساد فيها وصولاً الى السكن المناسب للمواطن العراقي صاحب الثروة النفطية.

لقد تطرقنا الى الوزارات ذات التماس المباشر مع حياة الناس، لكن هذا لا يمنع من القول ان الوزارات جميعها تعاني من التخلف بسبب الفساد وتعاني من عقد حل مشاكلها ومشاكل المواطن الذي تقصده باختصاصاتها.

ان الدولة المدنية مطالبة وفق ما تقدم ووفق ما يراه المختصون فيها باعادة النظر بعموم الهيكل الاداري للدولة وعلى رئيس الجمهورية. اختيار الوزراء والمستشارين من النخبة الوطنية

المختصة بامور بناء البلدان. ولكي يكتمل بحثنا ودورنا في تحقيق احداث الدولة المدنية تقترح مشروع تأسيس المنظمة الوطنية للشفافية والرقابة الشعبية وحسب التالي:-

المنظمة الوطنية للشفافية والرقابة الشعبية

تعد هذه المنظمة احدى منظمات المجتم المدني. الا ان مقترح تشكيلها يهدف الى جعل هذه المنظمة بمثابة الدولة الشعبية الموازية.

أولاً: الاهداف

أ- تهدف المنظمة القيام بجمع المعلومات عن الاداء الحكومي للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية. والدوائر والهيئات المستقلة اضافة الى الاقليم.

ب-تهدف الى الرقابة الدائمة على مدى علاقة الدوائر الحكومية بالمواطن والى مدى قيام هذه الدوائر بتقديم الخدمة العامة.

ت-متابعة درجات الشفافية والوضوح في اعمال الدولة وتصرفاتها المالية والادارية.

ث-عقد المؤتمرات الدورية الشعبية لمناقشة الامور العامة. واقتراح مسودات القوانين.

ثانياً: الوسائل

أ- سيكون الموظفون المنتمون الى هذه المنظمة بمثابة الاعين والمجسات التي تجمع المعلومات عن تفاصيل الاداء الحكومي وعلى كافة الصعد.

ب-عن طريق الزيارات الميدانية للجان المتابعة لهذه المنظمة للدائرة الحكومية العامة في بغداد والمحافظات والاقليم.

ت-توجيه الكتب الرسمية الى الدوائر الحكومية كافة ابتداءاً من ديوان الرئاسة لاصغر ملاحظيه في النواحي.

ثالثاً: التشكيل والهيكل الاداري للمنظمة

أ- يتم التشكيل عن طريق الدعوة والاتصال بالاكاديميين واساتذة وعمداء الكليات في كافة الجامعات العراقية، بعد الاعلان عن اهداف المنظمة والدوافع لانشائها او تأسيسها.

ب-يتم دعوة كافة النقابات المهنية لارسال ممثليها الى المؤتمر التأسيسي ويتم ايضا دعوة الاتحادات النسائية والاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية.

ت-يتم تحديد دعوة لانعقاد المؤتمر التأسيسي بحضور الاساتذة وممثلي النقابات والجمعيات الفلاحية وحضور المفكرين والمفكرين والمثقفين ورؤساء تحرير الصحف المستقلة. واي مواطن يرغب بالحضور الفاعل.

ث-ينعقد المؤتمر برئاسة اكبر الحضور سناً، ويجري خلال المؤتمر مناقشة ما يلي:

1. اثبات استقلالية المنظمة عن الحزبية والحكومية.
2. اهداف المنظمة القائمة على التمسك بالشفافية ومتابعة العمل الحكومي والتدخل في مسألة تقويمه بالطرق التالية.

1- توجيه الكتب الرسمية باسم الرقابة الشعبية.

2- توجيه الاتهام عن طريق الوحدة القانونية الى الدوائر المعنية ورفع الدعاوى الرسمية امام الحاكم. بشأن العمل والنزاهة.

3- تنظيم الاضرابات في حالة عدم الاستجابة لمطالب المنظمة.

3. مناقشة امور عامة تهم تفاصيل عمل المنظمة.
4. اختيار الامانة العامة والمتكونة حسب المقترح من تسعة اعضاء من الاكاديميين والقانونيين، والامانة العامة تختار الامين العام والمساعدين بين اعضائها. بما في ذلك امين السر وامين الصندوق.
5. اختيار اللجنة التنفيذية وتحديد عددها.
6. يتم التصويت بالاغلبية المطلقة.
7. أية مقترحات يراها المؤتمر التأسيسي.
8. يتم عقد المؤتمر الدوري السنوي. لمناقشة نشاط المنظمة خلال العام المنصرم.
9. وضع التشكيل الاداري واسس العمل الطوعي باستثناء تعيين بعض الموظفين الدائميين المشغلين لبعض الوحدات الادارية.
10. تمول المنظمة من المصادر التالية:

أ- الدعم الحكومي.

ب-التبرعات من الاعضاء.

ت-التبرعات من المانحين المحليين فقط.

الخاتمة

لقد تم وضع هذا الكتاب في عام 2019 بعد انتخابات 12 ايار عام 2018 الفاشلة، والمزورة والمحروقة فيها صناديق الاقتراع، وفي خضم احداث كثيرة جداً كان من بينها انتفاضة تشرين التي اطاحت باحلام من كان يعتقد ان التاريخ من صنعه هو، ولا يمكن لغيره ان يضع بصماته في هذا السجل العظيم، ولقد كان لفشل النخب السياسية بصفة عامة والدينية منها بصفة خاصة ان اميط اللثام عن سوء مزايا هذه النخب في اقامة الدولة الا وفق مقاساتها وميولها دون مراعاة لحقيقة واحدة، الا وهي، ان تأريخ الشعوب لا تختصره ازمات الفاسدين.

لقد كانت المطالبات المستديمة والمتكررة ولجهات متعددة ومتباينة الميول والافكار والنزعات السياسية، بل وحتى المرجعية الدينية الرشيدة في النجف الاشرف باقامة الدولة المدنية في العراق، نعم كانت تلك المطالبات انعكاساً لما لاقاه هذا الشعب منذ قرن من ويلات حكومات تلونت بالوان قادتها وتشكلت وحكمت وفق اشكالهم وميولهم لا وفق ميول هذا الشعب وطموحاته، والى كل هذه الجماعات يعود فشل مشروع الدولة في اقامة سلطة الجميع بل على العكس من ذلك شكلوا سلطة الجماعة، فكانت حكومات شيوخ العشائر وملاك الاراضي وقوة الرأسمالية الاقطاعية في العهد الملكي، وفي العهد الجمهوري – باستثناء فترة قليلة منه – كانت السلطة، سلطة الانضباط العسكري، سلطة الانقلابات التي كان فيها العسكر يتبادلون الشتائم والمواقع والعيارات النارية فيما بينهم بعيداً عن شعب يدخل كل يوم في حظر للتجوال بعد اعلان البيان رقم (1)، وبعد اعلان البيان رقم واحد عام 1968حلت سلطة المنظمة السرية في فترة حكم البعث الثانية. تلك المنظمة التي لم تكن جزءاً من هيكل الدولة كما يقول الاستاذ حسن العلوي، وانما هي المخبأ الملفوف بالغموض والرعب والخوف من الوسط والمعبأ بمشاعر العداء ضد اطر الدولة وهيكلها العام ويتحول فجأة الى دولة. ويعمل النظام الجديد فيها عمل الخارج من ظلام السراديب المعتمة ليطبع في الدولة قييم وتقاليد المنظمة السرية بدلاً من اعرافها الرسمية. وهكذا تحول العراق الى دولة ممسوخة يحكمها رجل المنظمة السرية ويخضع عسكريوها المتشديين الى تعاليم الاب الروحي للحزب، او ان يخضع فيها الجنرال لتعليمات الجندي الذي يحمل لقب عضو فرقة او عضو شعبة، او ان يخضع المدير العام لتعليمات ضابط أمن الدائرة، ولم يكد العراق ليستقر بعد تحقيق انجازات ملموسة الا وادخله قائد المنظمة السرية في حروب مع الجار والاخ كانت نتائجها وبالا على شعب العراق، ذاق فيها الجوع الحقيقي وشييع الالاف من ابنائه

وتحطمت اغلب بنى دولته التحتية، وبعد حرب 2003 توالت عليه حكومات هي الاخرى حكومات الشبح الخارج في رحم الاحزاب السرية او العلنية اللاجئة في عواصم العالم والمتجنسة بجنسياتها، لتكون من جديد دول موازية وعميقة تتناطح مع بدايات الدولة الرسمية ولا تعترف بقواعدها او تتبع نواميس مؤسساتها، بل عملت على ركوب المؤسسات وتصدرت دوائرها بشهادات مزورة او قادة اشباح وهميين جاءوا من وسط الدول العميقة ليصبحوا وزراء ونواب لكنهم هذه المرة غير متوجسين خيفة كما كان رجال المنظمة السرية، وانما يعلنون على الملأ انهم قادة البلد الجدد وعلى الرعية السير وراءهم وانهم برغم كونهم يمثلون حكم الجماعة، الا انهم يمثلون جماعة الاغلبية وصارت الدولة دولة الاغلبية الفاشلة وصار الشعب يعاني المزيد من ويلات الجوع واخذ من جديد يشييع ابنائه الى مقبرة الموت ولكن هذه المرة حصراً مقبرة السلام في النجف. هكذا كانت حكوماتنا طيلة مئة عام 1921 – 2020. حكومات اختصرت الجميع بالجمع المتسلط، حكومة شيخ العشيرة ومن بعدها حكومة الثكنة العسكرية، تلتها حكومة المنظمة السرية واليوم حكومة الدولة العميقة، وغداً تأتي المطالبة بحكومة الدولة المدنية، بعد كل هذه التجارب المضنية آن الاوان لهذا الشعب ان يقول كلمته الفصل في نوع الدولة التي يريدها ونوع الحكومة التي يوافق عليها وهكذا خرج الشباب منادين بالدولة المدنية تلك الدولة التي لم تعد حلماً بعد فشل كل تجارب تلك الحكومات. الدولة التي لا تختزل المواطنة بحكم الاغلبية او حكم الاقلية. الدولة التي يتساوى فيها الجميع امام القانون حاكما كان او محكوماً. الدولة التي يقول فيها المواطن البسيط لا لما هو مخالف لهذا القانون. ان الدولة المدنية لبلد مثل العراق هي العلاج الناجح للشفاء من اوجاعه ومشاكله. لانها ستقوم على حكم الاغلبية الوطنية، حكم الشخص المتمدن المتعالي على الجزيئات. حكم من له كفاءة تؤهله للتنافس، بعيداً عن الحزبية او الطائفية او الاقليمية او المذهبية او العنصرية. حكم دولة الجميع للجميع.